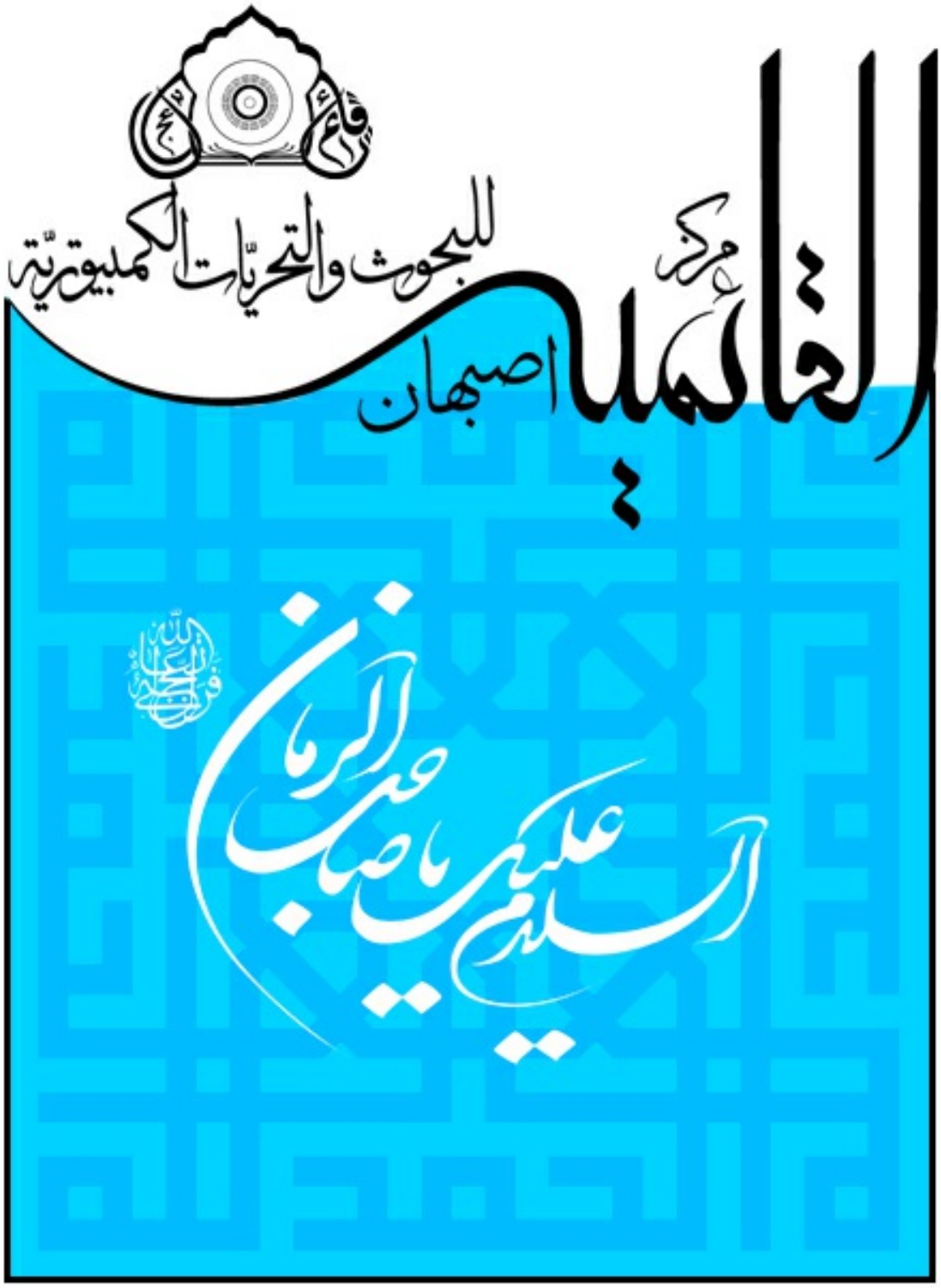

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

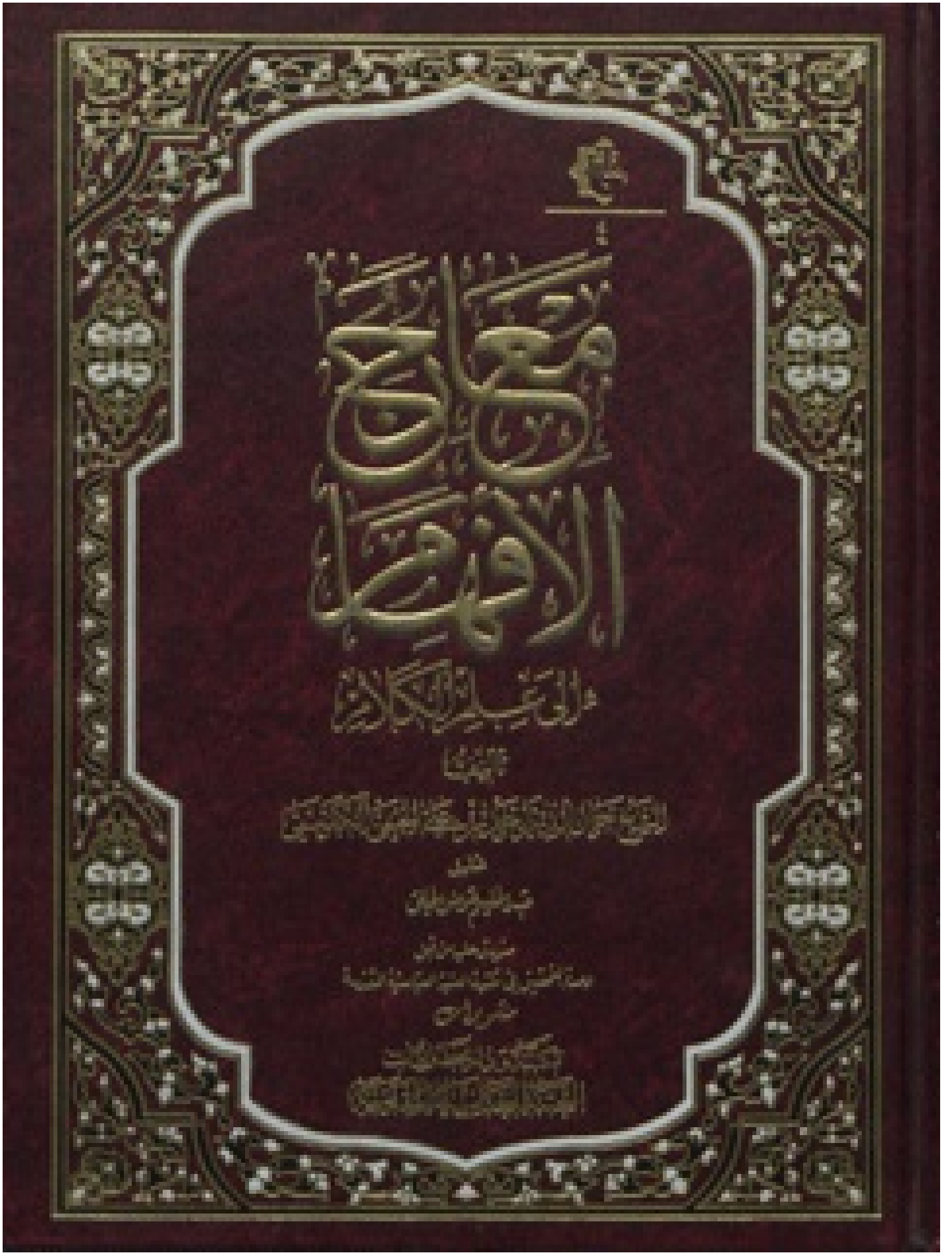

بسم الله الرحمن الرحیم

معارج الأفهام إلي علم الكلام

كاتب:

الشيخ جمال الدين احمد على الجيعي الكنعي

نشرت في الطباعة:

العتبة العباسية المقدسة

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس 5

معارج الأفهام إلي علم الكلام 13

هوية الكتاب 13

اشارة 13

مقدمة المكتبة 18

مقدّمة التحقيق 20

اشارة 20

سطور في حياة المؤلّف 24

اسمه ونسبه وكلمات العلماء فيه 24

والده 25

إخوانه 26

اتّصال العائلة بالحارث الهمدانيّ: 29

مشايخه والرواة عنه 29

وفاته 30

مشجّر العائلة الكريمة 31

كفرعيما واللويزة وجبع ونسبته إليها 33

مؤلّفاته 34

اشارة 34

الأوّل : زبدة البيان في عمل شهر رمضان 35

الثاني : الرسالة المُهدية إلى مذهب الإماميّة 37

الثالث : كتاب معارج الأفهام إلى علم الكلام 38

اشارة 38

اسم الكتاب 38

موضوع الكتاب وترتيبه 39
نسخ الكتاب 39
عملنا في تحقيق الكتاب 41
نماذج من نسخ الكتاب 44
معارج الإفهام إلى علم الكلام 52
المعراج الأول في التوحيد 56
اشارة 56
أصل [في أقسام الموجود والمعدوم] 58
أصل [في بداهة الوجود] 59
أصل [في اشتراك الوجود معنوياً] 59
أصل [في زيادة الوجود على الماهيّة] 59
أصل [في الوجود الذهني] 60
أصل [في الوجوب والإمكان والامتناع] 60
أصل [في خواص الواجب] 61
أصل في خواص الممكن 61
أصل [النظر] 63
أصل [في تعريف النظر] 63
أصل [في أنّ العلم عقيب النظر] 64
أصل [وجوب النظر عقلي] 64
أصل [الدليل قطعي وظنّي] 64
أصل [في أنواع القديم] 65
أصل [في أنّه لا علّة للقديم] 65
أصل [في أنّ القديم لا يعدم] 66
أصل [في الوحدة والكثرة] 66
أصل [في أنواع العلة] 67

أصل [في العلة التامة] 67
أصل [في أنّ العلّة مركبة وبسيطة] 67
أصل [في أنّه لا يكون للمعلول الواحد علّة مركبة] 68
أصل [في عدم تعاكس العلل وعدم تراميها] 68
أصل [في الجوهر والعرض] 69
أصل في أحكام الجواهر 70
أصل في خواصّ الأعراض 70
أصل [ما سوى الواجب ممكن] 72
المقصد الأول: فى إثبات الصانع وصفاته الثبوتيّة 73
اشارة 73
أصل [في وجوده تعالى] 73
أصل [في قدمه تعالى وأزليّته] 74
أصل [في قدرته تعالى الذاتيّة] 74
أصل [في قدرته تعالى على كلّ مقدور] 75
أصل [في علمه تعالى] 77
أصل [في أنّه تعالى عالم بكلّ معلوم] 78
أصل [في أنّه تعالى عالم بذاته] 78
أصل [في أنّه تعالى حيّ] 78
أصل [في إرادته تعالى] 79
أصل [في أنّه تعالى سميع بصير] 80
أصل [في أنّه تعالى متكلّم] 81
أصل [في حدوث الكلام] 81
أصل [فى أنّه تعالى صادق] 82
أصل [الله تعالى واحد] 82
أصل [فى صفاته تعالى عند الحكماء] 83

المقصد الثاني: فى الصفات الحلاليّة ـــــ 85
اشارة ـــــ 85
أصل [في أنّ حقيقته تعالى غير معلومة] ـــــ 85
أصل [في أنّ حقيقته تعالى ليست مماثلة لغيره] ـــــ 86
أصل [في أنّه تعالى لا ضد له] ـــــ 86
أصل [في أنّه تعالى غير محتاج] ـــــ 87
أصل [في أنّه غير متّحد بغيره] ـــــ 87
أصل [في أنّه تعالى غير حالّ في شيء] ـــــ 88
أصل [في أنّه تعالى لا يقوم به شيء من الحوادث] ـــــ 88
أصل [في سلب الأعراض عنه تعالى] ـــــ 88
أصل [في أنّه تعالى لا مكان له] ـــــ 89
أصل [فى أنّه تعالى ليس بجسم] ـــــ 90
أصل [في أنّه ليس حال في المتحيّز] ـــــ 90
أصل [فى أنّه تعالى ليس بمرئي] ـــــ 90
المعراج الثاني في العدل ـــــ 94
اشارة ـــــ 94
أصل [في تقسيم الفعل] ـــــ 96
أصل [في الحسن و القبح] ـــــ 96
أصل [في أفعال العباد] ـــــ 98
أصل [في القضاء والقدر] ـــــ 100
أصل [الهداية والضلال] ـــــ 101
أصل [في أنه تعالى لا يفعل القبيح] ـــــ 102
أصل [في أنّ إرادة القبيح قبيحة] ـــــ 102
أصل [فى التكليف] ـــــ 103
أصل [في أقسام التكليف] ـــــ 103

أصل [في شرائط التكليف] 103
أصل [في حسن التكليف] 104
أصل [في عموم التكليف] 105
أصل [في انقطاع التكليف] 106
أصل [في اللُّطف] 106
أصل [في أنواع اللطف] 107
أصل [في أنّ اللطف للمسلم والكافر] 107
أصل [فى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر] 108
اصل [في الرزق] 108
أصل [في الأسعار] 109
أصل [في الأَجَل] 109
أصل [في العوض] 111
أصل [في الألم] 112
أصل [في الانتصاف للمظلوم] 113
أصل [في دوام العوض] 114
أصل [في فعل الأصلح] 115
المعراج الثالث في النبوة 116
اشارة 116
أصل [فى النبوّة وفوائدها] 118
أصل [فى النبوّة وفوائدها] 118
أصل [في وجوب البعثة] 119
أصل [في العصمة] 120
أصل [في المعجز] 121
أصل [في نبوّة نبيّنا صلّى الله عليه و آله] 122
أصل [في البعثة للعالمين] 124

أصل [نبيّنا صلّى الله عليه و آله بين أفضل الأنبياء] ----- 125
أصل [في تعبّده صلّى الله عليه و آله بالشرائع السابقة وعدمه] ----- 125
أصل [في وجوب قبول كلامه] ----- 126
أصل [الأنبياء عليهم السّلام أفضل من الملائكة] ----- 127
أصل [النسخ] ----- 128
المعراج الرابع في الإمامة ----- 130
اشارة ----- 130
أصل [تعريف الإمامة ووجوبها] ----- 132
أصل [في طريق تعيين الإمام] ----- 133
أصل [في أنّ الإمامة لطف] ----- 133
أصل [في شرطيّة العصمة للإمام] ----- 134
أصل [الإمام أكمل أهل زمانه] ----- 135
أصل في إثبات إمامة عليّ عليه السّلام ----- 136
أصل [في إمامة أولاد علي] ----- 139
أصل [في إمامة المهدي عليه السّلام] ----- 140
أصل [بطلان إمامة غيرهم عليهم السّلام] ----- 142
المعراج الخامس في المعاد ----- 153
اشارة ----- 153
أصل [في إمكان إعدام العالم] ----- 155
أصل [في إعادة المعدوم وامتناعه] ----- 156
أصل [في إدراك النفس] ----- 157
أصل [في المعاد الجسماني] ----- 158
أصل [في أنّ الجنّة والنار مخلوقتان] ----- 159
[عذاب القبر] ----- 160
أصل [فى الحساب والصراط والميزان] ----- 161

أصل 162
أصل [في الوعد والوعيد] 162
أصل [في الثواب والعقاب] 163
أصل [في دوام الثواب والعقاب] 163
أصل [في استحقاق الثواب والعقاب معاً] 164
أصل [في الإيمان والكفر والنفاق والفسق] 165
أصل [في التوبة] 168
أصل [في الشفاعة] 170
الفهارس الفنية 173
فهرس الآيات القرآنية 175
فهرس الأحاديث 179
فهرس الآثار 181
فهرس الأعلام 182
فهرس الطوائف والقبائل والفرق 188
فهرس الأماكن والبلدان 191
فهرس الكتب الواردة في المتن 192
فهرس مصادر التحقيق 193
«حرف الألف» 193
«حرف الباء» 196
«حرف التاء» 196
«حرف الثاء» 198
نحرف الجيم» 199
«حرف الحاء» 200
«حرف الخاء» 200
«حرف الدال» 200

«حرف الذال» 200
«حرف الراء» 201
«حرف السين» 201
«حرف الشين» 203
«حرف الصاد» 203
«حرف الطاء» 205
«حرف العين» 205
«حرف الغين» 206
«حرف الفاء» 206
«حرف القاف» 206
«حرف الكاف» 207
«حرف اللام» 207
«حرف الميم» 207
«حرف النون» 211
«حرف الواو» 212
«حرف الهاء» 212
فهرس الموضوعات 213
تعريف مركز 226

معارج الأفهام إلي علم الكلام

هوية الكتاب

منشورات

مَكتَبَة وَ دار مَحظوُظات

العَتَبَةُ العَبَاسِيَةُ المُقَدَّسَةُ

مَعَارِجُ الْأَفْهَامَ

إِلَى عِلْمِ الْكَلَامْ

تاليفُ :الشَّيخ جَمال الدِين احمَد على الجيعي الكنعي

من أعلام القرن التاسع الهجري

تَحقيق

عَبد الحليم عَوض الحيايَ

صودق عليه من قبل

المحرر: محمدرضا دهقانزاد

وحدة التحقيق في مكتبة العتبة العبّاسية المقدّسة

ص: 1

اشارة

العَتَبَةُ العَبَاسِيَةُ المُقَدَّسَةُ

قسم الشؤون الفكرية والثقافية /شعبة المكتبة

كربلاء المقدسة/ص.ب (233) / هاتف: 322600، داخلي: 251

www.alkafeel.net

library@alkafeel.net

abbas_library@yahoo.com

BP

210 /6 /7ك / 6م

الكفعمي ، أحمد بن علي ، القرن 9 ق.

معارج الأفهام إلى علم الكلام / الجمال الدين أحمد بن علي الجمعي الكفعمي ؛ تحقيق عبد الحليم عوض الحلي ؛ [مراجعة وتصحيح وحدة التحقيق في مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة] . _ كربلاء : مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة ، 1430 ق. = 2009م.

193 ص. _ (منشورات مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة ؛ 4) . للكتاب عدة عناوين : معارج الأفهام في علم الكلام ؛ معارج الوصول إلى علم الأصول ؛ معراج الوصول إلى علم الأصول.

المصادر: ص. [174] _ 186 ؛ وكذلك في الحاشية.

1. الشيعة _ عقائد. 2. الكفعمي ، أحمد بن علي ، القرن 9 ق. نقد و تفسير. ألف. الحلي عبد الحليم عوض ، محقق. ب. وحدة التحقيق في مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة. ج. العنوان. د. العنوان : معارج الأفهام في علم الكلام هـ. العنوان : معارج الوصول إلى علم الأصول. و. العنوان : معراج الوصول إلى علم الأصول.

تصنيف وحدة الفهرسة حسب النظام العالمي (L.C.C.)

في مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

الكتاب: معارج الأفهام إلى علم الكلام.

الكاتب: الشيخ جمال الدين أحمد بن علي الجمعي الكفعمي قّس سرّه.

المحقق: عبد الحليم عوض الحلي.

الناشر: مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة.

الإخراج الطباعي والتصميم: نوار الحسيني علي سلوم.

المطبعة مؤسسة الأعلمي للمطبوعات / كربلاء المقدسة – العراق/ بيروت – لبنان.

الطبعة الأولى.

عدد النسخ: 3000.

التاريخ: شهر ربيع الثاني 1430 هـ / نيسان 2009م.

ص: 2

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ص: 3

مقدمة المكتبة

بسمه تعالى

وله الحمد والمجد والصلاة والسلام على رسوله الأمجد المحمود الأحمد أبي القاسم محمد، وعلى أهل بيته وولاة أمره، واللعنة الدائمة على أعدائهم، ومن سار بركبهم إلى يوم الدين.

وبعد..

فان مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة المشرفة على مشرفها آلاف التحية والسلام؛ يسرها أن تقدم إلى رواد المعرفة، كتاب معارج الإفهام، تأليف الشيخ جمال الدين احمد بن علي الجبعي الكفعمي، شقيق صاحب المصباح (قدس سرهما). والكتاب اسم على مسمى اذ انه يعرج بقارئه إلى رحاب علم الكلام، الذي هو أشرف العلوم حيث إن شرف العلم بشرف موضوعه.

وغير خاف على القارئ اللبيب أهمية هذا الموضوع، وما ينطوي عليه من آثار معرفية، عقائدية تبحث عن وجود الله تعالى ووحدانيته وتنزيهه، وعن صفاته وكذاك عن الأصول الخمسة، وما يتعلق بها من مباحث مستقاة من الكتاب المجيد والسنة المطهرة المتمثلة بحديث النبي صلّى الله عليه و آله والعترة من آل بيته عليهم السّلام.

ولعل من الأهمية بمكان الإثارة إلى أن مكتبة العتبة العباسية المشرقة وبعد إعادة تأهيلها؛ أخذت على عاتقها تحقيق ونشر التراث الإسلامي الأصيل إشعارا منها بأهمية المرحلة، ومجابهة الهجمات الفكرية الشرسة الموجهة للتشكيك والطعن في صلب العقيدة الإسلامية فرأينا إن من الواجب علينا القيام بالدور المناسب في هذا المقام وذلك من خلال – الكشف والتنقيب وإظهار الكتب ذات القيمة الفكرية العالية لترى صفحاتها النور وليستنير بها طلاب الحق، ومتذوقوا الفكر الأصيل البعيد عن التعصب والمنزه عن الأنحراف المنتهج سبيل أهل البيت عليهم السّلام.

وفي الختام، تقدم شكرنا، وتقديرنا العالي، إلى الأخ المحقق الأستاذ عبد الحليم عوض الحلي على تحقيقه هذا السفر القيم ونسأله تعالى أن يتقبل هذا العمل من جميع المساهمين، والعاملين، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم انه سميع مجيب والحمد لله أولا وآخر.

إدارة

مَكتَبَة ودَار مَحظُوظَات

العَتَبَةُ العَبَاسِيَةُ المُقَدَّسَةُ

مقدّمة التحقيق

اشارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله بارئ الخلائق أجمعين، والصلاة والسلام على خير المرسلين محمّد المصطفى وعلى آل بيته الطيّبين الطاهرين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين من الأوّلين والآخرين.

عرّف علم الكلام كما عن كتاب المواقف بأنّه : علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينيّة بإيراد الحجج ودفع الشبه ، وفي شرح المقاصد بأنّه : العلم بالعقائد الدينية عن الأدلّة اليقينيّة (1).

وبناءاً على هذين التعريفين فإنّ المتكلّم: من كان له ملكة يقتدر بها على بيان عقائده بأدلّة محكمة مع نصرة الآراء التي التزم بها وردّ أدلّة من خالفه .

ولمّا كان موضوع علم الكلام العقائد الدينية المرتبطة بوجود الله وتوحيده وصفاته وبالعدل والنبوّة والإمامة والمعاد كان علم الكلام من أشرف العلوم ومطالبه ومقاصده من أشرف المطالب والمقاصد لما ثبت في محلّه عند أهله من أن شرف العلم بشرف موضوعه. وعلى هذا فمهما صرف طالب العلم والمتكلّم

1- المواقف 1: 31، شرح المقاصد 5:1

من وقت في سبيل تنقيح إثبات الاعتقادات وردّ الشبهات فإنّه لا يكون هدراً ولا يكون ضياعاً ، بل هو أداء حقّوامتثال أمر وسير في طريق تبليغ هذه الرسالة السماويّة ونشرها وإيصالها بصورة سليمة إلى من لم تكن قد وصلت إليه .

وأمّا الطريق الأمثل والسبيل الأجود اللازم اتّباعه في علم الكلام فهو الطريق الذي سار عليه القرآن الكريم ورسول الله الأمين صلّى الله عليه و آله والذرّيّة الطاهرة الأكرمين، ومعرفة طريقهم في الكلام مع أصحاب الاعتقادات الباطلة يستلزم على طلّاب العلم والمتكلّمين التفحّص والتقصّي في القرآن الكريم ودراسة طرقهم الكلاميّة واستنباط قواعد وأُصول وأُسس تكون هي الحجر الأساس في المباحث الكلاميّة. وبعبارة أُخرى فإنّ اللازم على المتكلّم قبل الورود في المسائل الكلاميّة البحث عن العناصر المشتركة والقوانين التي كان يتبعها المشرّع الأصل والمنهل العذب في بيان الاعتقادات وكيفيّة إثباتها وكيفية النقاش مع المخالفين والمشكّكين ، والبحث عن كلّ ذلك هو البحث عن التي عن التي هي أحسن التى أوصى القرآن الكريم باتّباعها.

ولا بأس بالإشارة إلى أنّ غالب أو أكثر الطرق القرآنيّة في الكلام مع أصحاب الاعتقادات كانت مودعة مكنونة عند الإنسان بفطرته ولم يكن ملتفتاً إليها فجاء القرآن الكريم وجاء رسول الله وذرّيّته صلوات الله عليهم أجمعين واستظهرها لنا وأرشد العقل الإنساني إليها، والإنسان صاحب الفطرة السليمة يدرك بعد توجّهه لتلك الأدلّة والبراهين لزوم متابعة تلك الأدلّة لما يراه من انسجام وتطابق مع الوجدان المستقرّ فى لبّه.

ثمّ إنّ على المتكلّم والخائض في علم الكلام الالتزام بآدابه والعمل بسنته والسير بسيرته وتطبيق قواعده الكلّيّة وأن يتكلّم بالتي هي أحسن، وأن يدلي برأيه وحجّته بكلّ اطمئنان وسكينة وأن يختار لمطلبه الألفاظ الواضحة والعبارات الصريحة كي

لا يوقع الطرف المقابل شك وريب، كما أنّ عليه الاجتناب عن الأساليب الملتوية في الكلام والنقاش وأن لا يخرج عن مادّة البحث ووحدة الموضوع.

ولكي لا يقع المتكلّم في ظلم من يقابله ويناقشه من أصحاب الاعتقادات فإنّ اللازم عليه أن يأخذ ذلك الاعتقاد من أُصول ومصادر ذلك المذهب وأن لا ينسب إلى مذهب معيّن أو جماعة خاصّة كلاماً إلّا بعد التحقيق والتأكّد بأنّه استقاه من كتبهم الأصليّة.

وعلى سبيل المثال يرى المراجع لكتب تاريخ الملل والنحل أنّ بعضهم ينسب الأتباع مدرسة أهل البيت عليهم السّلام اعتقادات ما أنزل الله بها من سلطان وليس لها ذكر في مصادرهم الأصليّة، وقد نسب عبد الكريم الشهرستاني في كتاب الملل والنحل إليهم اعتقادات مثل القول بالتناسخ و الحلول والتشبيه... (1)، والحال أنّ العلماء السائرين على منهج أهل البيت عليهم السّلام يكفّرون من قال والتزم بذلك كما نسب القول بأنّ عليّاً عليه السّلام إلهاً واجب الطاعة والحال أنّ المصادر الأصليّة لهذا المذهب الشريف موجودة مطبوعة وفي متناول الجميع ليرجع إليها من شاء فأين وجد هذه الاعتقادات.

وهكذا نسب إلى هشام بن الحكم اعتقاد جسميّة الله (2) وهو من ذلك برئ . والأعجب من ذلك أن بعضهم يطيل الكلام في النقاش والنقض والإبرام مع هذه الاعتقادات مع تهجمه وتكفير تهجمه وتكفيره لأتباع مدرسة أهل البيت عليهم السّلام وهو لا يدري أنّه لا يناقشهم بل يناقش عقائد منسوبة إليهم اعتمد الناسب لها لهم إمّا على فهمه الناقص أو سوء نيّته – أعاذنا الله من جميع ذلك –

هذا وإنّ بروز بوادر جديدة ومباحث حديثة في علم الكلام بسبب التطوّر العلمي في مجال الصناعة والطبّ... وغيرها تحت عنوان الكلام الجديد في مقابل

1- الملل والنحل 1: 151 و 175

2- الملل والنحل 1: 184

الكلام القـديم لا يصـرفنا عن مدارسة الكتب الكلامية القديمة، بل يحتم علينا التدقيق في المسائل الكلاميّة المبحوث عنها باللباس القديم وأن ننظر إلى تاريخها وسبب نشوئها وعوامل تقويتها والبحث عن سبب اختفائها واضمحلالها فإنّه كما تولدت تلك الاعتقادات الباطلة ومن ثمّ أخـذت بالأُفول والاندثار، كذلك فإنّ هذه المسائل الجديدة والأفكار الباطلة الحديثة تأخذ بالاندثار والاضـمحلال فمطالعة مسائل علم الكلام القديم وتاريخه يعطينا صورة واضحة وتسلّط أكثر على السير التاريخى لتولّد واندثار الأفكار ولا عجب.

وفي الحقيقـة أنّ غـالب مبـاحث علم الكلاـم الجديـد هي مبـاحث مـذكورة في كتب الكلاـم القـديم لكن بلباس جديـد وأدوات جديـدة واستدلالات حديثة وأنّ الوقوف على هذه الآراء والاعتقادات وتحليلها ومعرفة أدلتها وسبب بروزها من أفضل أنواع التحقيق والدراسة.

ونحن عنـدما نقول بلزوم الحاجـة إلى الكلام القـديم لا لإبطال مسائله الباطلـة أو المنـدثرة، فإن ذلك قد تمّ الكلام فيه وانتهى ، بل إنّ ذلك يعطينا خبرة في كيفيّة التعامل مع المذاهب والأفكار ويعطينا مهارة في كيفيّة الاستفادة من الأدلّة، بل قد يرشدنا إلى أنّ هذا الذي اسمه فكر جديد ونظريّة خلّاقة ليس بجديد، بل هو فكر قديم بلباس جديد.

وإذا فهمنا ذلك صار الردّ أسهل، والله الموفّق.

ص: 10

سطور في حياة المؤلّف

اسمه ونسبه وكلمات العلماء فيه

الشيخ أحمد بن عليّ بن حسن بن محمّد بن إسماعيل بن صالح اللويزاويّ محتداً (1)، الكفعميّ منشأ ، هكذا عرف نفسه في آخر هذا الكتاب (2).

وفي رياض العلماء في ترجمة أخيه الشيخ تقي الدين: إبراهيم بن عليّ بن الحسن بن محمّد بن صالح بن إسماعيل العامليّ (3).

وقال الأفنديّ في تعليقته على كتاب أمل الآمل ولكن بخطّ أخيه أحمد بن عليّ هكذا عليّ بن الحسن بن [محمّد بن] إسماعيل بن صالح العاملي (4).

قال عنه أخوه الشيخ إبراهيم في حواشي كتابه «المصباح»: الشيخ الأجلّ العالم

1- حتد بالمكان يحتد أقام به وثبت والمحتد الأصل [انظر: الصحاح 2: 462، لسان العرب 3: 139]

2- نفس الكتاب : 154

3- رياض العلماء 3: 414

4- تعليقة أمل الأمل للميرزا عبد الله الأفنديّ : 4/35

العامل أخي وشقيقي جمال الدين أحمد بن عليّ بن حسن بن محمّد بن صالح أصلح الله شأنه وصانه عمّا شانه (1).

وقال عنه الأفنديّ في ترجمة تقي الدين إبراهيم وأخيه أحمد بن عليّ الفاضل الجليل (2) .

وقال الخوانساريّ في روضات الجنّات في ترجمة تقي الدين إبراهيم: وله أيضاً أخ صالح فاضل جليل اسمه أحمد بن عليّ صاحب كتاب زبدة البيان في عمل شهر رمضان ينقل عنه فى الحواشى نادراً فتبصر (3) .

والده

والد مصنّفنا الجليل الشيخ زين الدين علي بن الحسن بن محمّد بن صالح بن إسماعيل الجبعيّ ، العامليّ ، الكفعميّ ، الحارثيّ.

وقد وصفه الأفنديّ في رياض العلماء وقال عنه : العالم الجليل الفقيه، والد الشيخ تقي الدين إبراهيم بن عليّ الكفعميّ المشهور صاحب المصباح المعروف، وأخيه أحمد بن عليّ الفاضل الجليل، وقد قال ولده عنه في حاشية المصباح: والدي الفقيه الأعظم الورع زين الإسلام والمسلمين عليّ قدّس الله سرّه.

و في مكان آخر من المصباح قال عنه : وكان والدي زين الإسلام والمسلمين عليّ بن حسن بن محمّد بن صالح الجبعيّ – برّد الله مضجعه – ذا اعتقاد عظيم يمضمون هذه الرواية ... إلى آخر ما حكاه عنه فى الرياض (4) .

1- المصباح للكفعمي : 647

2- رياض العلماء 3: 414

3- روضات الجنات 1: 22

4- رياض العلماء 3: 414 – 415

وقال السـيّد حسن الصدر في التكملة : الشـيخ زين الدين عليّ بن الحسن العامليّ ، والد الشـيخ إبراهيم الكفعميّ ، كان من أعاظم العلماء والفقهاء ، وأكثر ولده النقل عنه ، وإذا نقل عنه وصفه بـ: «الفقيه الأعظم الأورع » (1).

وقد توفّى سنة 861 هجريّة وخلّف خمسة ذكور .

إخوانه

كان للمصنّف أحمد بن علي الكفعميّ أربعة إخوة هم :

الأوّل: شـمس الـدين محمّد الجبعيّ، وهو جدّ والد الشـيخ البهائيّ وكان في الرعيل الأوّل من أعلام الأُمّة، يعبّر عنه شـيخنا الشـهيد الثاني بالشيخ الإمام في إجازته لحفيده الشيخ حسين بن عبد الصمد والد شيخنا البهائيّ (2).

ووصـفه المحقّق الكركيّ بقدوة الأجلّاء في العالمين في إجازته لحفيده الشـيخ عليّ بن عبد الصـمد بن شـمس الدين محمّد المذكورة في «رياض العلماء» (3).

وذكره السيّد حيدر البيزوئيّ بالإمامة في إجازته للسيّد حسين الكركيّ (4).

وأثنى عليه العلّامة المجلسي في إجازته بقوله : صاحب الكرامات (5) .

وقال عنه الشـيخ الحرّ (1104 هـ) : الشـيخ شـمس الدين محمّد العامليّ، فاضل، جدّ الشـيخ حسـين بن عبد الصمد العامليّ، أثنى عليه الشهيد الثاني في إجازته لابن ابنه (6).

1- تكملة أمل الآمل : 262/285

2- أعيان الشيعة 2: 184 ، 5 : 156

3- حكى ذلك في الغدير :11 :215 تكملة أمل الآمل: 357، أعيان الشيعة 8: 262 و 9: 431

4- الغدير 11: 215

5- بحار الأنوار 110: 60

6- أمل الآمل 1: 138

قرأ شمس الدين كثيراً على الشيخ عزّ الدين الحسن بن أحمد بن يوسف بن العشرة العامليّ، المتوفّى بكرك نوح (1) سنة 862 هجريّة (2) .

وله إجازة من الشيخ عليّ بن محمّد بن عليّ بن المحلّى المتوفّى سنة 855 هجريّة، تذكر في إجازات البحار.

وكانت ولادته رحمه الله سنة 822 ووفاته سنة 886 هجريّة (3).

وللشيخ شمس الدين محمّد الجبعيّ مجموعات أربعة بخطّه فيها فوائد كثيرة ؛ في الحديث والرجال والإجازات والأدب والشعر... وغير ذلك، وكانت نسختها عند العلّامة المجلسيّ رحمه الله ونقل عنها في بحار الأنوار (4) ، ووقعت تلك النسخة بيد شيخنا النوريّ صاحب المستدرك وأخذها بعده سبطه الآقا ضياء النوريّ إلى طهران، وانتقلت منه إلى مكتبة «الملك» اليوم (5).

و ممّا نقل عن خطّه أنّه محمّد بن عليّ بن الحسن بن محمّد بن صالح اللويزانيّ الجبعيّ (6) .

وممّا نقل العلّامة المجلسيّ رحمه الله في بحار الأنوار عن خطّه : مات والدي عليّ بن

1- قرية كبيرة قرب بعلبك بها قبر طويل يزعم أهل تلك النواحي أنّه قبر نوح عليه السّلام، وقال السيّد الأمين : هي من بلدان الشيعة التي أخرجت عدداً وافراً من العلماء، وكانت إليها الرحلة لطلب العلم، وهي بلد المحقّق الكركيّ [لاحظ : معجم البلدان 4: 453، أعيان الشيعة 1:207]

2- الغدير 11: 215

3- حكى جميع ذلك العلّامة الأمينيّ في الغدير 11: 215

4- قال العلّامة المجلسيّ رحمه الله حول هذه المجموعة : اعلم أنّه قد وصل إلينا مجموعة بخط الشيخ الجليل شمس الدين محمّد بن عليّ بن الحسن الجباعيّ جدّ شيخنا البهائيّ رحمه الله من كان يلوح منها آثار فضله وسداده وقد كتب في بعض المواضع ما هذا لفظه : كتبها محمّد بن عليّ الجبعيّ في سنة سبع وخمسين وثمانمائة انتهى [بحار الأنوار 107:203]

5- والنسخة برقم: 604، ج 5: ص 106

6- خاتمة المستدرك 1: 385

الحسن بن محمّد بن صالح اللويزانيّ في جمادى الأولى سنة 861 هجريّة. وخلّف خمسة أولاد ذكور محمّد ورضي الدين وتقي الدين وشرف الدين وأحمد.

وفي البحار أيضاً نقل عن خط شمس الدين تاريخ ولادة ابنه أبي تراب عبد الصمد محمّد بن عليّ بن الحسن سنة 850 هجريّة (1) وبخطّ تلميذه أنّه بن مات سنة 935 هجريّة، وهو والد الشيخ عز الدين حسين الذي هو والد الشيخ البهائيّ، فظهر أن الشيخ البهائيّ حفيد شمس الدين الجبعيّ (2).

الثاني : الشيخ تقي الدين إبراهيم بن عليّ بن الحسن بن محمّد بن صالح الكفعميّ مولداً، اللويزيّ محتداً، الجبعيّ أباً، الحارثيّ نسباً، التقي لقباً، الإمامي مذهباً ، هكذا ذكر نفسه في آخر نسخة من كتاب الدروس التي بخطّ يده (3).

قال أحمد المقري في نفح الطيب ما رأيت مثله في سعة الحفظ والجمع (4).

وقال الشيخ الحرّ في أمل الآمل: كان ثقة فاضلاً أديباً شاعراً عابداً زاهداً ورعاً (5).

فهو صاحب التأليفات الكثيرة أوصل عددها فى أعيان الشيعة إلى 49 كتاباً، أشهرها «جنّة الأمان الواقية وجنّة الإيمان الباقية المعروف بـ «المصباح» (6).

ولد سنة 840 هجريّة، وتوفّي سنة 905 هجريّة، وقيل: سنة 900 هجريّة،

1- بحار الأنوار 107: 208

2- بحار الأنوار 107: 203

3- قال السيّد حسين الموسوىّ البروجرديّ: كانت النسخة سابقاً فى مكتبة السيّد حسن الصدر بالكاظميّة على مشرفهما الصلاة والسلام، كما صرّح في مواضع من كتبه، ولكن رأيتها بعد قضيّة الاحتلال عند بيّاع النسخ وأنّه عرضها بملايين وانتقلت بعدها إلى مكتبة السيّد المرعشيّ رحمه الله

4- نفح الطيب : 4: 397

5- أمل الآمل 1:28

6- أعيان الشيعة 2: 184 ، الذريعة 5: 156

وقبره في قرية جبشيت من قرى جبل عامل ظاهر يقع محاذياً لحدود البلدة ويزار ، حتّى الآن، وقيل: أنّ قبره بمشهد الحسين عليه السّلام بكربلاء كما يظهر من بعض أشعاره التي يوصي أهله فيها بدفنه في الحائر المقدّس بأرض تسمّى: «عقيرا». الثالث والرابع شرف الدين ورضي الدين ولم يكن لنا – في الحال – معلومات عنهما.

اتّصال العائلة بالحارث الهمدانيّ:

لم يذكر مؤلّفنا الكريم أحمد بن عليّ الكفعميّ اتّصال نسبه بالحارث بن عبد الله الأعور الهمدانيّ صاحب أمير المؤمنين عليه السّلام، لكنّ الملاحظ لترجمة والد المصنّف وإخوته اتّصال النسب بالحارث الهمدانيّ.

ذكر صاحب الرياض في ترجمة زين الدين عليّ والد المصنّف : الجبعيّ العامليّ الكفعميّ الحارثيّ (1).

وقال سيّدنا الصدر في التكملة فى ترجمة تقى الدين: أنّه ذكر في آخر كتاب الدروس الذي عندي بخطّ أخيه رحمه الله أنّه الكفعميّ مولداً، اللويزيّ محتداً، الحارثيّ نسباً، الجبعيّ أباً، التقيّ لقباً (2).

مشايخه والرواة عنه

استظهر صاحب الرياض أنّ الشيخ أحمد بن عليّ قد كان يروي عن والده الشيخ زين الدين علىّ (3) .

1- رياض العلماء 414:3

2- تكملة أمل الآمل : 9/75

3- رياض العلماء 3: 415

ويتبيّن للقارئ الكريم من خلال مطالعته لترجمة المصـنّف أنّ أخاه الشيخ إبراهيم بن عليّ الكفعميّ قد كان يروي في بعض كتبه عن كتاب «زبدة البيان» للمصنّف أحمد بن علىّ الكفعميّ.

وفاته

لم تحدّد المصادر تاريخاً لوفاة الشـيخ أحمد بن علي الكفعميّ رحمه الله ، كما لم تذكر ولادته بل ترجمته، إلّا أنّ الظاهر أنّه توفّي في زمان أخيه تقي الدين إبراهيم الكفعميّ صاحب المصباح المتوفىّ سنة 905 هجريّة.

قال السيّد الأمين والشيخ آقا بزرك وتوفّي قبل أخيه الكفعميّ كما يظهر من ترحّمه عليه (1) .

وعلى أنّ تأليفه هذا تمّ فى سنة 885 هجريّة (2) وقد انتهى أخوه تقي الدين إبراهيم من تأليف كتابه المصباح في سنة 895هـ، فوفاته رحمه الله وقعت بين هاتين السنتين، وعلى كلّ حال فهو من أعلام القرن التاسع.

وعلى هذا فيحتمل أنّ وفاته رحمه الله ترجع إلى أواخر القرن التاسع ووفاته رحمه الله ترجع إلى أواخر القرن التاسع.

ولكن يحتمل أنّ وفاته بعد أخيه تقي الدين أو بعد سنة 895 هجريّة التي هي تاريخ تأليف المصباح لأنّا لم نعثر في مصباحه على عبارة تدلّ على ترحّمه على أخيه الشيخ أحمد مصنّف الكتاب، وأمّا العبائر المحكيّة فهي تدلّ على صرف النقل منه والاعتماد عليه ولم تدلّ على وفاته في زمن أخيه بل المدقّق في عبارة الشيخ إبراهيم يرى قوله: «أصلح الله شأنه وصانه عمّا شانه الدالّ على حياته حين النقل منه .

1- أعيان الشيعة 3: 40 ، الذريعة 5: 156

2- نفس الكتاب : 154

مشجّر العائلة الكريمة

يبيّن المخطّط الآتى أنّ والد المصـنّف الشيخ عليّ المتوفىّ 861 هجريّة قد خلّف خمسة ذكور، منهم الشـيخ شمس الدين محمّد المتوفىّ 886 هجرية جدّ شيخنا البهائيّ وعليه فإنّ المصنّف أحمد بن عليّ عمّ جدّ الشيخ البهائيّ.

كما أنّ الجدّ الأعلى لهذه العائلة الكريمة الشـيخ صالح بن الشـيخ إسماعيل ، بتأخير إسماعيل على ما وجد بخطّ الشيخ تقي الدين إبراهيم وشـمس الدين محمّد، لكنّ المذكور في آخر هذا الكتاب أنّ الجدّ الأعلى الشـيخ إسـماعيل بن الشيخ صالح (1). وأيضاً قال الأفنديّ في تعليقته على كتاب أمل الآمل : ولكن بخطّ أخيه أحمد بن عليّ هكذا: عليّ بن الحسن بن إسماعيل بن صالح (2).

بتقديم إسماعيل على صالح .

وقال في ترجمة زين الدين عليّ : وقد مرّ في ترجمة ابنيه نقل نسبه على نهج آخر، وهو عليّ بن الحسن بن إسماعيل بن صالح (3).

ولعلّ مرجع الخلاف إلى التصـحيف وسهو القلم من النسّاخ أو الخلاف بين الإخوة في نسبهم إلى الجدّ الأعلى على القول بأنّ الميرزا عبد الله رأى خطّ المصنّف الشيخ أحمد وإلّا فالمرجّح التصحيف والسهو من النسّاخ لأنّ خطّ أخيه الشيخ إبراهيم والشيخ شمس الدين محمّد يصرّح بوضوح على أنّ الجدّ الأعلى لهذه العائلة صالح بن إسماعيل.

وللإلمام بترجمته أثبتنا مشجّر العائلة و بحسب المشهور وهو:

1- نفس الكتاب: 154

2- تعليقة أمل الآمل : 4/35

3- هـذا ولكن لم نعثر على ترجمة المصـنّف الشـيخ أحمد في رياض العلماء، لعلّ قصده رحمه الله من «ابنيه» تقي الدين وشـمس الدين [رياض العلماء 3: 414]

الصورة

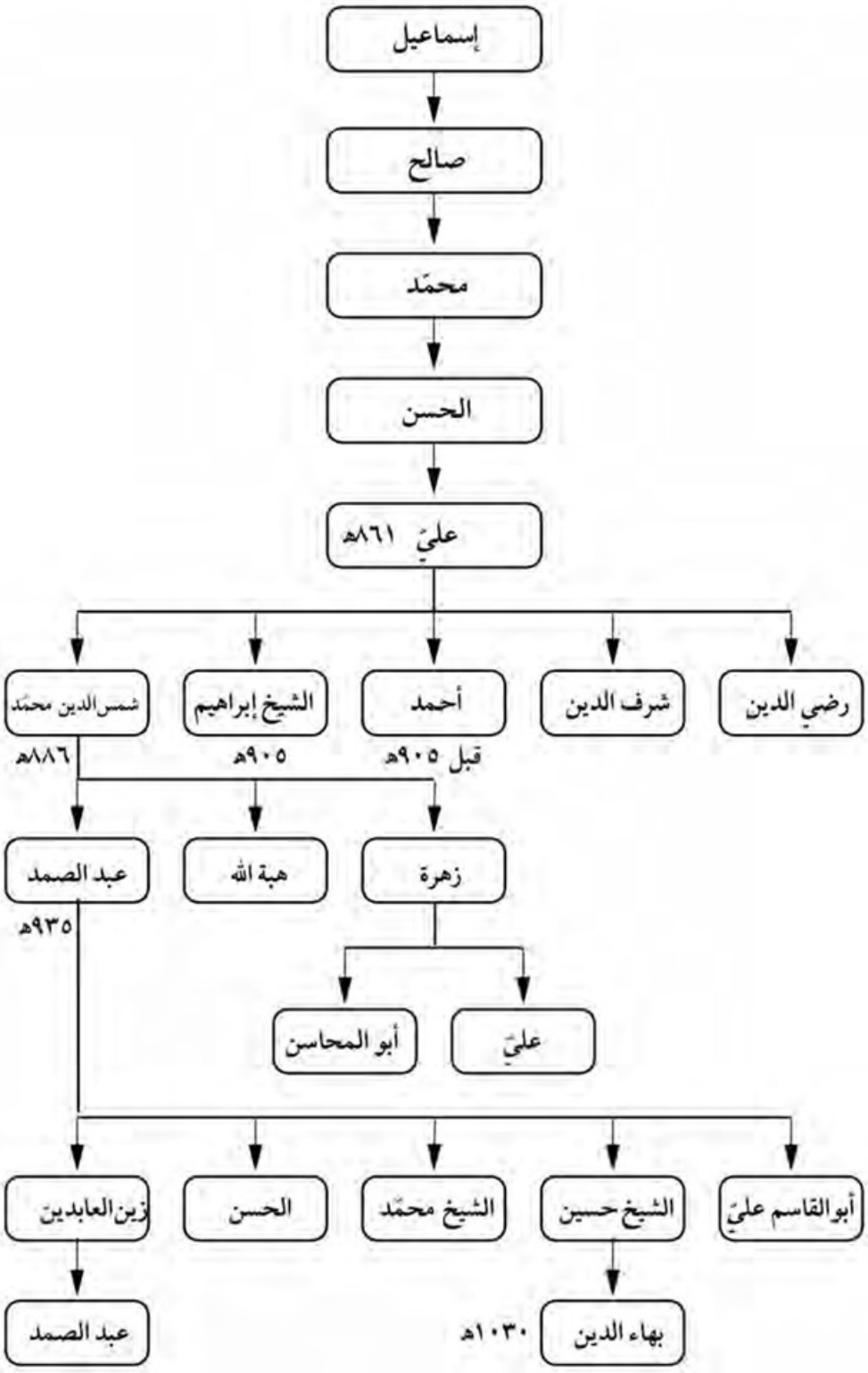
إسماعيل
صالح
محمّد
الحسن
عليّ ٨٦١هـ
رضي الدين
شرف الدين
أحمد
قبل ٩٠٥هـ
الشيخ إبراهيم
٩٠٥هـ
شمس الدين محمّد
٨٨٦هـ
زهرة
هبة الله
عبد الصمد
٩٣٥هـ
عليّ
أبو المحاسن
أبو القاسم عليّ
الشيخ حسين
الشيخ محمّد
الحسن
زين العابدين
بهاء الدين
١٠٣٠هـ
عبد الصمد

ص: 19

كفرعيما واللويزة وجبع ونسبته إليها

والكفعميّ نسبة إلى كفر عيما قرية من ناحية الشقيف في جبل عامل قرب جبشيت واقعة في سفح جبل مشرفة على البحر هي اليوم خراب وآثارها و آثار مسجدها باقية.

والكفر بفتح الكاف وسكون الفاء وراء مهملة في اللغة القرية ، وقيل : إنّه كذلك في السريانيّة ويكثر استعماله في بلاد الشام ومصر، وأهل الشام يفتحون فاء كفر عند إضافتها (1).

وعيها بعين مهملة ومثنّاة تحتية ساكنة وميم وألف لفظ غير عربي على الظاهر وقياس النسبة إلى كفر عيما كفر عيماويّ لكنّه خفض كما قيل: عبشميّ وعبدريّ وحصكفيّ في النسبة إلى عبد شمس وعبد الدار وحصن كيفا.

وعن خط الشيخ البهائيّ : أنّ الكفر على لغة جبل عامل بمعنى القرية وعيما اسم لقرية هناك وأصلها كفر عيما أي قرية عيما، والنسبة إليها كفر عيماويّ فحذف ما حذف لشدّة الامتزاج وكثرة الاستعمال فصار كفعميّ، انتهى .

وقال السيّد محسن الأمين في أعيان الشيعة معلّقاً على كلام البهائيّ : والصواب أنّ عيما ليست اسماً للقرية كما لا يخفى بل اسم رجل أو نحوه، كما أنّ تسمية القرية كفراً ليس خاصّاً بجبل عامل، بل هي كذلك في اللغة (2) وكأنّه حصل تصرّف من الناقل فوقع هذا الخلل وإلّا فمثل ذلك لم يكن ليخفى على البهائيّ، ويمكن كونه من إضافة العام للخاص.

1- كما عليه السيّد الصدر في تكملة أمل الآمل : 76 في ترجمة الشيخ إبراهيم

2- قال في تاج العروس 7: 453: وأمّا الآن فيطلقون الكفر على كل قرية صغيرة بجنب قرية كبيرة فيقولون: القرية الفلانية وكفرها وقد تكون القرية الواحدة لها كفور عدّة

وفي نفح الطيب: أنّ الكفعمة نسبة إلى كفر عيما قرية من قرى أعمال صفد كما في النسبة إلى عبد الدار عبدريّ وإلى حصن كيفا حصكفيّ ، انتهى (1).

وهي من عمل الشقيف في جبل عامل لا من أعمال صفد، إلّا أن تكون في ذلك العصر من أعمالها لتجاور البلدين ودخول أحدهما في عمل الآخر في بعض الأعصار ، وما في النسخة المطبوعة من نفح الطيب من رسم عيما بتاء فوقانيّة من تحريف النسّاخ .

وفي معجم البلدان: عمّا بفتح أوّله وتشديد ثانيه والقصر اسم عجميّ لا أدريه إلّا أنّه يكون تأنيث رجل عم وامرأة عما، من العمومة أخو الأب مثل سكر وسكرى، وهو كفر عما صقع في برية خساف بين بالس وحلب عن الحازميّ ، انتهى (2).

واللويزيّ نسبة إلى اللويزة بصيغة تصغير لوزة هي قرية في جبل عامل من عمل ،لبنان، فأصل آباء الكفعمي من اللويزة، وأبوه سكن جبع ثمّ انتقل إلى كفر عيما فولد ابنه فيها .

والجبعيّ نسبة إلى جبع بوزن زُفَر، ويقال: جباع بالمدّ قرية من قرى جبل عامل على رأس جبل عال غاية في عذوبة الماء وصحّة الهواء وجودة الثمار نزهة كثيرة المياه والبساتين والثمار (3).

مؤلّفاته

اشارة

بعد التتبّع الكثير في المصادر التي بأيدينا وصلنا إلى أنّ للمؤلّف الجليل أحمد ابن عليّ الكفعميّ رحمه الله عدّة مؤلّفات، نذكرها بالتبع :

1- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب 4: 397 المطبوع بمصر

2- معجم البلدان 4: 149

3- حكى جميع ذلك السيّد الأمين في أعيان الشيعة 2: 185

الأوّل : زبدة البيان في عمل شهر رمضان

قال الآقا بزرك الطهرانيّ في الذريعـة: زبدة البيان في عمل شـهر رمضان للشـيخ جمال الدين أحمد بن علي بن الحسن بن محمّد بن صالح الكفعميّ أخ الشـيخ إبراهيم الكفعميّ الـذي توفي سـنة 905 هجريّـة، وتـوفّي هو في حيـاة أخيه، ينقـل عنه أخوه الشـيخ إبراهيم في «البلد الأمين» كما صرّح في آخره ونقل عنه أيضاً في بعض حواشي كتبه كما ذكره في «الروضات» وعدّ في آخر مصباحه من الكتب المأخوذ منها كتاب «زبدة البيان» وقال : إنّه لأخي الشيخ جمال الدين الجبعيّ (1).

قال الكفعميّ في نهاية كتابه المصـباح ولنشر إلى ذكر الكتب التي أشرنا إليها في خطبة الكتاب ووعدنا بالذكر لها في ديباجته المجموع منها هـذا الكتاب وما فيه من أصـله وحواشـيه جمعتها من أماكن متعـدّدة ومواطن متبـدّدة وهي ... إلى أن قال: كتاب زبدة البيان لأخي الشـيخ جمال الدين الجبعيّ (2).

بعض نقولات عن زبدة البيان:

كما قلنا أنّ الشيخ إبراهيم الكفعميّ صاحب المصباح قد نقل عن أخيه الشيخ أحمد بن علىّ في كتبه بعض الموارد منها :

المورد الأـوّل: إنّ جبرئيـل عليه السّـلام رقى النبي صـلى الله عليه و آله وعلّمه هـذه الرقيـة للعين بسم الله أرقيك من كلّ عين حاسـد الله يشفيك، وعن الصادق عليه السّلام إذا تهيّأ أحدكم بهيئة تعجبه فليقرأ حين يخرج من بيته المعوذتين فإنّه لا يضرّه شيء بإذن الله تعالى (3) .

المورد الثاني : ذكر أخوه في حواشي كتابه المعروف بـ: «المصباح» في

1- أعيان الشيعة 3: 40 ، الذريعة 12: 125/21 ، إيضاح المكنون للبغدادي 609:1

2- المصباح : 773

3- المصباح للكفعميّ: 220، بحار الأنوار 92: 12/133

الفصل السادس والأربعين في عمل شوال: يستحبّ أن يصلّي بين العشائين ركعتين في الأولى بالحمد مرّة والتوحيد مائة وفي الثانية بالحمد والتوحيد مرّة ثمّ يقنت ويركع ويسجد ويسلّم ثمّ يخر ساجداً قائلاً في سجوده مائة مرّة: «أتوب إلى الله» ، وروي قراءة التوحيد ألفاً في الركعة الأولى من هاتين الركعتين ثم يدعو بهذا الدعاء ... وذكر الدعاء.

وقال في الحاشية: قلت هاتين اللتين في أوّل الأولى التوحيد ألفاً ذكرهما الشيخ الأجلّ العالم العامل أخي وشقيقي جمال الدين أحمد بن عليّ بن حسن بن محمّد بن صالح أصلح الله شأنه وصانه عمّا شانه في كتابه الملّقب بـ: «زبدة البيان في عمل شهر رمضان» ، قال ورواهما محمّد بن أبي قرّة (1) في متهجّده عن الصادق عليه السّلام وأنّ عليّاً عليه السّلام كان يصلّيهما ليلة الفطر وأنّ من صلاهما لم يسأل الله شيئاً إلّا أعطاه (2) .

المورد الثالث : وفي زبدة البيان: أنّ يعقوب عليه السّلام خاف على بنيه من العين لجمالهم، فقال: «يا بنيّ، لا تدخلوا من باب واحد» ، وفيه عن النبيّ صلّى الله عليه و آله : «العين تنزل الحالق – وهو ذروة الجبل – من قوّة أخذها وشدة بطشها) (3). المورد الرابع: ورأيت في كتاب زبدة البيان عن الصادق عليه السّلام: أنّ يوسف عليه السّلام وضع خدّه في الجبّ على الأرض وقال : «اللّهمّ إن كانت ذنوبي قد أدخلت وجهي عندك فإنّي أتوجه إليك بوجوه آبائي الصالحين إبراهيم و إسماعيل و إسحاق

1- محمّد بن عليّ بن يعقوب بن إسحاق بن أبي قرّة، أبو الفرج، القنائيّ، الكاتب، كان ثقة، وسمع كثيراً، وكتب كثيراً، وكان يورّق لأصحابنا، ومعنا في المجالس ، له كتب منها : كتاب عمل يوم الجمعة، كتاب عمل الشهور كتاب معجم رجال المفضّل، كتاب التهجّد، أخبرني وأجازني جميع كتبه [رجال النجاشي : 1066/398]

2- المصباح للكفعميّ : 647 ، البلد الأمين : 236 ، والحاشية في الطبعة الحجريّة : 650

3- المصباح للكفعمي : 298 وعنه في بحار الأنوار 17:60

ويعقوب»، قال الراوي وهو شعيب العقرقوفيّ (1) فقلت: أندعو بهذا ؟ فقال عليه السّلام : «قولوا: اللّهمّ إن كانت ذنوبي قد أخلقت وجهي عندك فإنّي أتوجّه إليك بوجه نبيّك نبيّ الرحمة وعليّ وفاطمة والحسن والحسين والأئمّة عليهم السّلام» (2).

الثاني : الرسالة المُهدية إلى مذهب الإماميّة

ليس لها أثر ، أشار لها المصنّف في كتابه هذا معارج الأفهام حيث قال في آخر مبحث الإمامة ولنا هنا رسالة حسنة سميّناها ب_: «الرسالة المهديـة إلى مذهب الإمامية» مشـتملة على أربعين دليلاً، عشـرين منها دالّة على أنّ مذهب الإماميّة الذي يجب على كلّ عاقل أن يختاره ويرتضيه لنفسه ويقتدي بالأئمّة من آل محمّد صلوات الله عليهم، ويخالف من ارتكب غير طريقتهم وتمسّك بغير شريعتهم ؛ وعشرين دالّة على أنّ أمير المؤمنين عليّ عليه السّلام أفضـل من الأنبياء والأولياء والملائكـة ما عـدا رسول الله صـلّى الله عليه و آله، فإنّ له الفضل على جميع خلق الله ، كما دلّ القرآن والأثر وحصل عليه الإجماع من كافّة البشر؛ فمن أرادها وقف عليها (3).

1- شـعيب العقرقوفيّ، أبو يعقوب، ابن أخت أبي بصـير، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليه السّلام، ثقة عين، له كتاب، وقال الشيخ في فهرسته: له أصل [انظر: رجال النجاشيّ: 520/195 ، الفهرست للطوسيّ : 144 / 1 ، رجال الطوسيّ : 7/224 و 1/338]

2- المصـباح للكفعمي : 296. قـال السـيّد حسـين الموسويّ البروجرديّ: رأيت جميع هـذه النقولاـت والحواشـي في نسـخة من كتاب المصباح للشيخ تقي الدين إبراهيم بخطّ : عليّ بن يوسف بن عليّ بن محمّد الشهير بابن الشجاع الكركيّ مولداً ، العامليّ نسباً، المترجم في أمـل الآمل ، كتبها في سـنة 988، وتمّت مقابلتها بيـد الناسخ في سـنة 989 هجريّة، كتبها عن نسـخة المصـنّف، وهي محفوظة في مكتبة الحكيم رحمه الله العامّة في النجف الأشرف

3- نفس الكتاب: 134

الثالث : كتاب معارج الأفهام إلى علم الكلام

اشارة

وهو الكتاب الماثل بين يديك .

لم يـذكر أصـحاب فهارس الكتب وتراجم الرجال انتساب هذا الكتاب لأحمد بن عليّ الكفعميّ غير أنّا – بحمد الله – وجدنا نسـختين من هذا الكتاب مصرّحتين فيهما بانتساب الكتاب له.

هذا مع أنّه ذا قلم وله تأليفٌ كما صرّح بذلك أخوه الشيخ إبراهيم.

اسم الكتاب

ذكر اسم الكتاب بصور مختلفة حيث جاء على ظهر الصفحة أُولى من نسخة جامعة طهران بلفظ : «كتاب معارج الأفهام في علم الكلام».

وجاء في مقدّمة المصنِّف هكذا: «معارج الأفهام إلى علم الكلام».

ولكن في آخر مصوّرة جامعة طهران بلفظ : «معارج الوصول إلى علم الأُصول»، وفي آخر مصوّرة جامعة شـيراز بلفظ: «معراج الوصول إلى علم الأُصول» .

لعلّ منشأ الاختلاف راجع إلى أنّ الكتاب ذو عنوانين أحدهما ما ذكره المصنّف في مقدّمة الكتاب ، والثانى ما جاء في نهاية النسختين.

أمّـا العنوان الثاني فهو لا يخالف موضوع الكتاب لأنّ عنوان «الأُصول» أُطلق في قـديم الزمان على علمين من العلوم الإسـلاميّة وهما علم أُصول الفقه وعلم الكلام .

أو أنّ الصـحيح هو المصـرّح في أوّل ديباجة المصـنّف أعني «معارج الأفهام إلى علم الكلام» وباقي العناوين محمولة على سهو أو تصرّف من النسّاخ، كما هو أقرب إلى الصواب.

موضوع الكتاب وترتيبه

إنّ الكتاب من الكتب الكلاميّة التي جمع المصنّف فيه جميع أبواب علم الكلام بطريق الإيجاز على نحو لا يخلّ بالمعنى، ألّفه على طريقة المتكلّمين عند الشيعة الإماميّة كالخواجة نصير الدين الطوسيّ والعلّامة الحلّيّ والمقداد السيوريّ، متمسّكاً بالمنهج العقلي والنقلي، وبيّن فيه آراءه في علم الكلام وأُصول الاعتقاد.

ورتّبه على خمسة معارج، وجعل المعراج الأوّل: في التوحيد والمعراج الثاني : في العدل والمعراج الثالث في النبوّة، والمعراج الرابع في الإمامة، والمعراج الخامس: في المعاد.

وجعل تحت كلّ معراج أُصولاً، باستثناء المعراج الأوّل فإن فيه مقدّمة و مقصدين وتحت المقدّمة أُصولاً، وتحت كلّ مقصد أُصولاً أيضاً.

ألّفه في ضحوة نهار الاثنين ثاني عشر ربيع الأوّل من شهور سنة 885 الهجريّة، وجعل تأليفه تقرّباً إلى الله الجليل، وطلباً لثوابه الجزيل وإحسانه الجميل، مصرّحاً أنّ كتابه هذا كافٍ في إثبات الذات، وإيضاح كمال الصفات، وتنزيه جلاله عن الناقصات .

فهذا الكتاب من الكتب الممتعة حقّاً المصنّفة في فنّ الكلام، ويظهر من تأليفه هذا أنّه من أئمتّه، هذا ومع أسفنا لعدم نقل العلّامة المجلسيّ رحمه الله عن الكتاب في موسوعته الموسوم بـ: «بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار» لعدم عثوره عليه، فمن اللازم أن يستدرك به وبأمثاله من الكتب المهجورة في المكتبات الإسلاميّة.

نسخ الكتاب

اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب وإخراجه بهذه الصورة الجميلة على

ص: 26

نسختين مصوّرتين:

الأُولى : النسخة المحفوظة في مكتبة الجامعة المركزيّة في طهران برقم: 1 /8221،ذكرت في فهرستها 17: 60 .

تاريخها: يرجع إلى القرن التاسع.

الناسخ: بها قال بن بها قال بن شمس الدين الحسينيّ [كذا].

عدد الصفحات: 103 .

مواصفات النسخة : نسخة كاملة بخطّ جيّد إلّا أنّه قد سقط من أواسطها ورقة ، وعنوان النسخة كما فى ظهرها هكذا :

«كتاب معارج الأفهام في علم الكلام»، وكتب بعده: « تصنيف كفعميّ رحمه الله وله مصنّفات كثيرة» ، وجاء فى آخر صفحة من الكتاب: (تمّت كتابة الرسالة المسمّاة بمعارج الوصول إلى علم الأُصول)، ومعها رسالة أُخرى في علم الكلام للشيخ أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ (460 هـ) وهي من الرسائل المطبوعة ضمن كتاب «الرسائل العشر تحت عنوان: «رسالة في الاعتقادات».

وقد رمزنا لها بالرمز «د».

الثانية: هي المحفوظة في مكتبة الميرزا الشيرازيّ في جامعة شيراز برقم: 601، في مجلّة نسخه پژوهي دفتر 2 بقلم الشيخ محمّد بركت.

تاريخها: القرن الثاني عشر.

عدد الصفحات: 108 .

المقاس: 20 × 14 .

مواصفات النسخة: نسخة جيّدة إلّا أنّه سقطت منها الصفحة الأُولى ، وبدايتها من قوله : (وهذه الرسالة كافية) ، كما أنّ الصفحة الأخيرة ساقطة أيضاً، وآخرها قوله : (تمّت كتابة الرسالة المسمّاة بمعراج الوصول إلى علم الأُصول)، والنسخة مختوم عليها بأنّها من هدايا آقاي محمّد حسن إماميّ إلى جامعة شيراز

في شهر خرداد سنة 1355 وعليها ختم الجامعة .

وقد رمزنا لها بالرمز «ش».

عملنا في تحقيق الكتاب

اعتمدنا في تحقيق الكتاب وتنميقه على النسختين «ش» «د» المتقدّم خصائصهما، وقد كانت مراحل العمل على الصُور التالية :

1 – بعد صفّ الحروف جرت المقابلة بين النسختين وثبّتنا الاختلافات بينها، وقد جعلنا الصحيح أو الأصحّ في المتن وأشرنا إلى المرجوحات في الهامش، مع الأخذ بنظر الاعتبار نسخة مكتبة جامعة شيراز «ش» الخالية عن السقط تقريباً باستثناء الصفحة الأُولى والأخيرة من الكتاب.

2 – تقطيع النصّ إلى فقرات ومقاطع وتزيينه بالفوارز، مع إضافة بعض العناوين المناسبة وجعلها بين معقوفين [ ] لتسهيل التناول.

3 – استخراج الآيات الكريمة من المصحف الشريف وجعلها بين قوسين مزهرين «».

4 – استخراج الروايات الشريفة وأقوال أصحاب المذاهب الكلامية والفلسفيّة من أهم المصادر.

5 – شرح وتوضيح المصطلحات الكلامية والفلسفيّة بما يتناسب ورفع الغموض عن المتن مع إضافة ترجمة مختصرة تكشف الغبار عن أسماء الرجال الوارد ذكرهم في ثنايا الكتاب.

6 – تقويم النصّ وضبطه مع إعادة النظر في اختيار الصحيح أو الأصحّ في المتن، ثمّ بعد ذلك المراجعة النهائيّة والتدقيق في مسألة تناسق الكتاب وإزالة ما زاغ البصر عنه في المراحل السابقة.

وفي الختام أُقدّم هذا الكتاب للقارئ الكريم بهذه الصورة الجميلة، أسأل الله

سبحانه وتعالى أن يوفّق المشـتغلين في باب إحياء تراث أمّتنا الإسـلاميّة لسعى حثيث وبذل جهد واسع لإحياء كنوز هذا الدين القويم، وأن يتقبّل الله منهم ومنّي هذه الجهود المبذولة وأن يختم عواقب أُمورنا بخير إنه سميع بصير.

هذا ولا يفوتني تقديم الشـكر الجزيل والامتنان الجميل لسماحة الحجّة الإسلام والمسلمين السيّد حسين الموسويّ البروجرديّ حيث هيّأ نسـختي الكتاب من أجل إحياء المصادر والكتب المهجورة القيّمة والتي لم ينقل عنها العلّامة الخبير محمد باقر المجلسـيّ رحمه الله في موسوعته الكبرى «بحار الأنوار» في حين أنّ لها شأنيّة ، اللّهمّ وفّقه لهذا المهم بحقّ محمّد وآله عليهم السّلام.

وآخر دعوانا أنّ الحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على سيّد الرسل وخاتمهم محمّد وأهل بيته الطيّبين الطاهرين.

عبد الحليم عوض الحلّيّ

غرّة صفر المظفّر 1429ه_

الحلّة الفيحاء

نماذج من نسخ الكتاب

ص: 31

الصورة

مصورة الصفحة الأولى من نسخة «د»

الصورة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي اشرف بالمجد انوار العلماء واحرق نار الاجتهاد والجد اجنحة الجهلاء واغرق في بحار لاهوته افكار الفضلاء وانطق بحقيقة وحدانية السنة الاذكياء واطبق بالاذعان بجلال عظمته مباني الارض والسماء فسبحانه من كريم متفرد بالعظمة والكبرياء متكرم على جميع خلقه بالالاء والنعماء ثم الصلوة على المنصوص عليه بالاصطفاء والمخصوص بكمال الشفاعة والحوض واللواء المبعوث الى كافة الخلق من الانبياء محمد وآله الائمة النجباء صلاة دائمة باقية لا انفصال لها ولا انقضاء وبعد فان اهم المطالب واتم المراتب البحث عن الصفات الجلالية ومعرفته تعالى بالدلائل العقلية وما يتبع ذلك من المسائل الاصولية والمقاصد الكلامية وهذه الرسالة كافية في اثبات الذات وايضاح كمال الصفات وتنزيه جلاله عن النقائص

مصورة الصفحة الثانية من نسخة «د»

الصورة

وجميع اخوانه المؤمنين في جوار الآية المعصومين محمد
وآله الطاهرين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيد
المرسلين محمد وذريته الأكرمين تمت كتابة الرسالة
المسماة: بمعارج الوصول الى علم الاصول منقولة
وصلى الله على محمد وآله اجمعين حرره العبد الحقير الفقير
المحتاج الى رحمة الله الباري سبحانه وتعالى
سبحانه وتعالى رحيم الرحمن الحسين اللهم اغفر له
ولوالديه ولجميع المؤمنين
والمؤمنات
وصلى
محمد

مصورة الصفحة الأخيرة من نسخة «د»

الصورة

وهذه الرسالة كافية في اثبات الذات وايضاح
كمال الصفات وتنزيه جلاله عن النقائص
موسومة بمعارج الافهام الى علم الكلام القتها
تقربًا الى الله تعالى الجليل وطلبا لثوابه الجزيل و
احسانه الجميل وعليه اعتمدت فهو نعم المولى ونعم الوكيل
ورتبتها على معارج المعراج الاول في التوحيد وفيه مقدمة
ومقصدان اما المقدمة ففيها اصول اصل
كل معلوم ان يفرض له تحقق اولا والاول موجود
وثابت والثاني معدوم ومنفي والاول اما ان يفرض
له تحققا خارجًا اولا والثاني الموجود الذهني كالجبل
من الياقوت والبحر من الزيبق والاول اما ان
يكون وجوده مقتضى ذاته وهو الواجب تعالى او
من غيره وهو الممكن الذاتي وهو ماعداه والمعدوم
اما ان يمكن فرض وجوده اولا والثاني المستحيل

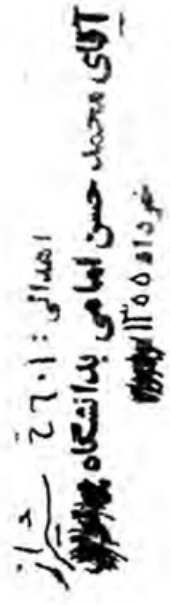

مصورة الصفحة الأولى من نسخة «ش»

ص: 36

وابرازجواهرها من مكامنها واحراز درها
في معادنها ~~عند غروب الشمس يوم السبت~~ ضحوة
نهارا لاثنتين ثانى عشر ربيع الاول من شهور
سنه خمس وثمانين وثمانمائه هجرته على مشرفها
السلام على يد مولفها الذليل الحقير الضعيف الفقير
الى الله الغنى الكبير العلى القدير احمد بن على بن حسن بن
محمد بن اسمعيل بن صالح اقل الناس جرما واكثرهم
جرما القليل علا الكثير زللا اللوين اوى محتدا
الكفعمى مغشا والانصارى مولدا الامامى مذهبا
الجباعى ابا اسكنه الله تعالى وجميع اخوانه المؤمنين
فى جوار الائمة المعصومين بمحمد وآله الطاهرين
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيد المرسلين
محمد وذريته الاكرمين تمت كتابة الرسالة المسماة
بمعراج الوصول الى علم الاصول منقولة من النسخة

مصورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ش»

ص: 39

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله الذي أشـرف بالمجد أنوار العلماء، وأحرق بنار الاجتهاد والجدُ أجنحة الجهلاء ، وأغرق في بحار لاهوتيّته أفكار الفضلاء، وأنطق بحقيقـة وحـدانيّته ألسـنة الأذكياء ، وأطبق بإذعان جلال عظمته ما في الأرض والسـماء، فسـبحانه من كريم متفرّد بالعظمة والكبرياء، متكرّم على جميع خلقه بالآلاء والنعماء.

ثمّ الصلاة على المنصوص عليه بالاصطفاء والمخصوص بكمال الشفاعة والحوض واللواء المبعوث إلى كافّة الخلق من الأنبياء؛ محمّد وآله الأئمّة النجباء، صلاةٌ دائمةً باقيةً لا انفصال لها ولا انقضاء.

وبعـد : فإنّ أهمّ المطالب وأتمّ المراتب البحث عن الصـفات الجلاليّـة ومعرفته تعالى بالـدلائل العقليّة وما يتبع ذلك من المسائل الأصـم المسائل الأُصوليّة والمقاصد الكلاميّة (1) ، وهذه الرسالة كافية في إثبات الذات وإيضاح كمال الصفات، وتنزيه جلاله

1- من أوّل الكتاب إلى هنا سقط من نسخة «ش»

عن الناقصات، موسومة ب_:

«معارج الأفهام إلى علم الكلام»

أُلفتها تقرّباً إلى الله الجليل، وطلباً لثوابه الجزيل وإحسانه الجميل، وعليه اعتمدت فهو نعم المولى ونعم الوكيل، ورتّبتها على معارج.

ص: 42

المعراج الأول في التوحيد

اشارة

ص: 43

وفيه مقدمة ومقصدان.

أمّا المقدّمة ففيها أُصول:

أصل [في أقسام الموجود والمعدوم]

كُلّ معلوم إمّا أن يفرض له تحقّق أو لا، والأوّل موجود وثابت، والثاني معدوم ومنفي.

والأوّل إمّا أن يفرض له تحقّق خارجاً أو لا؛ والثاني الموجود (1) الذهني كالجبل من الياقوت والبحر من الزئبق.

والأوّل إمّا أن يكون وجوده مقتضى ذاته وهو الواجب تعالى أو من غيره وهو الممكن الذاتي وهو ما عداه .

والمعدوم إمّا أن يمكن فرض وجوده أو لا؛ والثاني المستحيل والممتنع الذاتي، والأوّل الممتنع الغيري.

1- في «د»: (الوجود)

فالوجوب (1) الغيري والامتناع الغيري كوجود المعلول عند علّته، وامتناعه عند عدمها ممكن ذاتي ، ولا واسطة بين الوجود والعدم.

أصل [في بداهة الوجود]

الوجود بديهيّ التصوّر، فإنّه لا شيء أظهر عند العاقل من كونه موجوداً وأنّه ليس بمعدوم، وبداهة المركّب تستلزم بداهة أجزائه لأنّها لو كانت الأجزاء كسبيّة لكانت الماهية المركبة (2) كسبيّة ، وهو محال لما تقدّم ، والمنازع مكابر .

أصل [في اشتراك الوجود معنويّاً]

الوجود مشترك اشتراكاً معنوياً، لأنا نجزم بوجود شيء ونقسّمه إلى الواجب والممكن والجوهر والعرض، فيكون مشتركاً اشتراكاً معنويّاً؛ لأنّ مورد القسمة واحد (3).

أصل [في زيادة الوجود على الماهيّة]

الحقّ أنّه زائد على ماهية الممكن ، ونفس حقيقة (4) الواجب، والثاني يأتي

1- في «د»: (والوجوب)

2- قوله (المركبة) لم يرد في (د)

3- في «ش»: (مشككاً) بدلاً من: (اشتراكاً معنويّاً ؛ لأنّ مورد القسمة واحد)

4- قوله : (حقيقة) لم يرد في (ش)

في خواصّ الواجب.

وأمّا الأوّل فلانا نحكم على الماهيّة بالوجود تارة وبالعدم أُخرى ونستفيد من الحكم الأوّل زيادة الوجود، ومن الثانى العدم، ولولا الزيادة لزم التكرار في الأوّل، والمناقضة فى الثاني ؛ وهو باطل.

والزيادة في الذهن لا ـ الخارج، وهو قائم بالماهيّة من حيث هي هي لا باعتبار الوجود حتّى يلزم التسلسل أو اشتراط الشيء بنفسه، ولا باعتبار العدم حتّى يلزم قيام المعدوم بالموجود.

أصل [في الوجود الذهني]

الوجود الذهني ثابت، فإنّا نحكم على أشياء معدومة في الخارج بأحكام إيجابيّة أو سلبيّة، وليست موجودة في الخارج فتكون في الذهن ، والمنع بلزوم اجتماع الضدّين وَهْمٌ، فإنّ المجتمع إنّما هو المثال والصورة لا العين.

أصل [في الوجوب والإمكان والامتناع]

الوجوب والإمكان والامتناع مفهومات ضروريّة لا تفتقر إلى تعريف، ومن عرّفها لزمه الدور ، أو تعريف الشيء بما يساويه ؛ وهما باطلان .

وهي أُمور اعتباريّة لا ـ وجود لها خارجاً؛ لأن الوجوب لو كان خارجيّاً لكان إمّا واجباً أو ممكناً ، ومن الأوّل يلزم التسلسل، ومن الثاني إمكان الواجب؛ وهما باطلان .

وأمّا الإمكان فلانّه لو كان ثابتاً في الخارج لكان إمّا واجباً، فيكون الممكن

واجباً، لأنّ شرط الواجب واجب، أو ممكناً فله إمكان ويتسلسل؛ وهما باطلان.

وأمّا الامتناع فغنيّ عن الاستدلال، لأنّ ثبوت الممتنع خارجاً باطلٌ قطعاً.

أصل [في خواص الواجب]

الواجب له خواصّ كثيرة :

الأوّل: أن لا يكون واجباً لذاته ولغيره، وإلّا اجتمع النقيضان؛ وهو باطل.

الثانى : أن لا يكون صادقاً على المركّب ، وإلّا لكان ممكناً، وهو ظاهر.

الثالث: أن لا (1) يكون جزءاً من ماهيّةٍ وإلّا لكان منفعلاً.

الرابع: أن لا يكون زائداً، وإلّا لكان صفة فيفتقر إلى موصوفه فيكون ممكناً سواء كان وجوداً أو وجوباً.

الخامس : أن لا يكون صادقاً على اثنين (2) لما يأتي من دلائل التوحيد .

أصل في خواص الممكن

الأوّل: أن لا يترجّح أحد طرفي وجوده وعدمه إلّا بأمر خارج ؛ لأنّه لو كان بذاته لكان إمّا واجباً أو ممتنعاً، أو لغيره بلا سبب وهو باطل بالضرورة، وليس أحد الطرفين أولى من الآخر ، لأن غير الأولى إمّا أن يمكن وقوعه أو لا، ففى الأوّل نفرضه واقعاً فإمّا لا لسبب وهو باطل، أو لسبب وهو باطل أيضاً، لأنّ ذلك الرجحان يتوقّف على عدم ذلك السبب فلا تكون الأولويّة كافية.

1- قوله : (لا) سقط من «د»

2- في «د»: (الاثنين)

ومن الثاني وهو أن لا يمكن وقوعه يكون إمّا واجباً أو ممتنعاً وذلك باطل.

والإمكان يعرض للماهيّة لا باعتبار وجودها أو وجود علّتها ، لأنّها بهذا الاعتبار تكون واجبة، ولا باعتبار عدمها (1) أو عدم علّتها، لأنّها بهذا الاعتبار تكون ممتنعة، ومع الوجوب والامتناع لا إمكان .

والممكن محفوف بوجوبين: سابق ولاحق؛ أمّا السابق فلأنّ الممكن ما لم يتعيّن لم يوجد، إذ فرض إمكانه لا يحيل المقابل، وقد بيّنا أنّ الأولويّة ليست كافية فلابدّ من انتهائه إلى الوجوب، أي التعيّن (2) المشار إليه .

وأمّا اللاحق فلانّه حال وجوده لا يقبل العدم، وإلّا لزم الجمع بين النقيضين، وهو باطل.

وهو محتاج إلى المؤثّر، فإنّ كلّ من تصوّر تساوي طرفي الممكن جزم أنّ أحدهما لا يترجّح من حيث هو مساوٍ بل من حيث وجود الراجح وضروريّته ممّا لا يشكّ فيها ، ولا يجوز أن تكون العلّة هى الحدوث لأنّه كيفيّة للوجود فهي صفة، والصفة متأخّرة عن موصوفها بالطبع ، والموصوف متأخّر عن تأثير موجده (3) بالذات تأخّر المعلول عن علّته، وتأثير الموجد علته، وتأثير الموجد متأخّر عن احتياج الأثر إليه في الوجود بالطبع.

واحتياج الأثر متأخّر عن علّته بالذات، فلو كان الحدوث علّة الاحتياج لتأخّر عن نفسه بأربع مراتب : اثنتين (4) بالطبع ، واثنتين بالذات؛ وهو باطل.

والممكن حال بقائه محتاج إلى المؤثّر؛ لأنّ علّة الاحتياج هو الإمكان،

1- فى «ش» (عدها)

2- فى «ش» (التعيين)

3- فى «د»: (موجد)

4- في «د»: (اثنين)

والإمكان لازم لماهيّة الممكن، وإلّا لزم انقلابه إلى الوجوب أو الامتناع، فالاحتياج (1) لازم لماهيّة الممكن ، ولازم اللازم لازم.

أصل [النظر]

النظر واجب لوجوب المعرفة، ولا تتمّ إلّا بالنظر ؛ أما وجوب المعرفة فإنّها دافعة للخوف الحاصل من اختلاف العقلاء، ودفعه واجب لأنّه ألم نفسانيّ يمكن دفعه فيجب دفعه، ولأنّه تعالى منعم ، وكلّ منعم يجب شكره، ومن وجب شكره وجبت معرفته، وذلك ظاهر .

وأمّا توقّفها على النظر فوجود الاختلاف ينفى ضروريّتها ، وما لا يتمّ الواجب المطلق إلّا به يكون واجباً ، وإلّا لزم خروج الواجب المطلق عن كونه واجباً مطلقاً، أو تكليف ما لا يطاق ؛ وهما باطلان .

أصل [في تعريف النظر]

النظر ترتيب أُمور ذهنيّة يتوصّل بها إلى أمر آخر، وإفادة صحيحه العلم ضروريّ ، ودفعه مكابرة ، فخلاف السمنيّة (2) في الإلهيّات والمهندسين في

1- في ((د) : (والاحتياج)

2- السمنية : بضم السين وفتح الميم مخفّفة، فرقة تعبد الأصنام وتقول بالتناسخ، وتنكر حصول العلم بالأخبار ، وقيل : نسبة إلى سومنات بلدة من الهند على غير قياس [القاموس المحيط 4: 238، قوانين الأُصول : 421] وفي فهرست ابن النديم : 408 نبي السمنية بوداسف، وعلى هذا المذهب كان أكثر أهل ماوراء النهر قبل الإسلام

الرياضيّات (1) باطل قطعاً .

أصل [في أنّ العلم عقيب النظر]

حصول العلم عقيب النظر على سبيـل اللزوم لا (2) العادة، ويشترط في الإفادة مُطابقـة المقـدّمات لما فى نفس الأمر، وأن يكون الترتيب على هيئة شكل منتج ، وأن لا يكون المطلوب معلوماً من كلّ وجه، ولا مجهولاً من كلّ وجه، والحقّ أنّ إفادة فاسده الجهل ليس كليّاً .

أصل [وجوب النظر عقلي]

وجوب النظر عقليّ وإلّا لزم إفحام الأنبياء ، وهو باطل، وأوّل الواجبات بالذات المعرفة والنظر بالقصد الثاني.

أصل [الدليل قطعي وظنّي]

الـدليل ما يلزم من العلم به العلم بشـيءٍ آخر، فإن كانت المقـدّمتان (3) علميّتين فالنتيجـة علميّـة وإلا فظنيّة، وهو قد يكون عقليّاً محضـاً كقولنا : «العالم ،متغير، وكلّ

1- انظر: الدريعة للسيّد المرتضى 2: 481 معارج الأُصول للمحقّق الحلّيّ: 138، معارج الفهم في شرح النظم للعلّامة الحلّى : 79

2- في «د»: (و) بدل من : (لا)

3- في النسختين: (المقدمتين) وهو سهو

متغيّر حـادث»، ونقليّـاً محضـاً كقولنـا: «شارب الخمر فاعل كبيرة، وكلّ فاعل كبيرة يسـتحقّ العقاب»، أو مركّباً منهما كقولنا : «الجمع بين الأُختين حرّمه النبيّ ، وكلّ ما حرّمه النبيّ فهو حرام في نفس الأمر».

وكلّما تتوقّف عليه صحّة النقل كالقدرة والعلم لا يستدلّ عليه به وإلّا دار، وما ليس كذلك يجوز كالتوحيد وسلب الرؤية.

أصل [في أنواع القديم]

القديم ما لم يكن مسـبوقاً بغيره ويُسـمّى ذاتيّاً ، أو ما لم يكن مسـبوقاً بالعدم ويُسـمّى زمانيّاً، أو يكون مسبوقاً بأحدهما ويُسمّى الأوّل حدوثاً ذاتيّاً، والثاني زمانيّاً، وهما من الصفات الاعتباريّة وإلّا لزم التسلسل، أو اتّصاف الشيء بنقيضه، لأنّ كلّ موجود خارجيّ إمّا قديم أو حادث، وهو ظاهر.

أصل [في أنّه لا علّة للقديم]

القـديم لا يجوز أن يكون أثراً لمختار (1)، لأنّ أثر المختار مسـبوق بالـداعي، وهو لا يتوجّه إلى موجود (2) وإلّا لزم إيجاد الموجود وهو باطل، فإذن أثر المختار مسبوق بالعدم (3) وهو معنى حدوثه، والموجب لا يتخلّف أثره عنه ، لأنّ تأثيره إن

1- في «د» : (أثر المختار)

2- في «د»: (وجود)

3- في «د» (العدم)

لم يتوقّف على شرط أو توقّف على شرط (1) قديم لزم القدم، وإن توقّف على شرط حادث تسلسل وهو باطل .

أصل [في أنّ القديم لا يعدم]

القديم لا يجوز عليه العدم، لأنّه إمّا واجب أو ممكن لما تقدّم، والواجب لذاته لا يجوز عدمه وإلّا لم يكن واجباً، وقد فرض واجباً، والممكن لابدّ له من علّة واجبة لاستحالة التسلسل، وتكون موجبة لاستحالة كون القديم أثراً لمختار لما تقدّم، فيلزم من دوام علّته دوامه والقديم عندنا هو الله لا غير لما يأتي من إثبات الحدوث لكلّ ما عداه، وعند الأشاعرة الله وصفاته (2)، وعند الحكماء الله والعالَم (3) .

أصل [في الوحدة والكثرة]

الوحدة عبارة عن كون الشيء غير منقسم، وهو نقيض (4) الكثرة، وهما ثبوتيّتان، أي ليس العدم مفهومهما ولا جزء مفهومهما، وهو ظاهر من تعريفهما.

1- قوله: (أو توقّف على شرط) لم يرد في «د»

2- شرح المواقف 8: 44، وحكاه عنهم العلّامة في كشف المراد في طبعة (تحقيق الأمليّ): 122 وفى طبعة (تحقيق الزنجاني : 78

3- حكاه عن الفلاسفة العلّامة في كشف المراد في طبعة (تحقيق الأمليّ): 122 وفي طبعة (تحقيق الزنجانيّ): 78

4- قوله : (الوحدة عبارة) إلى هنا سقط من «د»

أصل [في أنواع العلة]

العلّة لا يجوز أن تكون نفس المعلول، بل إمّا جزءاً أو خارجاً؛ فإن كانت جزءاً والمعلول معها بالقوّة فالمادّيّة، أو بالفعل وهي الصوريّة، أو خارجا ومنه الوجود وهي الفاعليّة، أو لأجله (1) الوجود وهي الغائيّة، وكلّ واحد من هذه الأربع علّة ناقصة .

أصل [في العلة التامة]

العلّة التامّة هي جميع ما يتوقّف عليها التأثير من حصول الشرائط وارتفاع الموانع، وعند حصولها يجب حصول (2) معلولها وإلّا لزم الترجيح بلا مرجّح ، أو فرض ما ليس بتامّ تامّاً ؛ هذا خلف.

أصل [في أنّ العلّة مركبة وبسيطة]

يجوز كون العلّة مركبة وبسيطة، والمعلول مركّباً وبسيطاً، وقول الحكماء «العلّة البسيطة لا يصدر عنها إلّا واحد» (3) ضعيف للمعارضة بالصدور الواحد، وبأنّ الصدور أمر اعتباريّ لا تحقّق لها في الخارج حتّى يلزم التسلسل كما هو المدّعى (4).

1- في «ش»: (لأجلها)

2- في (د) زيادة (الشرائط)

3- انظر كشف المراد في طبعة (تحقيق الأمليّ): 172، ونقد المحصّل : 237، وشوارق الإلهام 206، والمباحث المشرقيّة 1: 460

4- فصّل الكلام في قاعدة الواحد إبراماً ونقضاً السيّد الطباطبائيّ في نهاية الحكمة: 214

أصل [في أنّه لا يكون للمعلول الواحد علّة مركبة]

لا يمكن أن يكون للمعلول الواحـد علّة مركبة، لأنّ كلّ واحد من أجزاء العلّة إمّا أن يكون له تأثير أو لا، والأوّل إماّ أن يكون في كلّ المعلول أو في أبعاضه.

والأوّل يلزم أن يكون للمعلول الشخصـي علـل كثيرة وهو باطل، وإلّا لزم اسـتغناؤه عنها حال الحاجـة إليها والثاني باطل (1) وإلّا لزم أن يكون المعلول مركّباً وقد فرض بسيطاً.

والثاني وهو أن لا (2) يكون لشيء من الأجزاء تأثير، فإمّا أن يحصل عند الاجتماع أمر يقتضي ذلك المعلول أو لا.

فإن كان الثاني لم يكن المعلول معلولاً لتلك الماهيّة المركّبة.

وإن كان الأوّل فهى العلّة بالحقيقة، فإماّ أن يكون بسـيطاً أو مركّباً، فإن كان (3) الأوّل كان التركيب في قابل العلّة أو فاعلها لا فيها، وإن كان مركّباً نقلنا الكلام في كيفيّة صدوره.

أصل [في عدم تعاكس العلل وعدم تراميها]

لا يجوز تعاكس العلل ولا تراميها؛ والأوّل دورٌ، والثاني تسلسل، وكلّ منهما باطل.

1- قوله : (وإلّا لزم استغناؤه) إلى هنا لم يرد في «د»

2- قوله : (لا) لم يرد في «د»

3- قوله : (كان) لم يرد في (د)

أمّا الأوّل فلأنّه يفضي إلى كون الشيء الواحد موجوداً معدوماً وهو محال، وبيان ذلك يظهر من وجوب تقديم العلّة على المعلول، فكلّ منهما علّة ومعلول، فمن حيث العلّيّة يكونان موجودين ، ومن حيث المعلوليّة يكونان (1) معدومين، فيلزم اجتماع النقيضين وتقدّم الشيء على نفسه، وهما باطلان.

وأمّا الثاني فلأنّ المجموع مفتقر إلى مؤثّر، وليس هو نفسه ضرورة، ولا جزؤه وإلّا لأثّر في نفسه وعلله، لأنّ المؤثّر في المجموع مؤثر في كلّ واحد ولا خارجاً عنه، وإلّا لاجتمع على الواحد الشخصيّ علّتان تامّتان ، وهو باطل لما تقدّم ، وكما استند وجود المعلول إلى وجود علّته فعدمه مستند (2) إلى عدمها لأنّه لو استند إلى ذاته لكان ممتنعاً.

أصل [في الجوهر والعرض]

كلّ موجود ممكن إمّا أن يكون قائماً بذاته أو بغيره والأوّل: الجوهر، وهو المتحيّز الذي لا يقبل القسمة في جهة من الجهات وما يتركّب منه كالخطّ والسطح والجسم، وأقلّ ما يتركّب الخطّ من جوهرين، والسطح من أربعة أو ثلاثة، والجسم من ثمانية أو ستّة أو أربعة.

والثاني: العرض، وهو إمّا مشروط بالحياة أو لا، والأوّل عشرة: القدرة والاعتقاد والظنّ والنظر والإرادة والكراهة والشهوة والنفرة والألم والإدراك.

والثاني : اثنا عشر؛ الحياة والأكوان والألوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والصوت والاعتماد والتأليف .

1- قوله : (يكونان) لم يرد في «د»

2- فى «ش»: (مستنده)

أصل في أحكام الجواهر

الأجسام متماثلة لأنّه يجمعها حدّ واحد، لأنّ الطول والعرض والعمق متساوٍ في الجميع، وهي باقية بالضرورة القاضية بذلك، ويستحيل عليها التداخل لأنّ البعدين يزيد على البعد الواحد عند الاجتماع قطعاً، ويجوز خلوّها من جميع الأعراض إلّا الكون (1) لأنّ الهوى كذلك، وهي متناهية لما ثبت من بطلان التسلسل، ويجوز الخلأ بينها لأنّه لو تحرّك الجسم فإن بقي المكان الذي ينتقل إليه مملوّاً لزم التداخل ، وإن تحرّك الجسم عنه ؛ فإن كان إلى المكان الأوّل لزم الدور ، وإن كان إلى مكان ثالث لزم تحرّك العالم بتحرّك (2) البقّة، وهو باطل.

وهي حادثة لأنّها لو كانت أزليّة لكانت إمّا متحرّكة أو ساكنة، لأنّه لابدّ لها من مكان، فإن كانت لابثة فيه فهي ساكنة، وإن كانت منتقلة فهي متحرّكة ، ولا واسطة هنا. وهما مسبوقان ،بالغير، وكلّ مسبوق بالغير حادث لأنّ الحركة عبارة عن الانتقال ، فهي مسبوقة بالمكان الأوّل، والسكون عبارة عن الحصول الثاني فهو مسبوق بالحصول الأوّل، وما هو مسبوق بغيره حادث، وهما لا ينفكّان عن الأجسام فتكون الأجسام حادثة .

أصل في خواصّ الأعراض

القدرة: صفة تقتضي التأثير وفق الإرادة والفعل مع انضمام الداعي إليها

1- في «د» هكذا (الا لكوان)

2- في «د»: «يتحرّك»

ولا مانع ،واجب وبدونه ممكن، ولا ينافي الاختيار، وهي متقدّمة على الفعل وذلك ضروريّ ، ومتعلّقة بالضدّين وهو ظاهر.

والاعتقاد إن كان جازماً ثابتاً مطابقاً فهو علم ومع انتفاء الأوّل ظنّ إن ترّجح أحد الطرفين وإلّا فشكٌ وانتفاء الثاني تقليد محض (1)، وانتفاء الثالث جهل مركّب .

والعلم لا يحدّ لأنّه من الأُمور الوجدانيّة وهو فِعْليّ كما إذا تصوّرنا شيئاً ثمّ أوجدناه، وانفعاليّ وهو مستفاد من الأعيان الخارجيّة، وما ليس واحد منهما كعلم الباري تعالى، ويتعلّق بالمعدوم كعلمنا بطلوع الشمس غداً. وينقسم إلى الضروريّ وهو ما لا يفتقر إلى طلب وكسب، والنظريّ وهو ما يقابله.

والعلم بالعلّة علم بالمعلول إذا كان على الوجه التامّ، وهو تابع للمعلول في المطابقة .

والظنّ : هو ترجيح اعتقاد أحد الطرفين ترجيحاً غير مانع من النقيض، وقد سبق البحث في النظر .

والإرادة: هي صفة تقتضي ترجيح أحد طرفي المقدور .

والكراهة : هي صفة تقتضي ترجيح الترك.

والشهوة هي الميل طبعاً إلى الملايم، وتقابلها (2) النفرة، وهما غير الإرادة والكراهة .

والألم : إدراك المنافي من حيث إنّه منافٍ، وسببه تفرّق الاتصال أو سوء المزاج ، وتقابلها (3) اللذّة .

1- في النسختين: (محق)

2- في «ش»: (يقابلها)

3- في «ش»: (يقابلها)

والإدراك: اطّلاع الحيوان على الأمور الخارجيّة بواسطة الحواسّ، وهو زائد في حقّنا لا في حقّه تعالى .

والحياة : صفة تقتضي إمكان الاتّصاف بالقدرة والعلم .

والكون : هو الحصول في الحيّز.

واللون هو السواد والبياض والحمرة والصفرة والخضرة.

والطعم : هو كيفيّة مذوّقة .

والرائحة : هي كيفيّة مشمومة .

والحرارة : هي كيفيّة محسوسة باللمس والبرودة كذلك، وبينهما تضادّ.

واليبوسة: كيفيّة يعسر معها قبول الأشكال لموضوعها عكس الرطوبة .

والصوت: كيفيّة مسموعة.

والاعتماد: كيفيّة تقتضي حصول الجسم في جهة من الجهات طبعاً أو قسراً أو إرادة.

والتأليف : عرض يختصّ بمحلين لا أزيد.

أصل [ما سوى الواجب ممكن]

كلّ ما سوى الواجب ممكن ، وكلّ ممكن محدّث.

أمّا الصغرى فلما يأتي من أنّ الواجب واحد وما عداه ممكن.

وأمّا الكبرى فلما تقدّم في خواصّ الممكن (1).

وهذا الدليل أعمّ ممّا تقدّم في حدوث الأجسام، ولهذا أحببنا ذكره هنا.

فهذه الأُصول المذكورة في المقدّمة .

1- قوله : (الممكن) سقط من «د»

وأمّا المقصدان:

المقصد الأول: فى إثبات الصانع وصفاته الثبوتيّة

اشارة

وفيه أصول:

أصل [في وجوده تعالى]

وجود الصانع (1) تعالى غنيّ عن الاستدلال بعد ما تقدّم من إثبات حدوث ما سواه، فإنّ الضرورة قاضية بافتقار ما لم يكن ثمّ كان إلى فاعل حتّى أنّ ذلك مركوز في كلّ ذي إدراك ، فإنّ الحمار إذا أحسّ بالضرب أسرع في المشي ، لكن إيراد الأدلّة على أعيان المسائل أبعد من اللبس وأوثق فى النفس ، فهاهنا طُرُق :

[الطريق] الأوّل: لو لم يكن الواجب موجوداً لم يكن لشيء من الممكنات وجود أصلاً، واللازم كالملزوم في البطلان .

وبيان الملازمة: أنّ الموجود يكون حينئذٍ منحصراً في الممكن، وليس له وجود من ذاته لما تقدّم في خواصّه بل من غيره، فإذا لم يعتبر ذلك الغير لم يكن الممكن موجوداً، وإذا لم يكن الممكن موجوداً لم يكن لغيره عنه وجود، لأنّ إيجاده لغيره فرع على وجوده لاستحالة كون المعدوم موجداً .

الطريق الثانى : المشهور للحكماء، وتقريره: أنّ هنا موجوداً بالضرورة، فإن كان واجباً فالمطلوب، وإن كان ممكناً فإن عاد إلى الأوّل دار، وإن ترامى تسلسل،

1- قوله : (وصفاته الثبوتيّة) إلى هنا سقط من (د)

وهما باطلان لما تقدّم (1).

الطريق الثالث: المشهور للمتكلّمين، وتقريره: أن العالم محدّث، وكلّ محدّث مفتقِر إلى محدِث (2)، والمقدّمتان تقدّم بيانهما.

أصل [في قدمه تعالى وأزليّته]

لمّا ثبت كونه تعالى واجباً ثبت كونه قديماً ، أي لا أوّل لوجوده، وأزليّاً بمعنى أنّه مصاحب لجميع الأزمنة الماضية المحقّقة والمقدرّة.

وباقٍ أي مستمرّ الوجود.

وأبديّ أي المصاحب لجميع الأزمنة الآتية المحقّقة والمقدّرة.

وسرمديّ بمعنى أنّه مصاحب لجميع الأزمنة المحقّقة والمقدّرة، ماضية كانت أو حاضرة أو مستقبلة، إذ لولا ذلك لجاز عليه العدم وقتاً ما فيكون ممكناً فيفتقر إلى مؤثّر ، فيلزم الدور أو التسلسل، وهما باطلان، وقد تقدّم في خواص الواجب أن لا يزيد وجوده ولا وجوبه فلا فائدة في إعادته.

أصل [في قدرته تعالى الذاتيّة]

يجب اتّصافه تعالى بالقدرة الذاتيّة، أي مع خلوه عن الداعي يصحّ أن يؤثّر وأن لا يؤثّر، وقد اشتهر القول عن الحكماء القول بالإيجاب كالنار في الإحراق

1- انظر تلخيص المحصل : 244

2- حكاه الفخر الرازيّ في كتاب المحصّل : 337 ، وقال : وهو طريقة الخليل في قوله تعالى: «لآ أُحِبُّ الأفلين» ، وانظر: تلخيص المحصّل : 243 معارج الفهم : 201

والشمس في الإشراق (1) ، والضرورة قاضية بالاختيار.

وتقريره : أنّه لو لم يكن مختاراً لزم قدم العالم، والتالي باطل لما تقدّم، فكذا (2) المقدّم.

وبيان الشرطيّة : أنّ الموجب لا يتأخّر فعله عنه لأنّ تأثيره إن لم يتوقّف على شرطٍ أو توقّف على شرط قديم لزم القدم، وإن توقّف على شرط حادث نقلنا الكلام إليه ولزم التسلسل

أصل [في قدرته تعالى على كلّ مقدور]

لمّا كانت علّة المقدوريّة هي الإمكان لا الوجوب والامتناع الذاتيّان، والإمكان مشترك ، فمقتضاه مشترك فيكون قادراً على الكلّ، وخلاف عباد بن سليمان (3) في أنّه تعالى لا يقدر على خلاف معلومه (4) ، والنّظام (5) في أنّه لا يقدر على القبيح وإلّا

1- حكاه عن الفلاسفة العلّامة في كشف المراد في طبعة (تحقيق الأمليّ): 122 وفي طبعة (تحقيق الزنجاني): 78

2- في «ش»: (فكذلك)

3- هو عباد بن سليمان الضميريّ من أكابر متكلّمي المعتزلة وكان من أصحاب هشام الفوطيّ، وله كتاب يسمّى الأبواب، وقد نقضه أبو هاشم، وله مناظرات مع ابن كلاب، وقد ذكره ابن المرتضى في الطبقة السابعة من المعتزلة [المنية والأمل : 169، وانظر الفهرست لابن النديم: 269 مقالات الإسلاميين 1:66]

4- حكاه عنه ابن حزم في الفصل في الملل والأهواء والنحل 3: 133 والعلّامة في معارج الفهم: 250 وأنوار الملكوت : 90

5- النظام هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيّار بن هائي البصريّ، ابن أُخت أبي هذيل العلّاف، شيخ المعتزلة، وهو أُستاذ الجاحظ ، كان في أيّام هارون الرشيد وإيّاه عنى أبو نؤاس بقوله: قل لمن يدّعي في العلم معرفة *** حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء توفّي النظام سنة 231 هجريّة [راجع تاريخ المعتزلة : 97 لفالح الربيعيّ]

لصدر عنه (1) ، والبلخيّ (2) في أنّه لا يقدر على مثل مقدور العبد، لأنّه إمّا طاعة أو سفه، وهما محالان عليه تعالى (3) ، والجبّائيّان (4) في أنّه لا يقدر تعالى على عين مقدور العبد وإلّا لاجتمع قادران على مقدور واحد (5)؛ ممنوع (6).

والجواب : أمّا عن الأوّل بأنّ أوسط القياس غير متّحد لأنّه في الصغرى لغيره، وفي الكبرى لذاته فلا ينتج، ولأنّ العلم تابع، والتابع متأخّر فلا يكون مؤثّراً .

وعن الثاني أنّ المحال إنّما هو صدور القبيح عنه لا القدرة عليه، فلا يفعله الغناه وعلمه.

وعن الثالث أنّ الطاعة والسفه وصفان عارضان للفعل لا يخرجانه عن إمكانه الذاتي . وعن الرابع بأنّه يقع فعل أقوى القادرين كما إذا أراد الله وكره العبد، ومنع قُوّة

1- حكاه المحقّق في المسلك في أُصول الدين: 89، والعلّامة في أنوار الملكوت في شرح الياقوت: 89، وشرح التجريد في طبعة (تحقيق الزنجانيّ) : 308 وفي طبعة (تحقيق الآمليّ) : 396 وفي طبعة (تحقيق السبحانيّ) : 17 ومعارج الفهم : 247 و 248

2- هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد الكعبيّ البلخيّ تلميذ أبي الحسين الخيّاط، وأحد المعتزلة البغداديّين ، كان أصله من بلخ وعاش ببغداد ثمّ عاد إلى بلخ وله آراء منفردة وأتباعه معروفة بالكعبيّة، توفّي سنة 319 هجرية [المنية والأمل ،11، طبقات المعتزلة : 88، الفرق بين الفرق : 108]

3- حكاه عنه العلّامة في معارج الفهم : 254 ، وانظر المواقف : 283 وشرح المواقف 8: 60

4- هما محمّد بن عبد الوّهاب بن سلام بن خالد مولى عثمان بن عفّان المعروف بأبي عليّ الجبائيّ، نسبة إلى قرية بالبصرة، شيخ المعتزلة في زمانه، وابنه عبد السلام بن محمّد بن عبد الوهّاب، المكنّى بأبي هاشم الجبائيّ ، وكلاهما على مذهب المعتزلة، مات أبو عليّ سنة 303 هجريّة ومات ابنه أبو هاشم سنة 321 هجريّة [الملل والنحل 1: 73، الكنى والألقاب 2: 141]

5- حكاه الفخر الرازيّ عنهما في تفسيره 30: 53، والمحقّق في المسلك في أُصول الدين: 83 ، والعلّامة في أنوار الملكوت: 88 وشرح التجريد في طبعة (تحقيق الأمليّ) : 396 وفي طبعة (تحقيق الزنجانيّ) : 308 وفي طبعة (تحقيق السبحانيّ) : 17 ، وفي معارج الفهم : 256

6- خبر قوله : (وخلاف عباد)

القادر القويّ الآخر لا يخرجه عن كونه قادراً ، إذ فعل القادر مشروط بعدم المانع.

أصل [في علمه تعالى]

يجب اتّصافه تعالى بالعلم بمعنى انكشاف الأشياء له وكونها حاضرة لديه غير غائبة عنه ، لأنّه تعالى مختار وكلّ مختار (1) عالم لتبعية فعله لداعيه الذي هو العلم بما الفعل عليه من المصلحة الباعثة إلى إيجاده، ولأنّه فعل فعلاً محكماً مُستتبعاً لخواصّ كثيرة ومنافع عظيمة ، وكلّ من كان كذلك كان عالماً .

أمّا الصغرى فحسّيّة ينبّه عليها أنّ العالم الفلكيّ من نظر فيه (2) وعرف كيفيّة نظام أفلاكه ، وكيفيّة نضدها وسيرها على مدارات مختلفة، وما يترتّب على الحركات المخصوصة من الفوائد، فإنّ قرب الشمس من رؤوسنا يترتّب عليه نصح الثمار بالسخونة، وبُعدها عنها يترتّب عليه حصول البرد المؤدّي إلى نموّ الثمرة، وبالجملة جميع الأحوال الفلكيّة من نظر في علم تفصيلها علم ضرورة أنّها لا تصدر إلّا من عليم حكيم.

وأمّا العالم العنصريّ وكيفيّة تكوّن المركبات الثلاثة (3): المعدنيّة والنباتيّة والحيوانيّة، وحصول الخواصّ والفوائد فيها كما هو مذكورٌ في مظانّه دليل (4) ظاهر على أنّه لا يصدر إلّا من لطيف خبير .

وأمّا الكبرى فضروريّة.

1- قوله : (وكلّ مختار) لم يرد في «د»

2- قوله : (فيه) لم يرد في «ش»

3- في «ش»: (الثلاث)

4- جواب قوله : (أمّا العالم العنصريّ)

أصل [في أنّه تعالى عالم بكلّ معلوم]

لمّا كانت صفاته تعالى ذاتيّة لما يأتي من بُطلان المعاني والأحوال فكلّ ما صحّ له تعالى وصف وجب له وإلّا لم يكن ذاتيّاً ؛ هذا خلف ، وهو تعالى يصحّ أن يعلم كلّ معلوم لأنّه حيّ فيجب ذلك، وهو المطلوب.

أصل [في أنّه تعالى عالم بذاته]

وهو تعالى يعلم ذاته، ولا يلزم التكثّر لأنّه ذاته من حيث إنّها عالمة مغايرة من حيث إنّها معلومة وذلك كافٍ، والعلم ليس صورة بل إمّا إضافة أو صفة تلزمه الإضافة، أو الكشف كما قرّرناه .

وإضافة العلم إلى المعلوم (1) كإضافة القدرة إلى المقدور، كما لا تعدم القدرة بعدم المقدور المعيّن فكذا العلم، وإنّما تعدم الإضافة إليهما وتلك أمر اعتباريّ لا صفة حقيقيّة، وهو تعالى يعلم الشيء على ما هو عليه، متناهياً كان أم غير متناهٍ، والتمييز يحصل في غير المتناهي وهو ظاهرٌ.

أصل [في أنّه تعالى حيّ]

يجب اتّصافه تعالى بالحياة بمعنى أنّه تعالى لا يستحيل عليه أن يقدر ويعلم،

1- في «د»: (المعلم)

أو الدرّاك الفعّال، وثبوتها له حينئذٍ بعد ثبوت قدرته وعلمه ظاهر.

أصل [في إرادته تعالى]

يجب اتّصافه تعالى بالإرادة، ومعنى كونه مريداً علمه باشتمال الفعل على المصلحة الباعثة لإيجاده.

ويدلّ على ثبوت هذا الوصف له أنّ أفعاله اختصّت بأوقات وأوصاف وأوضاع ومقادير يجوز في كلّ منها خلافه، مع تساوي الكلّ بالنسبة إليه وإلى القابل، فلابّد من مخصّص لها، وليس هو القدرة لتساويها، ولأنّ من شأنها الإيجاد فقط و هو متساوي النسبة، ولا العلم لكونه تابعاً، ولا باقي الصفات وهو ظاهر، فيكون المخصّص ما ذكرناه.

ولا نعني بالإرادة إلّا ذلك، وليست بمعنى قديم كقول الأشاعرة (1) لما يأتي من بطلان المعاني، ولا معنى حادث قائم بذاته كقول الكرامية (2) (3) لما يأتي أنّه ليس محلّاً للحوادث، ولا معنى حادث قائم بغيره كقول الحنابلة (4) لاستلزامه الرجوع في إرادته إلى غيره، ولا معنى حادث قائم بنفسه كقول أكثر المعتزلة (5) لأنّه غير

1- حكاه العلامة في معارج الفهم : 303 بصورة إشكال وأجاب عليه

2- الكرامية فرقة من أهل السنّة والجماعة من أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام، المتوفّى سنة 255 هجريّة، كان من أهل سجستان، وأبوه كان حارساً لأشجار الكروم، وكان مذهبهم التجسيم وكان يقول : إنّ الله جسماً وأعضاءٌ وهو يجلس ويتحرّك، وزعم أنّ الله تعالى جوهر وأنّه تعالى محلّ للحوادث [تفصيل عقائدهم في موسوعة الفرق الإسلاميّة لمحمّد جواد مشكور: 421]

3- ذكره العلّامة في معارج الفهم : 303 في الثاني من الشبهة الأُولى

4- ذكره العلّامة في معارج الفهم : 303 في الثاني من الشبهة الأُولى

5- ذكره العلّامة في معارج الفهم : 303 في الثاني من الشبهة الأُولى

معقول، ولاستلزامه التسلسل وهو كاره لما تقدّم ، ولنهيه وهو مستلزم الكراهة.

أصل [في أنّه تعالى سميع بصير]

يجب كونه تعالى سميعاً بصيراً أي عالماً بالمسمع والمبصر، وبرهانه ظاهر بعد ما تقدّم من عموم علمه، فكان فيه غنية، لكن ورد النقل بثبوت هذين (1) ومنع العقل من ظاهرهما (2) فحملناه علم العلم مجازاً.

واستدلال الأشعريّة على ثبوتهما له بأنّه حيّ وكلّ حيّ (3) يصحّ عليه ذلك فيجبان (4) له ، إذ لولاه لكان متّصفاً بضدّه، وضدّه نقص (5) باطل لانتقاض الكبرى بكثير من الحيوانات، فإنّ السمك لا سمع له، والعقرب والخُلد (6) لا بصر لهما، والديدان لا سمع لها ولا بصر، والشفاف جسم يجوز اتّصافه بالضدّين، وهما مسلوبان عنه.

ولا نسلّم أنّ الاتّصاف بالضدّ نقص (7) مطلقاً بل في حقّ من يجوزان عليه .

1- أي السمع والبصر

2- في «د»: (ظاهر هنا) بدل من : (ظاهرهما)

3- قوله : (وكلّ حيّ) لم يرد في «د»

4- في «د»: (فجبان)

5- نقله الفخر الرّازي في المحصّل: 402 عن بعض الأصحاب وردّه، الكامل في الاستقصاء : 263، وحكاه عن الأشاعرة العلّامة في معارج الفهم : 321

6- الخُلْد والخَلْد : الفأرة العمياء ، وقيل : هو ضرب من الجرذان أو دابة عمياء تحت الأرض تحب رائحة البصل والكراث فإن وضع البصل والكراث على جحره خرج له فاصطيد [الإفصاح في فقه اللغة 2: 845]

7- في «د» غير واضحة

أصل [في أنّه تعالى متكلّم]

يجب وصفه بكونه تعالى متكلّماً، أي فاعلاً للكلام الذي هو الحروف والأصوات في جسم يعبّر به عن مراده، ودليل إمكانه عموم قدرته على الممكنات وثبوته بالنقل (1)، وإطباق أهل اللغة على أنّ (2) المتكلّم من فعل الكلام ينفي (3) تفسير الأشعريّ بأنّه من قام به الكلام (4)، ولأنّه مبنيّ على تفسير الكلام بالمعنى وهو باطل، فإنّ المتبادر إلى الذهن ليس إلّا تفسيرنا وإلّا لكان الساكت والأخرس متكلّمين وهو باطل.

أصل [في حدوث الكلام]

لمّا ثبت أنّ الكلام مركّب من الحروف التي يعدم السابق منها بوجود اللاحق دلّ على حدوثه ، ولأنّه يلزم منه تعدّد القدماء ومخاطبة المعدوم والكذب عليه تعالى، والتوالي بأسرها ،باطلة ولقوله تعالى: «مَا يَأْتِيهِم مِن ذِكْرٍ مِن رَّبِّهِم مُحْدَثٍ» (5) والذكر القرآن ، لقوله تعالى: «وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ» (6).

1- مثل قوله تعالى في سورة النساء : 164 «وَكَلَّمَ اللهُ مُوسى تَكلِيماً»

2- قوله : (أنّ) لم يرد في «د»

3- في «د»: (يبقى)

4- انظر: محصّل أفكار المتقدمين والمتأخّرين ،250 الأربعون في أُصول الدين للرازيّ 1: 249 ، شرح المواقف 8: 93

5- الأنبياء: 2

6- الزخرف: 44

أصل [في أنّه تعالى صادق]

خبره تعالى صدقٌ وإلّا لكان كاذباً، تعالى الله عنه؛ لأنّه قبيح، وكلّ قبيح منفيّ عنه تعالى، وسيأتي البحث في ذلك .

أصل [الله تعالى واحد]

يجب اعتقاد كونه واحداً، وهذا المطلب يستدلّ عليه بالسمع وهو السمع وهو أقوى، وشهرته ظاهرة، والعقل وتقريره: أنّ واجب الوجود يجب أن يكون نفس حقيقته وإلّا لكان إمّا جزءها فيلزم التركيب، أو خارجاً فيلزم أن لا يكون واجب الوجود بالنظر إلى ماهيّته (1) مع قطع النظر عمّا عداها وهو محال، وحينئذٍ نقول : لو كان محمولاً على اثنين لزم ثبوت الامتياز فيكون كلّ منهما مُركّباً ممّا به الاشتراك وممّا به الامتياز فيكونا ممكنين؛ هذا خلف، فهذه طريقة الحكماء (2).

وأمّا طريقة المتكلّمين المشهور منها دليل التمانع ، وتقريره : لو كان هناك إلهان قادران مريدان فإمّا أن يمكن مخالفة أحدهما الآخر أو لا، وكلاهما باطلان ؛ أمّا الأوّل فلانّه لو أمكن فلنفرض وقوعه بإرادة أحدهما حركة جسم وإرادة الآخر سكونه، فإن وقعا لزم اجتماع المتنافيين ، وإن (3) ارتفعا بطل ما علم ضرورة، وإن

1- في «د»: (ماهيّة)

2- حكاه العلّامة في معارج الفهم : 371 عن المسلمين والفلاسفة، وانظر المحصّل للرازي: 452 وتلخيص المحصّل : 323

3- قوله : (الآخر سكونه) إلى هنا سقط من «د»

وقع أحـدهما ترجّح المتساوي من غير مرجّح أو لزم عجز الآخر، وأمّا الثاني فلانّ كلّ منهما لو انفرد لقدر على ما يريده فوجب كونه كذلك عند الاجتماع، وإلّا لزم زوال الصفة الذاتيّة بالعارض، وهو باطل (1).

أصل [في صفاته تعالى عند الحكماء]

أثبتت الحكماء له تعالى صفات لازمة من وجوب وجوده :

أ (2): كونه جواداً ، أي يفيد ما ينبغي إفادته لا لغرض الإفادته الممكنات الوجود.

ب (3): كونه ملِكاً لتحقّق صفة الملوكيّة له، وهو غناه المطلق في ذاته وصفاته .

ج : كونه تامّاً لما تقدّم من وحدته من جميع الجهات وامتناع تغيّره وانفعاله، فكلّ صفاته بالفعل.

د: كونه حقّاً، أي واجب الثبوت والدوام غير قابل للعدم فهو حقّ بل أحقّ من كلّ حقّ .

هـ : كونه خيراً لأنّه وجود (4) محض ، والعدم شـر، فهو تعالى يسـتحيل أن يعدم عنه شـيء من الكمالات فلا يتطرق إليه الشـر، فهو خير محض (5).

و: كونه حكيماً إمّا بمعنى علمه بالأشياء على ما هي عليه (6) أو صدور الأشياء

1- انظر: الملخّص في أُصول الدين للسيّد المرتضى: 269، المحصّل للرازيّ: 453 ، معارج للعلّامة : 373

2- في النسختين: (الأوّل) وما أثبتناه موافق لحروف الأبجديّة

3- في «ش»: (الثاني)

4- في «د» زيادة: (وجود)

5- قوله : (والعدم شر) إلى هنا سقط من «د»

6- قوله : (عليه) لم يرد في «د»

منه على الوجه الأكمل ؛ فهو حكيم بالمعنيين معاً.

ز: كونه جباراً لاستناد كلّ إليه، وهو يجبر ما بالقوّة بالفعل والتكميل.

ح: كونه قهّاراً ، أي يقهر العدم بالوجود.

ط: كونه قيّوماً ، أي قائماً بذاته مقيماً لغيره (1) لوجوب وجوده واستناد كلّ شيء إليه.

والتحقيق أن ليس له صفة كما قال عليّ وليّ الله عليه السّلام: «وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه الشهادة (2) كلّ موصوف أنّه غير صفة، وشهادة كلّ صفة أنّها غير الموصوف (3)» (4).

بل التعبير عن صفاته هو بالحقيقة تعبير عن ذاته بمعنى (5) أنّ مقتضيات صفاته منسوب إلى ذاته لا باعتبار الصفة، فإنّه بصدور الفعل يقال له: قادراً ، وبالظهور والكشف يقال له : عالماً لا باعتبار قيام قدرة أو علم بذاته، كما أنّ النور الواقع على الجدار يظهر لنا النور والجدار معاً، لكن ظهور الجدار باعتبار وقوع النور عليه، وظهور (6) النور لا لقيامه بنور آخر بل لذاته (7) وذات غيره بالنسبة إلى الصفات، إذ لو كانت صفاته زائدة على ذاته لكانت إمّا قديمة أو حادثة ، وكلاهما باطلان:

أمّا (8) الأوّل: فلما تقدّم من وحدته وما عداه ممكن ، والممكن حادث لما

1- فى «ش»: (لغير)

2- في النسختين: (بشهادة)، والمثبت موافق للمصدر

3- قوله : (أنّه غير صفة) إلى هنا لم يرد في «د»

4- انظر: نهج البلاغة 1: 15 الخطبة الأُولى، وفيه تقديم وتأخير

5- فى «ش»: (بمقتضى)

6- قوله : (ظهور) لم يرد في «د»

7- في «د» زيادة: (فكذا ذاته)

8- قوله : (أمّا) لم يرد في «د»

تقدّم، فما عداه حادث فلا قديم سواه، ولهذا كفرت النصارى بقولهم بقدم أقانيم ثلاثة (1) ، فمن قال بالأزيد فهو بالكفر أولى.

وأمّا الثاني : فلأنّ الحادث لابّد له من ،محدث، فمحدثه إمّا ذات الواجب أو شيء من لوازمها بالإيجاب فيلزم القدم كما تقدّم، أو بالاختيار فيستدعي ثبوت صفة بالفعل، والكلام فيها كالأوّل ويتسلسل ، وأمّا غير ذاته فيلزم افتقاره إلى الغير والكلّ باطل ، وأمّا نفي الأحوال عنه تعالى فيكفي فيه أنّه غير معقول.

المقصد الثاني: في الصفات الحلاليّة

اشارة

المقصد (2) الثاني في الصفات الجلاليّة

وفيه أُصول.

أصل [في أنّ حقيقته تعالى غير معلومة]

حقيقته تعالى غير معلومة لأحد لأنّها ليست معلومة ضرورة قطعاً ولا استدلالاً، وإلّا لكان له حدّ فيكون له جنس وفصل فيكون له جزء، وهو محال، وإلّا لكان مفتقراً إليه، ومن هنا يعلم استحالة التركيب عليه مطلقاً، سواء كان التركيب

1- حكاه عنهم السيدّ المرتضى في الملخّص في أُصول الدين: 292، والطوسيّ في التبيان 3: 403، والطبرسيّ في مجمع البيان :3 248 ، والطبري في جامع البيان 6: 422

2- في النسختين: (الفصل) وما أثبتناه موافق لسياق الكتاب حيث صرّح المصنّف في المعراج الأوّل في التوحيد وفيه مقدّمة ومقصدان أمّا المقدّمة ففيها أُصول ثمّ قال بعد أن انتهى من ذكر المقدّمات : وأمّا المقصدان [المقصد] الأوّل في إثبات الصانع وصفاته الثبوتيّة، وهذا هو المقصد الثاني في الصفات الجلاليّة

عقليّاً أو حسّ يّاً، بل المعلوم إنّما هو الصفات لا حقيقة الذات وفي كلام موسى عليه السّلام لفرعون لمّا سأله عن الذات فأجاب بالصفات حتّى نسبه إلى الجنون (1)، وفي الدعاء أيضاً كقولهم: «يا من لا يعلم ما هو إلّا هو» (2) دلالة واضحة على المطلوب.

أصل [في أنّ حقيقته تعالى ليست مماثلة لغيره]

حقيقته تعالى ليست مماثلة لغيره، لأنّها لو كانت مماثلة لامتازت فتفتقر إلى مايز فتكون ممكنة فيلحقها حكم الممكنات، وإن لم تفتقر إلى مايز لزم الترجيح من غير مرجّح ، وكلّه باطل، ومن هنا يعلم أنّه لا ندّ له لأنّ الندّ يقال على المشارك في الحقيقة، ولا مشارك له لوجوب وجوده الذاتي ووحدته كما سبق .

أصل [في أنّه تعالى لا ضد له]

إنّه تعالى ليس له ضدّ ، لأنّ الضدّ يقال على مساوٍ في القوّة مانع في الوجود، أو عرض يتعاقبه عرض آخر في محلّه وينافيه فيه، والواجب سبحانه ليس بمساوٍ كما تقدّم وليس بعرض كما يجيء، فلا يكون له ضدّ.

1- يراد بذلك الآيات 23 إلى 27 من سورة الشعراء : قوله تعالى: «قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ * قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُوقِنِينَ * قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ * قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ * قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ»

2- انظر : شرح نهج البلاغة 20: 248 ، المصباح للكفعمي : 264 و 311 و 362

أصل [في أنّه تعالى غير محتاج]

إنّه تعالى ليس بمحتاج، لأنّه لو احتاج في ذاته أو صفاته لكان ممكناً وناقصاً، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

أصل [في أنّه غير متّحد بغيره]

إنّه تعالى غير متّحد بغيره، لأنّ الاتّحاد عبارةٌ عن صيرورة الشيئين واحداً موجوداً، وهو محال ، لأنّهما إن بقيا كما كانا فهما اثنان لا واحد (1)، وإن عدما فلا اتّحاد أيضاً بل وجد ثالثاً، فإن عدم أحدهما فلا اتّحاد أيضاً (2) لعدم أحدهما ووجود الآخر.

وقول بعض النصارى باتّحاده بالمسيح وأنّه واحد بالذات ثلاث بالأُقنوميّة ويعنون بالأُقنوم أنّه الصفة الشخصيّة، ويعبّرون عن هذه الأقانيم (3) بالأب أي الذات مع الوجود، وبالابن أي الذات مع العلم، ويُطلقون عليه اسم الكلمة ويخصّونه بالاتّحاد، وبروح القدس أي الذات مع الحياة (4) ، ولهم في هذا المقام، اعتقادات لا حاجة إلى ذكرها لظهور بطلانها .

1- في «ش»: (واحداً)

2- قوله : (بل وجد ثالثاً، فإن عدم أحدهما فلا اتّحاد أيضاً) لم يرد في «د»

3- في «د»: (هذا أقانيم) بدلاً من: (هذه الأقانيم)

4- حكاه عنهم السيّد المرتضى في الملخّص في أُصول الدين: 292، والإيجي في المواقف 1 : 372، والطوسي في التبيان 3 : 403 ، والعلامة في معارج الفهم : 380

أصل [في أنّه تعالى غير حالّ في شيء]

إنّه تعالى ليس بحالّ في شيء لأنّ المعقول من الحلول قيام موجود بموجود على سبيل التعبية (1) بحيث يبطل وجود الحالّ ببطلان المحلّ ، ولا شكّ فى نفيه عنه تعالى، وإلّا لكان محتاجاً إلى المحلّ، وهو محال .

و قول جمع من المتصوّفة بحلوله في قلوب العارفين (2)، فإن أرادوا ما قلناه فباطل، وإن أرادوا غيره فلابدّ من تصوّره فيسمع أو يمنع.

أصل [في أنّه تعالى لا يقوم به شيء من الحوادث]

إنّه تعالى لا يقوم به شيء من الحوادث وإلّا لكان منفعلاً عن غيره، ولأنّ ذلك الحادث إن كان صفة نقص تعالى الله عنه، وإن كان صفة الكمال لزم خلوّه من الكمال، وهما محالان.

أصل [في سلب الأعراض عنه تعالى]

يجب سلب الأعراض المحسوسة عنه تعالى ، فليس له لون ولا طعم ولا غير

1- في «ش»: (التبعية)

2- حكى ذلك العلامة في معارج الفهم : 360، والفاضل المقداد في اللوامع الإلهيّة : 160 عن جمع من المتصوّفة، وانظر اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للفخر الرازيّ: 100

ذلـك، وإلّا لكـان محتاجاً، تعالى الله عن ذلك، ومن هنا يعلم أن ليس له ألم ولا لـذّة، لأنّ الألم إدراك المنافي ، ولا منافي له، لأنّ كلّ ما سواه رشـحة من رشـحات ،وجوده وذرّة من ذرّات جوده، فلا يتألّم ألماً حسّ يّاً ولا عقليّاً لما تقـدّم، وذلك اتّفاق، وأمّا اللذّة العقليّة فقد أثبتها الحكماء له تعالى لأنّها إدراك الملائم ، وهو مُـدرك لـذاته إدراكاً تامّاً، وهى أكمل الـذوات، فيكون أجلَّ مـدرك الأعظم مُـدرك بأتمّ إدراك فيكون ملتذّاً (1)، وتابعهم على ذلك ابن نوبخت (2) من أصحابنا (3).

والحقّ المنع مطلقاً، إمّا لمنع بعضهم اللذّات العقليّة أو لعدم ورود ذلك في الشرع الشريف، والذي يقتضيه العقل عدم التهجّم على الذات المقدّسة بما لا ضرورة إلى إثباته ولعدم ورود الإذن من الشرع الشريف.

أصل [في أنّه تعالى لا مكان له]

ليس له تعالى مكان وإلّا لافتقر إليه، لأنّ كلّ ذي مكان له امتداد وبُعد وأقطار متناهية، وكلّ ما كان كذلك يسـتحيل اسـتغناؤه عنه، والافتقار عليه تعالى محال ومن هنا علم أنّه ليس في جهة الفوق كما تقوله الكراميّة ، واحتجاجهم بأنّ الفوق

1- حكـاه عـن الفلاسـفة الفخر الرازيّ في كتـاب المحصّـل : 370 والخواجـة نصـير الـدين في تلخيص المحصّـل : 266 ، وانظر شـرح المصطلحات الكلاميّة: 301

2- بنو نوبخت أُسـرة معروفة اشـتهرت بالكلام، منهم أبو سـهل إسـماعيل بن عليّ وأبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق وأبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق وأبو محمّد حسن بن حسين النوبختي وغيرهم [انظر ريحانة الأدب 6: 248 ، الكنى والألقاب 3: 269]

3- حكاه عنه العلّامة في كشف المراد في طبعة (تحقيق الأمليّ): 409 وفي طبعة (تحقيق الزنجانيّ): 320 وفي طبعة (تحقيق السبحانيّ) : 45

أشرف والذات أشرف فناسب (1) الأشرف الأشرف، وبرفع الأيدي حال الدعاء إلى جهة السماء (2) ضعيف، للافتقار المحال عليه ، ولأنّ الأرض كرة لا يتحقّق ما ذكروه، لأنّ الفوق لقوم تحت لآخرين، ورفع الأيـدي ليس فيه دلالـة على كونه في جهـة الفوق وإلّا لكان السـجود دليلاً على التحتيّة، وهو باطل اتفاقاً ، بل هو كناية عن الطلب.

أصل [في أنّه تعالى ليس بجسم]

إنّه تعالى ليس بجسم ولا شيء من أجزائه وإلّا لكان مفتقراً إلى الحيّز، ولكان إمّا متحرّكاً أو ساكناً فيكون حادثاً، وهو باطل لما تقدّم.

أصل [في أنّه ليس حال في المتحيّز]

إنّه تعالى ليس حالّاً (3) في المتحيّز وإلّا لكان مفتقراً إليه فيكون ممكناً وهو باطل.

أصل [في أنّه تعالى ليس بمرئي]

إنّه تعالى ليس بمرتيّ بحاسّة البصر لأنّه ليس في جهة وكلّ مرئي في جهة ؛ أمّا

1- في «د»: (فناسبت)

2- حكاه عنهم العلّامة في معارج الفهم : 349

3- في النسختين: (حال) والمثبت موافق للقواعد

الأوّل فقد تقدّم، وأمّا الثاني فلأنّ كلّ مرئيّ إمّا مقابل أو في حكمه كالصورة في المرأة وهو ضروريّ فلا يكون مرئيّاً ، ولقوله تعالى: «لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدرك الأَبْصَارَ وَهُوَ اللّطِيفُ الْخَبيرُ» (1) والمراد الرؤية لاقترانها بالأبصار فتكون كذلك وإلّا لجاز إثبات الرؤية مع عدم الإدراك، وهو باطل قطعاً. فنقول : تمدّح بنفي الإدراك لإيراده بين مدحين، فيكون إثبات الإدراك له نقصاً، لأنّ التمدّح إنّما يكون بصفات الكمال عامّاً بالنسبة إلى كلّ شخص وكلّ وقت فتكون سالبة كلّيّة دائمة، وقوله تعالى : «لَنْ تَرَانِي» (2) النافية للأبد.

والأشاعرة خالفوا سائر العقلاء بنفيهم الجسميّة وقولهم بجواز الرؤية واستدلالهم بأنّ الله موجود وكلّ موجود (3) مرئيّ لأنّ الجوهر والعرض مرئيان (4)، ولا بدّ لرؤيتهما من علّة، وهي إمّا الوجود أو الحدوث، والحدوث (5) لا يصلح للعلّيّة (6) فلا تعلّل به المعاني الوجوديّة، فيكون الوجود والحكم المشترك يستدعي علّة مشتركاً (7)، وهذا الاستدلال ضعيف جدّاً؛ لأنّا نمنع رؤية الجسم بل العرض ، ونمنع تعليل كلّ حكم، ونمنع كون كلّ حكم مشترك معلّلاً بمشترك، ونمنع مساواة وجوده تعالى لوجودهما، ويلزمهم رؤية كلّ موجود حتّى الروائح وغيرها، وجواز كونه تعالى ملموساً ومخلوقاً، وهو محال اتّفاقاً.

وأمّا ما تمسّكوا به من النقل فضعيف أيضاً، وهو أنّ موسى عليه السّلام سأل الرؤية،

1- الأنعام: 103

2- الأعراف : 143

3- قوله : (الرؤية واستدلالهم) إلى هنا سقط من «د»

4- فى «د»: (مرئيتان)

5- قوله : (والحدوث) لم يرد في «د»

6- في (ش) زياده: (لأنّه أمر عدمي)

7- المواقف للإيجي 3: 158 و 160 و 175 ، شرح المواقف 8:117 و 121

ولو كانت ممتنعة لما سألها (1).

وأُجيب بأن سؤاله كان لقومه لا لنفسه (2)، أو أن أظهر لي أحوالاً تفيد العلم بك ضرورة، وأطلق لفظ الرؤية على العلم مجازاً ، ويدلّ على الأوّل قوله تعالى: «لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتّى نَرَى اللّهَ جَهْرَةً» (3) الآية .

وبقوله تعالى: «وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةً» (4).

والجواب الحمل على حذف المضاف والمراد به إلى ثواب ربّها ، والإضمار وإن كان على خلاف الأصل فإنّ المجاز كذلك، أو أنّه بمعنى الانتظار، ولا تكون «إلى» حرف جرّبل اسماً هو واحد (5) ألآلاء فتكون منتظرة إلى رحمة ربّها. ويقال: نظرت إلى الهلال فلم أره ، فلا يكون النظر المقرون بـ«إلى» يفيد النظرة.

وبقوله تعالى: «وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي» (6) علّق الرؤيا على استقرار الجبل ،الممكن ، والمعلّق على الممكن ممكن (7).

وأُجيب بالمنع من تعليقه على الممكن، فإنّ المعلّق الاستقرار حال التجلّي، وحال التجلّى يكون متحرّكاً، والاستقرار حالة الحركة محال ، والمعلّق على المحال محال (8) .

1- المواقف للإيجيّ 3: 158 و 160 و 175 ، شرح المواقف 8: 117 و 121

2- كما عليه العلّامة في معارج الفهم : 343

3- البقرة : 55

4- القيامة : 22 و 23

5- في «ش» : (واحدة الا)، وفي «د» : (واحد الا) والمثبت هو الصحيح، لاحظ : قواعد المرام في علم الكلام : 82، شرح المواقف 8: 131

6- الأعراف : 143

7- انظر: المطالب العالية في العلم الإلهي 2: 81 و 85، كشف المراد في طبعة (تحقيق الأملي) : 294 وفي طبعة (تحقيق الزنجانيّ): 210

8- انظر كتاب رؤية الله في ضوء الكتاب والسنّة للشيخ جعفر سبحانيّ : 66

المعراج الثاني في العدل

اشارة

ص: 81

وفيه أُصول:

أصل [في تقسيم الفعل]

الحقّ أنّ الفعل ضـروريّ التصوّر فلا يحتاج إلى تعريف، وهو إمّا أن يوصف بزائـد عن الحـدوث أو لا، والثاني كحركة (1) الساهي والنائم، والأوّل إمّا (2) أن ينفر العقـل منه أو لا، والأوّل القبيـح، والثاني الحسن، والحسن إمّا أن لا يكون له وصف زائـد على حسـنه وهو المباح أو يكون فإما أن يترجّح تركه فهو المكروه، وإمّا أن (3) يترجّح فعله فأمّا مع المنع من تركه فهو واجب أو لا معه فهو الندب .

أصل [في الحسن و القبح]

الحسن والقبح إمّا أن يراد بهما (4) ملائمة الطبع وعدمها أو كون الشيء صفة

1- في «ش» : (حركة)

2- في «د» : (ما)

3- قوله : (أن) لم يرد في «ش»

4- في النسختين: (بها) والمثبت من عندنا

كمال أو نقص، ولا خلاف في كونهما عقليّين بهذين الاعتبارين، وقد يراد بهما استحقاق المدح والذم عاجلاً، والثواب والعقاب آجلاً، فعند الأشعريّ إنّهما شرعيّان (1)، والحكيم معلومان بالعقل العملي، إذ عليهما مدار مصالح العالم (2)، وعند أهل العدل سببهما قد يكون ضروريّاً كشكر (3) المنعم وحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضارّ ، ونظريّاً كحسن الصدق الضارّ وقبح الكذب النافع، وشرعيّاً كحسن صوم آخر رمضان وقبح صوم العيد (4) .

ونُبّه على الضروريّ باتّفاق العقلاء على حسن ما ذكر وقبحه وليس ذلك بالشرع وإلّا لما حكم به البراهمة (5) ، ولا ـ بالطبع لأنّ الطباع مختلفة، فلم يبق إلّا العقل الضروريّ.

وعلى النظريّ فلأنّه لمّا كان الحسن و القبح (6) لازمين المطلق الصدق والكذب كما قرّرناه كانا لازمين للصدق الضارّ والكذب النافع لكون المطلق جزءاً من المركّب ، ولازم الجزء لازم الكلّ ، واستدلّ عليه بأنّه لولاه لزم عدم الوثوق بالوعد والوعيد ، لجواز الكذب حينئذٍ على الشارع، ولجاز تعذيب المؤمن وإثابة الكافر،

1- الأربعون في أُصول الدين للفخر الرازيّ 1: 346 المواقف : 323 شرح المقاصد للتفتازانيّ 4: 282 ، وحكاه عنهم العلّامة في مناهج اليقين في أُصول الدين : 358 وفي طبعة (تحقيق الأنصاريّ): 230

2- حكاه عن الفلاسفة العلّامة في معارج الفهم : 400

3- في «د»: (لشكر)

4- انظر: مناهج اليقين : 358 وفي طبعة (تحقيق الأنصاريّ): 230 ، وانظر المغني في أبواب التوحيد والعدل (التعديل والتجوير) 18 والمحصّل : 479

5- هم جماعة أنكروا ضرورة بعثة الأنبياء مكتفين بالعقل، قال أبو الصلاح الحلبيّ في الكافي : 65. قالت البراهمة : إنّ العاقل غنيّ بعقله عن البعثة

6- في «د»: (القبيح)

إذ لا حاكم على الفاعل بالقبح، ولجاز إظهار المعجزة على يد الكاذب (1) ، والتوالي بأسرها باطلة ؛ فالقول بأنّ الحسن و القبح شرعيان (2) باطل ، واحتجاجهم بأنّ القبح يصدر من الشارع لتكليف (3) الكافر المعلوم عدم الإيمان منه، ولأنّ الكذب قد يحسن (4) حال اشتماله على تخليص نبيّ أو وليّ باطل.

أمّا الأوّل: فلانّا نقول تكليف الكافر حسن لتعريضه للثواب الدائم والمنع لسوء اختياره.

وأمّا الثاني : فلأنّا نمنع زوال القبح عن الكذب ، وإنّما جاز لأنّ قبحه أضعف من قبح إيقاع النبيّ أو الوليّ في الضرر فارتكب أضعف القبيحين . سلّمنا لكن نمنع زوال القبح بل يجب التعريض فإنّ في المعاريض (5) مندوحة عن الكذب.

أصل [في أفعال العباد]

الاتّفاق على أنّ ما لا يمدح العبد عليه ولا يذمّ ولا يقال له: لِمَ فعلت ولا يحصل عند قصد ولا ينتفي عند صارف إنّه من فعل الله، وأمّا نقيض ذلك فقال جهم (6).

1- حكي هذه الوجوه في مناهج اليقين : 358 وفي طبعة (تحقيق الأنصاريّ): 230 ومعارج الفهم : 401

2- فى النسختين: (شرعيا) ، والمثبت هو الصحيح

3- في «د»: (التكليف)

4- في «ش» قد تقرأ: (يحس)

5- فى «د»: (المعارض)

6- هو جهم بن صفوان أبو محرز العبديّ السمرقنديّ: من بني راسب رئيس الفرقة الجهميّة، وهو أوّل من قال بالجبر، كان يقضي في عسكر الحارث بن سويج الخارج على أُمراء خراسان، قبض عليه نصر بن سيار وأمر بقتله فقتل سنة 128 هجريّة [الكامل في التاريخ حوادث سنة 128هـ، ميزان الاعتدال 1: 197 ، الأعلام للزركلي 2: 141]

وبشر (1) كالأوّل (2)، وقال أبو الحسن (3) وأتباعه كـذلك إلّا أنّ العبـد له الكسب، وفسّـره بأنّ الله أجرى عادته بأن يخلق الفعل والقدرة عليه عند اختيار العبد الطاعة أو المعصية (4).

وقالت العدليّـة : إنّه من العبـد، فقيل : نظراً ، وقيل : ضـرورة (5) ، وهو الحقّ ، وينبّه على ضـروريّته بالفرق بين الحركـة الاختياريّة كالأكل والشـرب وغيره كالنبض بإمكان ترك الأوّل دون الثاني ، وبحسن المـدح على الطاعـة والـذمّ على المعصـية لا على حسن الصورة وقبحها، وليس إلّا العلم ضـرورة بالفاعليّـة في الأوّل دون الثاني ، ، وبأنّ الحمار ينفر من الإنسان إذا قصـد أذاه ولا ينفر من الحائط لما تقرّر في وهمه من قدرة الإنسان ،دونه، والقرآن والسنّة مشحون بذلك.

واحتجاجهم أنّ فعل العبد إمّا معلوم الوقوع له تعالى فواجب أو عدمه فممتنع، فلا قدرة عليهما .

وأُجيب عنه بأنّ العلم تابع للوقوع وعـدمه فلا يؤثّر فيه وجوباً ولا امتناعاً، ومعارض بفعله تعالى، وبأنّ أوسط القياس غير متّحد، فإنّ الوجوب الأـوّل عارضـيّ والثـاني ذاتيّ فلاـ ينتـج ، وأمّا الكسب الـذي ذكروه فلا معنى له لأنّ حاصل تفسـيرهم له أنّه فعل من أفعال القلب عزماً أو اختياراً، وكل فعل لابد له من فاعل؛

1- هو بشـر بن المعتمر الهلاليّ، رئيس معتزلـة بغداد وكان من شـعرائهم، توفّي سـنة 210 هجريّة، 210 تنسب إليه الفرقة البشـريّة، وكان يعيش في عصر هارون الرشيد [تاريخ المعتزلة وعقائدهم: 90]

2- حكـاه الفخر الرازيّ في كتاب المحصّل : 455 والعلّامـة في مناهج اليقين : 366 وفي طبعة (تحقيق الأنصاريّ) : 235 ، وانظر سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون لابن نباتة : 162

3- أي الأشعري

4- حكـاه الفخر الرازيّ في كتـاب المحصّل : 455، والإيـجيّ في المواقف : 312، والعلّامـة في مناهج اليقين : 366 وفي طبعة (تحقيق الأنصاريّ): 235

5- حكى الضرورة العلّامة في معارج الفهم : 409 عن أبي الحسين، ونسب النظر إلى آخرين

فإمّا من الله فلا كسب (1) ، وإمّا من العبد فيكون هو فاعله وهو يناقض قولهم: إنّه لا فاعل إلّا الله.

أصل [في القضاء والقدر]

وقع الاتّفاق وطابق النقل على كون الأفعال واقعة بقضاء الله وقدره ويستعمل في معانٍ ثلاث:

الأوّل: الخلق والإيجاد لقوله تعالى: «وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا» إلى قوله تعالى: «فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ» (2) الآية ، وهذا المعنى ليس بمراد لما علم بطلانه .

ب: أن يراد بالقضاء الحكم والإلزام لقوله تعالى : «وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ» (3) الآية، وهذا لا يصحّ إلّا في الواجب خاصّة دون غيره.

ج: أن يراد بالقضاء الإخبار والإعلام لقوله تعالى: «وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الكِتَابِ» (4) أي أخبرناهم وأعلمناهم.

والقدر يُراد به الكتابة والبيان لقوله تعالى: «قَدَّرْنَاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ» (5) وهذا المعنى هو المراد. أمّا القضاء فلأنّه تعالى أعلمنا أحكام أفعالنا ، وأمّا القدر فإنّه تعالى بيّن أفعال العباد وكتبها في اللوح المحفوظ، إذ لو لم يتعيّن هذا المعنى

1- قوله (فلا كسب) وما بعده إلى أكثر من صفحة سقط من نسخة «ش»

2- فصلت : 10 - 12

3- الإسراء : 23

4- الإسراء : 4

5- النمل : 57

للإرادة لزم وجوب الرضا بالكفر وأنواع المعاصي للإجماع [على][1] وجوب الرضا بقضاء الله وقدره .

أصل [الهداية والضلال]

[تطلق الهداية والضلال على معانٍ ثلاث:

أ: نصب الدلالة على الحق – كما تقول : هداني إلى الطريق – هو] [2] الهداية ، والضلال إشارة إلى خلاف الحقّ [3] .

ب: يراد بالهداية في الإنسان فعل الهدى حتّى يعتقد الشيء على ما هو عليه، وبالضلال فعله أيضاً .

ج: يراد بالهداية الإثابة لقوله تعالى : «سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ» [4] أي يثيبهم، وبالضلال الهلاك والإبطال لقوله تعالى: «فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ» [5]، ولا ريب أنّ معاني الهداية كلّها صادقة فى صفته تعالى لأنّه نصب الدلالة وفعلها وأثاب عليها، وأمّا الأوّلان من معانى الضلال فلا يجوز نسبتهما إليه تعالى لقبحهما ولنهيه [6] تعالى عنها . وأمّا المعنى الثالث فيجوز نسبته إليه تعالى لأنّه يهلك العصاة ويعاقبهم.

1- كلمة (على) من عندنا لاستقامة المعنى

2- مابين المعقوفين أضفناه من عندنا لإتمام المعنى

3- انظر كشف المراد (تحقيق الزنجانيّ) : 343

4- محمّد صلّى الله عليه و آله: 5

5- محمّد صلّى الله عليه و آله: 4

6- فى المخطوط : (بقبحهما والنهيه) وهو غلط

أصل [في أنه تعالى لا يفعل القبيح]

أصل (1) [في أنّه تعالى لا يفعل القبيح]

فى أنّه تعـالى لاـ يفعـل قبيحـاً ، ولا يخلّ بواجب، لأنّ له صارفاً عنهما ولا داعى إليهما، وكلّ من كان كـذلك امتنع (2) منه ؛ أمّا الصغرى فعلمه بما فيهما من المفسدة وغناه عنهما صارف له عن فعلهما، وأمّا بيان ثانيها (3) فلانّه لمّا تحقّق الصارف انتفى الداعي وإلّا لزم اجتماع الضـدّين، ولأنّ الداعي لو حصل لكان إمّا داعي الطبع أو داعي الحاجة، وهما محالان عليه تعالى لما ثبت من غناه، وأمّا داعي الحكمة فهو (4) باطل إذ لا حكمة فيما ذكرناه .

وأمّا الكبرى فلما ثبت من تساوي طرفي الممكن واسـتناد الترجيـح إلى الـداعي وعدم الصارف وهما مفقودان، فثبت المطلوب، وهو امتناع فعل القبيح والإخلال بالواجب منه تعالى وقد تقدّم ما دلّ على بطلان كلام الأشعريّ (5).

أصل [في أنّ إرادة القبيح قبيحة]

إرادة القبيح والأمر به وترك إرادة الحسن قبيحة، لأنّ ذلك كلّه قبيح، وقد تقدّم استحالته عليه تعالى، ولأنّه تعالى نهى عن القبيح وأمر بالحسن فيكون كارهاً للأوّل مريداً للثانى، ولأنّه يلزم منه الرضا بالكفر، والرضا بالكفر كفرٌ

1- إلى هنا ساقط من نسخة «ش»

2- في النسختين: (امتنعا)

3- فى «ش»: (ثانيهما)

4- في النسختين : (وهو)

5- القائل بأنّ الله تعالى يفعل القبيح كما حكاه عنه العلامة في معارج الفهم : 405

لقوله تعالى: «وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ» (1).

أصل [فى التكليف]

التكليف بعث من تجب طاعته ابتداءً على ما فيه مشقّة بشرط الإعلام، فبقيد الابتداء خرج النبيّ والإمام وغيرهما ممّا تجب طاعته، وبقيد المشقّة خرج ما لا مشقّة فيه كالنكاح المستلذّ (2)، واشتراط الإعلام لأنّه شرط لا أنّه تمام حقيقته (3).

أصل [في أقسام التكليف]

التكليف ينقسم إلى علم وعملٍ؛ فالعلم العقليّ كالمعرفة بالله وصفاته، وإلى شرعّي كالعبادات، وإلى ظنّ كالقبلة.

والعمل إمّا عقليّ كردّ الوديعة وشكر المنعم من الواجب والفضل وحسن المعاش من الندب وشرعيّ كفعل العبادات وغيرها بما لا يستقلّ العقل بدركه .

أصل [في شرائط التكليف]

شرائط التكليف إمّا راجعة إلى الربّ ، وهى أربعة :

أ (4): كونه عالماً بصفات الأفعال وإلّا لجاز عليه فعل القبيح وترك الحسن،

1- الزمر: 7

2- في «ش»: (مستلذّ)

3- في «د»: (حقيقة)

4- فى النسختين: (الأوّل)

وهما محالان عليه لما (1) تقدّم.

ب: كونه تعالى عالماً بقدر الثواب والعقاب وإلا لجاز منه إيصال المكلّف دون حقّه أو عاقب فوق مستحقّه فيكون ظلماً.

ج: كونه قادراً على إيصال المستحقّ حقّه لما قلناه.

د: كونه لا يخلّ بالواجب وإلّا لجاز تركه فيكون ظلماً .

وإمّا راجعة إلى العبد، وهى أربعة أيضاً :

أ: كونه قادراً على فعل ما كُلِّف به لقبح تكليف العاجز.

ب: كونه عالماً به أو إمكان (2) علمه .

ج: تمكّنه من الشرائط والآلات لعدم إمكان الفعل بدون ذلك.

د: أن يكون المحلّ قابلاً فلو كان صبيّاً غير مميّز أو مجنوناً أو غافلاً لم يصحّ تكليفه.

وإمّا راجعة إلى التكليف نفسه (3) وهي هي أربعة:

أ (4) : انتفاء المفسدة.

ب : إمكانه .

ج: كون حسنه زائداً فلا تكليف بالمباح.

د: تقدّمه على زمان الفعل بقدر يتمكّن فيه من الاستدلال .

أصل [في حسن التكليف]

التكليف حسن ، لأنّه من فعله تعالى وقد تقدّم نفي القبيح عنه، ووجه حسنه

1- قوله : (لما) سقط من «د»

2- في «د»: (مكان)

3- في «د»: (بنفسه)

4- فى «د» : (الأوّل)

التعريض للثواب الدائم، ولا يمكن إيصال ذلك إلّا مع الاستحقاق، لأنّ تعظيم (1) من لا يستحقّ وإهانته قبيحان عقلاً وشرعاً، ولأنّه لولاه لكان مغرياً بالقبيح، واللازم كالملزوم في البطلان، والملازمة ظاهرة فإنّ الله تعالى خلق الإنسان وجعل فيه شهوة القبيح والنفرة عن الحسن والعقل لا يستقلّ بجمع القبح والحسن ، فلو لم يكلّفه بفعل الحسن واجتناب القبيح لكان مغرياً له بفعل القبيح (2) وترك الحسن وهو قبيح، والعلم بذلك غير كافٍ ، فإنّ (3) كثيراً من العقلاء يعرفون ذلك ويقضون أوطارهم من اللذّات القبيحة مستسهلين بالذمّ غير محتفين (4)بالمدح، وقد ظهر في أثناء ذلك وجه وجوبه .

أصل [في عموم التكليف]

التكليف عامٌ في حقّ المؤمن والكافر لأنّ علّة حسنه التعريض، وكون الكافر لا ينتفع به لا يقتضي عدم حسنه، لأنّ ذلك من سوء اختياره لوجود التمكين (5) كما في حقّ المؤمن.

وذهب الجبّائيّان (6) إلى أنّ المؤمن إذا علم كفره لم تجب إماتته لأنّ تكليفه في المستقبل حسن كالابتداء ، والخوارزميّ أوجب إماتته لأنّ بقاءه مفسدة لا تحسن من

1- في «د» (لعظيم)

2- قوله: (لكان مغرياً له بفعل القبيح) سقط من «د»

3- في «ش»: (فلأنّ)

4- في «د»: (مختلفين)

5- في «د»: (المتمكن)

6- تقدّم أنّهما أبو عليّ الجبائيّ، المتوفّى سنة 303 هجريّة، وابنه أبو هاشم المتوفّى سنة 321 هجريّة

الحكيم، واختلفا في وجوب إبقاء الكافر المعلوم إيمانه فأوجبه أبو عليّ لما فيه من اللطفيّة، ومنعه أبو هاشم لأنّه تمكين فليس بلطف فلا يكون واجباً (1)؛ وهو أقوى.

أصل [في انقطاع التكليف]

التكليف منقطع للإجماع، ولأنّه لولاه لما أمكن إيصال الثواب، والتالي (2) كالمقدّم فى البطلان، وبيان الشرطيّة أنّ التكليف مشقّة، والثواب لابدّ أن يكون خالياً عن المشاقّ فالجمع (3) بينهما محال ، ولأنّه لولا انقطاعه للزم الإلجاء لأنّه إذا علم المكلّف حصول الثواب حال الطاعة (4) والعقاب حال المعصية يكون ملجأ إلى فعل الطاعة وترك (5) المعصية، والحدود ليست ملجئة لتجويز العاصي عدم الشعور ، والإلجاء في ابتداء الإسلام حسن لاطلاعه على أدلّة الحقّ فيدخل فيه وإسلامه الأوّل لا يستحقّ عليه ثواباً .

أصل [في اللُّطف]

اللطف ما يكون المكلّف معه أقرب إلى الطاعة وترك المعصية، ولا حظّ له في

1- حكى ذلك القاضي عبد الجبّار في المغني في أبواب العدل والتوحيد (اللطف)؛ 225، والعلّامة في مناهج اليقين : 385 وفي طبعة (تحقيق الأنصاري): 253 ومعارج الفهم : 425

2- في «د»: (الثاني)

3- في «ش»: (فالجميع)

4- قوله : (للزم الإلجاء) إلى هنا سقط من «د»

5- في «د» : (والعقاب حال) بدلاً من: (وترك)

التمكين ، ولا يبلغ الإلجاء ، وهو واجب في الحكمة وإلّا لزم مناقضة الغرض، وهو سفه لا يفعله (1) الحكيم كمن أراد حضور شخص مائدته وعلم أنّه لا يحضر إلّا بمراسلة أو نوع ملاطفة ، فلو لم يفعل ذلك لكان ناقضاً لغرضه .

أصل [في أنواع اللطف]

قد يكون اللطف من فعل الله كإرسال الرسل ونصب الأدلّة، وقد يكون من فعل المكلّف نفسه، ويجب في حكمته تعالى أن يعرّفه به ويوجبه عليه كمتابعة الرسل، وقد يكون من فعل غيرهما، ويجب في الحكمة إيجابه عليه كتبليغ الرسالة ، ويجب أن يكون له في مقابله نفع يعود إليه لأنّ إيجابه عليه لمصلحة (2) غيره مع عدم نفع يصل إليه ،ظلم تعالى الله عنه . ثمّ لابدّ من العلم أنّ ذلك الغير يوقعه وإلّا لزم نقض الغرض.

أصل [في أنّ اللطف للمسلم والكافر]

هذا اللطف عامٌ للمسلم والكافر لأنّه لطف من حيث إنّه مقرّب للطاعة، وعدم الطاعة من الكافر لسوء اختياره فيقبح عقاب المكلّف إذا لم يفعل المكلّف للطف (3)، لأنّه بذلك كالأمر بالمعصية، ويجب أن لا يبلغ الإلجاء وإلّا لكان منافياً للتكليف، ويجوز أن يقوم غيره مقامه لاشتمال كلّ من الفعلين على مصلحة اللطفيّة.

1- في «ش: (يفعل)

2- في النسختين : (المصلحة)

3- في «ش»: (اللطف)

أصل [في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر]

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب عقلاً للطفيّة، لأن المكلّف إذا علم أنّه إذا ترك الواجب أو فعل المعصية منع أو عوقب كان ذلك مقرباً له إلى فعل الطاعة وترك المعصية (1) فيكون واجباً، ووجوبه كفاية لأنّ الغرض وقوع المعروف وارتفاع المنكر ، فيكفي حصولهما .

والوجوب ليس مطلقاً ، بل مشروطاً بعلم الأمر والناهي بالوجه، وإلّا لجاز الخلاف فيقع المنكر ويرتفع المعروف، وتجويز التأثير وإلّا لزم العبث، وعدم حصول مفسدة غير مستحقّة وإلّا لحصل ما هو أعظم من المقصود ، ولا ينتقل إلى الأشقّ مع إنجاع الأسهل سواء كان بالقلب أو اللسان أو الجوارح، والأمر بالندب ندب.

اصل [في الرزق]

الرزق ما جاز في العقل والشرع الانتفاع به ولم يكن للغير المنع منه، فالبهيمة (2) مرزوقة ، وقد يكون مالاً وولداً وجاهاً وعلماً وحياة وزوجة، والضيافة قبل استهلاكها ليست رزقاً لأنّ لصاحبها المنع منه. والحرام كذلك، وقد يأكل الإنسان رزق غيره.

ثمّ الرزق قد لا يجب عليه تعالى إلّا مع الطلب لاشتماله على اللطفيّة في الاجتهاد في المنافع الأُخروية، لأنّها إذا كانت المنافع الدنيويّة تحتاج إلى الكسب

1- قوله: (أو عوقب) إلى هنا سقط من «د»

2- في «د»: (بالبهيمة)

فالمنافع الأخرويّة أولى، وقد يمنع منه تعالى لاشتماله على مفسدة.

وهو ينقسم إلى الأحكام الخمسة، وتمسّك الصوفيّة بالمنع من الطلب (1) ضعيف .

أصل [في الأسعار]

السعر رخصاً وهو القدر المنحطّ عمّا جرت به العادة مع اتّحاد الوقت والمكان ، وغلاءاً وهو ضدّه ، واعتبر الاتّحاد في الوقت فلا يقال : الثلج رخيص في الشتاء حال نزوله ، ويقال حال عدمه في الصيف ، وكذا الكلام في المكان.

ثمّ إنّهما إن اشتملا على وجه حسن فمنه تعالى ومنّا، وإن اشتملا على وجه قبح فمنّا خاصّة، وما يكون منه تعالى فقد يكون لطفاً وقد يكون (2) ابتلاءاً.

أصل [في الأَجَل]

الأجل هو الوقت الذي علم الله تعالى بطلان الحياة فيه، وقد يكون لُطفاً لغير صاحبه، واتّفق على أنّ من مات حتف أنفه مات بأجله، واختلف في من مات

1- قال العلّامة في كشف المراد : 463 طبعة (تحقيق الآملي): ذهب جمهور العقلاء إلى أنّ الطلب سائغ ، وخالف فيه بعض الصوفيّة لاختلاط الحرام بالحلال بحيث لا يتميّز، وما هذا سبيله يجب الصدقة به فيجب على الغنيّ دفع ما في يده إلى الفقير بحيث يصير فقيراً ليحلّ له أخذ الأموال الممتزجة بالحرام، ولأن في ذلك مساعدة للظالمين بأخذ العشور والخراجات، ومساعدة الظالم محرّمة. وانظر: كشف المراد طبعة (تحقيق الزنجاني): 370 وفي طبعة (تحقيق السبحاني) : 145

2- من قوله : (منه (تعالى) إلى هنا سقط من «د»

بسبب خارج فقال أبو الهذيل (1) كالأوّل وإنّه لولا السبب لمات حتماً وإلا لكان القاتل قاطعاً لحياة المعلومة له تعالى للزوم انقلاب علمه تعالى جهلاً (2).

وقال البغداديّون من المعتزلة (3): إنّه لم يمت بأجله وإنّه لولا هذا السبب لوجبت (4) حياته وإلّا لكان من ذبح غنم غيره محسناً إليه (5)؛ وهو باطل للذم (6) وإنّه يغرم.

والجواب عن الأوّل : أنّ العلم مشروط وهو تابع.

وعن الثاني بأن ذمّه باعتبار تفويته العوض الكثير عليه تعالى وبإقدامه على مال غيره، ولهذا يغرم.

وقال البصريّون (7): يجوز الأمران لعدم دليل قاطع على أحدهما (8)؛ وهو الحقّ.

1- هو محمّد بن الهذيل العبدي المعروف بالعلّاف المتكلّم، كان شيخ البصريّين في الاعتزال، وكان كثير الاستعمال للأدلّة، توفّي سنة 235 هجريّة بسرّ من رأى [تاريخ المعتزلة فكرهم وعقائدهم 101]

2- حكاه عنه العلّامة في مناهج اليقين : 396، وفي طبعة (تحقيق الأنصاريّ): 259

3- معتزلة بغداد جماعة منهم جعفر بن حرب الهمدانيّ المتوفّى سنة 236 هجريّة، ومنهم أبو القاسم البلخيّ المتوفّى سنة 319 هجريّة، ومنهم على بن محمّد بن إبراهيم الخالديّ المتوفّى سنة 351 هجريّة

4- فى «د»: (لوجب)

5- حكاه عن البغداديّين العلّامة في مناهج اليقين : 396 وفي طبعة (تحقيق الأنصاريّ): 259

6- في «د» : (للزوم)

7- معتزلة البصرة جماعة منهم واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد والجبائيّان أبو علىّ وأبو هاشم

8- حكاه عن البصريّين العلّامة في مناهج اليقين : 296 وفي طبعة (تحقيق الأنصاريّ) : 259 ، كما أنّه قد التزم بذلك السيّد المرتضى في شرح جمل العلم والعمل : 244 حيث قال بعد نقل الأقوال ما نصّه: وذهب المحقّقون منهم - وهو الصحيح - على أنّه لو لم يقتل لكان يجوز أن يبقى، ويجوز أن يموت، ولا دليل على أحد الأمرين

أصل [في العوض]

العوض هو النفع المستحقّ الخالي من تعظيم وإجلال، وهو إمّا مساوٍ للألم أو زائد عليه، والأوّل علينا خاصّة والثاني عليه تعالى، وله (1) أسباب:

أ: إنزال الألم.

ب: تفويت المنافع لمصلحة الغير.

ج : إنزال الغموم لأنّه الخالق والناصب للدليل والأمارة.

وما كان منا فله أسباب :

أ: ما كان منّا لوجوبه أو ندبه أو إباحته .

ب : ما كان بتمكين غير العاقل والحيوان العُجم لتمكينه إيّاه وخلق الميل فيه ولم يخلق عنده زاجراً، فكان كالمغري له فيكون العوض عليه تعالى، وقيل: على الحيوان لقوله عليه السّلام: «ينتصف للجمّاء (2) من القُرناء» (3) (4).

ويضعف إذ لا دلالة فيه لأنّ الانتصاف هو إيصال العوض، وهو أعمّ من أن يكون من المؤلم أو غيره، ولأنّه يمكن حمله على المظلوم والظالم مجازاً، لضعف الجمّاء فشبهها بالمظلوم وقوّة القرناء فشبهها بالظالم. وقيل: لا عوض

1- فى «د»: (هو)

2- الجماء: وهي الشاة التي لا قرن لها [العين 6: 27 وغريب الحديث لابن سلام 4: 225]

3- انظر: الاقتصاد للشيخ الطوسيّ : 91 ، غريب الحديث لابن سلام 4: 225، النهاية في غريب الحديث 1: 300

4- حكاه العلّامة في كشف المراد في طبعة (تحقيق الزنجانيّ) : 362 ، ومعارج الفهم : 427 ، وانظر شرح الأُصول الخمسة : 494، المواقف: 330، شرح المواقف 8: 195

لقوله عليه السّلام: «جرح العجماء جَبَار» (1) ويضعف بإمكان حمله على عدم القصاص؛ والحقّ الأوّل لما تقدّم (2).

أصل [في الألم]

الألم إمّا أن يكون فيه وجه قبح، وقد ذكر ثلاثة :

أ: أن يكون عبثاً.

ب: أن يكون ظُلماً كظلم اليتيم .

ج: أن يكون مشتملاً على مفسدة كإيلام الظالم، وذلك يصدر منّا خاصّةً لما تقدّم من نفي القبيح عنه تعالى.

أو لا يعلم فيه ذلك، وله أقسام:

أ: أن يكون مستحقّاً كالعقاب.

ب: [أن يكون مشتملاً على النفع الزائد العائد إلى المتألّم] (3) كضرب العبد على عصيانه.

ج: أن يكون دافعاً لضرر كشرب الدواء المرّ.

د: كونه جالباً للنفع.

1- حكاه ابن الأثير في النهاية 1: 236 وقال : الجبّار الهدر، والعجماء الدابة، ومنه الحديث : 236 السائمة جبّار أي الدابة المرسلة في رعيها وانظر رسائل المرتضى 1: 425 والخلاف للطوسيّ 5: 509 والمبسوط للطوسي 8: 79

2- حكاه في كشف المراد : 463 وفي طبعة (تحقيق الزنجانيّ) : 370 وفي طبعة (تحقيق السبحانيّ): 145

3- ما بين العقوفتين أضفناه لرفع الإبهام، انظر: النافع ليوم الحشر: 77، كشف المراد في طبعة (تحقيق الأمليّ): 449 وفى طبعة (تحقيق الزنجانيّ): 357

هـ: كونه بمجرى العادة.

و: كونه دافعاً لضرر متوقّع كقتلنا من يقصدنا (1) بالقتل.

ويُسمّى هذا كلّه حسناً، فقد يكون منه تعالى وقد يكون منّا؛ فإمّا أن يكون صادراً منّا ، إمّا لوجوبه كالهدي، أو ندبه كالأضحية، أو إباحته كالذبح للأكل، والعوض فيه كلّه على الله تعالى .

وأمّا ما (2) يصدر عنّا بالاستحقاق والدفع فلا عوض فيه، وأمّا ما كان بمجرى العادة كالإلقاء في النار المحرقة فالعوض علينا لقصدنا الإيلام وما يكون صادراً منه تعالى باستحقاق (3) فلا عوض فيه ، وما كان مبتدءاً فعليه عوضه زائداً إلى (4) حدّ الرضا بحيث لو خُيّر بين الألم والعوض وبين عدم الألم والعوض لاختار (5) الألم مع العوض، وهذا وجه حسنه لكن مع اللطفيّة إمّا للمتألّم أو الغيره (6) إذ لولاهما لزم الظلم لعدم العوض والعبث لعدم اللطفيّة.

أصل [في الانتصاف للمظلوم]

يجب عليه تعالى انتصاف المظلوم من ظالمه بأخذ المنافع المستحقّة له إمّا عليه أو على غيره وإيصالها إلى المظلوم لتمكينه وعدم منعه بالجبر فيكون ظالماً إذا لم ينتصف له مع قدرته، وهو قبيح.

1- في «د» (قصدنا)

2- قوله : (ما) لم يرد في «د»

3- فى «ش»: (بالاستحقاق)

4- فى «ش: (على)

5- في «ش»: (لاختيار)

6- في «د» (غيره)

وهـل يجوز تمكينه ولا عوض له في الحال يوازي ظلمه ؟ جوّزه البلخيّ وأبو هاشم للوقوع الـدالّ على الجواز كما في الظَلَمـة الـذين يصـدر عنهم الظلم العظيم، وجـوّز البلخيّ جواز خروجهم من الـدنيا من غير عوض لهم، بـل الله يتفضّـل عليهم في الآـخرة، وأوجب أبو هاشـم التبقية حتّى يكتسبوا أعواضاً لأنّ التفضّل جائز فلا يتعلّق بالواجب (1) ، ومنع المرتضى (2) من تمكين من هذا حاله لأنّ التفضّل والتبقية جائزان فلا يتعلّق بهما الواجب (3) ، والحقّ (4) الجواز لجواز تمكين من لا عقل له فكذا من له عقل، ويكون العوض عليه تعالى.

أصل [في دوام العوض]

لاـ يجب دوام العوض بل تكفي فيه الزيادة بحيث يختاره المتألّم لأنّه يحسن (5) منّا ركوب الأهوال الخطيرة لنفع منقطع ، فإن كان المتألّم من أهل الجنّة فرّق الله أعواضه على الأوقات أو تفضّل عليه فتصـير دائمة، وإن كان من أهل العقاب أسقط جزءاً من عقابه بحيث لا يظهر له التخفيف ، ولا يجب إشعار صاحبه به لأنّه مجرّد نفع والتذاذ، فلا يجب به تعظيم بخلاف الثواب فلا يحصل إلّا مع الشعور.

والعوض لا يتعيّن في نوع بل كلّ ما حصل به لذّة أو نفع، بخلاف الثواب فإنّه

1- حكاه عنهما السـيّد المرتضى في جمل العلم والعمل (رسائل الشريف المرتضى) 3: 14 والعلّامة في مناهج اليقين : 395، وفي طبعة (تحقيق الأنصاريّ): 259

2- هو السـيّد أبو القاسم نقيب النقباء، حاز من العلوم ما لم يـدانيه فيه أحد في زمانه، وسـمع من الحديث فأكثر، وكان متكلّماً شاعراً أديباً ، توفّي سنة 436 هجريّة (انظر مقدمة كتاب الناصريّات)

3- جمل العلم والعمل (رسائل الشريف المرتضى) 3:14-16

4- قوله: (الحقّ) لم يرد في «ش»

5- في «د» : (يحسّ)

يجب أن يكون ما ألفه المكلّف كالأكل والشرب والنكاح، ويجوز إسقاطه دنياً وآخرة في حقّ الظالم لأنّه حقّ للمظلوم ، وهو إحسان، وكلّ إحسان حسن. ويجوز أن يهب ما يستحقّه عليه تعالى لغيرنا لانتفاعه به فهو إحسانٌ إليه.

أصل [في فعل الأصلح]

هل يجب على الله تعالى فعل الأصلح (1) بالعبد ؟ ذهب البلخيّ والبغداديّون وجماعة من البصريّين إلى ذلك، لأنّ له داعياً إليه لأنّه إحسان خالٍ عن جهات المفسدة فيجب فعله (2)، ومنعه الجبّائيّان وإلّا لأدّى إلى ما لا نهاية له (3) وهو باطل، إذ ما من أصلح إلّا وفوقه مرتبة.

وقال أبو الحسين (4): يجب في حال دون حال، لأنّه إذا كان ذلك القدر مصلحة ولا مفسدة فيه وجب إعطاء ذلك القدر إن كان ما فوقه مفسدة، وإن كان ما فوقه مصلحة فله أن يفعله وأن لا يفعله (5) ، والحقّ الوقف لأنّه ولى الخلق (6) يُعطى ويمنع ما يشاء، وهو على كلّ شيء قدير.

1- في «ش»: (الأصحّ)

2- كشف المراد في طبعة (تحقيق الآملىّ) : 466 وفي طبعة (تحقيق الزنجاني)ّ: 372 وفي طبعة (تحقيق السبحانيّ): 149 ، وحكاه الفاضل المقداد في اللوامع الإلهيّة في المباحث الكلامية: 238

3- كشف المراد في طبعة (تحقيق الآملىّ) : 466 وفي طبعة (تحقيق الزنجاني)ّ: 372 وفي طبعة (تحقيق السبحانيّ): 149 ، وحكاه الفاضل المقداد في اللوامع الإلهيّة في المباحث الكلامية: 238

4- في النسختين: (الحسن) بدل من : (الحسين)، والمثبت موافق لما في كشف المراد، وهو أبو الحسين البصريّ محمّد بن عليّ بن الطيب، شيخ المعتزلة ، مات ببغداد سنة 436 هجريّة [تذكرة الحفّاظ 3: 1109 ، وفيات الأعيان 4: 271]

5- انظر: كشف المراد في طبعة (تحقيق الأمليّ): 466 وفي طبعة (تحقيق الزنجانيّ): 372 وفي طبعة (تحقيق السبحانيّ): 149 ، وحكاه الفاضل المقداد في اللوامع الإلهيّة : 238

6- فى «د»: (الحقّ)

المعراج الثالث في النبوة

اشارة

ص: 103

أصل [فى النبوّة وفوائدها]

أصل [فى النبوّة وفوائدها]

النبى هو الإنسان المأمور من السماء بإصلاح حال الناس في معاشهم ومعادهم ، العالم بكيفيّة ذلك ، المُستغني في أمره وعلمه عن واسطة بشر، المقترنة دعواه بظهور المعجزة، فيخرج الملك المتلقّي الوحي (1) من السماء، ويخرج الإمام ، لأنّ الإمام وإن تلقّى الحكم من السماء، لكنّه بواسطة البشر وهو النبيّ صلّى الله عليه و آله .

وفي النبوّة فوائد معاضدة العقل في أحكامه كتوحيد الله تعالى وقدرته، وما لا يستقلّ العقل بحسنه وقبحه يعرف من النبيّ ، وكذا معرفة كيفيّات الشرع، وشكر المنعم، وإزالة خوف المكلّف في تصرّفاته، وكون بعض الأغذية نافع وبعضها ضارّ والتجربة تفتقر إلى أدوار تقصر فيها الأعمار وحفظ نوع الإنسان بشرع العدل الذي لا يعلم إلّا منه، وتعليم نوع الإنسان الصنائع الخفيفة (2) والأخلاق الحسنة والسياسات، وما هذا شأنه حسن بضرورة العقل، وخلاف البراهمة (3) ضعيف .

1- في «ش»: (بالوحي)

2- في «د»: (الخفية)

3- قال في الملل والنحل 2: 258 هم قوم لا يجوّزون على الله بعثة الرسل، وهم من كفرة الهند يقدّسون العقل منسوبون إلى رجل يدعى براهم وحكى كلامهم الطوسيّ في كتاب الاقتصاد: 152 و 154 ، وابن ميثم البحرانيّ في قواعد المرام: 124

أصل [في وجوب البعثة]

تجب البعثة لوجوب التكاليف العقليّة والشرعيّة ، لأنّها لطف فى الأوّل وشرط في الثاني، وما كان كذلك فهو واجب.

وبيان ذلك: أنّ العبادات متلقّاة من النبيّ صلّى الله عليه و آله والمدوامة باعثة ع-ل-ى م-عرفة المعبود الواجب عقلاً فتكون لطفاً، وكونها شرطه (1) في السمعيّ فظاهر، وقد تقدّم وجوب اللطف وكون شرط الواجب واجب، ولأنّ الإنسان مدنيّ بالطبع لا يمكن أن يعيش وحده وذلك ظاهر، والاجتماع مظنّة النزاع لأنّ التغليب موجود في الطباع فكلّ يرى العمل بشهوته، ويرى حفظ ماله وبطلان حقّ غيره فتدعوه شهوته وغضبه إلى المنازعة المؤدية (2) إلى هلاك النوع وفساده؛ فلابدّ من معاملة وعدل يجمعهما قوانين كلّيّة ، وتلك هى الشريعة.

ولا يجوز تفويضها إلى أفراد النوع الإنساني وإلّا لوقع النزاع المؤدّي إلى الفساد ؛ فوجب تفويضها إلى القدير (3) العليم، ولمّا تعذّر مشافهته وجب وجود واسطة وذلك هو النبيّ ، ويجب اختصاصه بآيات ودلالات يمتاز بها عن بني نوعه يدلّ بها على أنّه مبعوث من عند ربّه ويكون طريقاً إلى تصديقه.

ويجب اشتمال الشريعة على وعد ووعيد أُخرويات، لأنّه ربّما غلبت القوّة

1- في «د»: (شرط)

2- في النسختين: (المؤدي)

3- في «د» : (القديم)

الشهوية (1) فتنبعث على مخالفة الشـريعة، والخوف والرجاء (2) يحملهم على متابعتها، وأن تكون مشـتملة على عبادات مذكّرة للمعبود لاستيلاء السهو والنسيان على أفراد نوع الإنسان.

أصل [في العصمة]

العصـمة لطف يفعله الله بـالمكلّف بحيث يمتنع منه وقوع المعصـية لانتفـاء داعيه ، ووجود صـارفه مع قـدرته عليها ، لأنّه لولا القـدرة لما استحقّ مدحاً ولا ثواباً لكونه مجبوراً ، لكنه يستحقّ المدح والثواب إجماعاً فيكون قادراً.

وقال بعضهم : العصمة ملكة نفسانيّة تمنع المتّصف بها من الفجور مع قدرته عليه (3) ، والعفّة تتوقّف على العلم بمناقب الطاعات ومثالب المعاصـي. فهم معصومون من جميع المعاصـي عمداً وسـهواً وخطاءاً وتأويلاً كبيراً وصـغيراً، من أوّل العمر إلى آخره، وخلاف من خالف (4) ضعيف لا اعتداد به.

لنـا: أنّه لولاـ ذلـك لزم نقض الغرض، واللازـم كـالملزوم في البطلان وبيان : الملازمـة فلانّه بتقـدير وقوع المعصـية جاز أمر الناس بما فيه مفسدتهم ونهيهم عمّا فيه مصلحتهم، وهو يستلزم الفساد، وهو قبيح على الحكيم، وبطلان اللازم تقدّم

1- فى «ش»: (الشهوة)

2- الواو سقطت من «ش»

3- انظر كشف المراد في طبعـة (تحقيق الآمليّ) : 472 وفي طبعة (تحقيق السبحانيّ): 157، نهج الحقّ : 158 ، إرشاد الطالبين : 301، بحار الأنوار 17: 109 و 64: 250

4- مثل الفضـيليّة من الخوارج القائلين بجواز خروج الذنب من النبيّ كما في موسوعة الفرق الإسلاميّة : 408، وحكى الفاضل المقداد في اللوامع الإلهيّة: 244 عن الحشويّة أنّهم قالوا بجواز إقدام الأنبياء عليهم السّلام على الكبيرة والصغيرة ولو عمداً، سواء قبل النبوّة أو بعدها

لأـنّ مناقضـة الغرض سـفه وهو محـال . ولأنّه لو كان جائز الخطأ فلنفرضه واقعاً، فإمّا أن يجب الإنكار عليه فيسـقط محلّه من القلوب أو لا فيسـقط وجوب النهي عن المنكر، وكلاهمـا محـال ، ولجـاز أن لا يؤدّي بعض ما أُمر به بل يجوز إخفاء الرسالـة ، لكن اللازم كالملزوم في البطلان، والملازمة ظاهرة.

ويجب أن يكون عليه السّلام موصوفاً بصفات منها : كمال العقل، والذكاء والفطنة وقوّة الرأي، وأن يكون أفضل أهل زمانه في كلّ ما يُعدُّ من الكمالات لقبـح تقـديم المفضول على الفاضل عقلاً – وهو ظاهر – ونقلاً قوله تعالى : «أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمْ مَن لا يَهِدِّي إِلّا أَن يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ» (1).

ويجب أن يكون منزّهاً عن الجهل والجبن والحقـد والحسـد والفضاضة والغلظة (2) والبُخل والحرص والسـهو والنسيان والجذام والبرص، وما شابه ذلك من العيوب البدنيّة، ولا يكون فى آبائه دناءة ولا عاهراً (3) ولا مجنوناً ولا فاعلاً للمباحات التي ينفر منها عرفاً ، ولا حائكاً ولا زبّالاً ، لأن جميع هذه الأُمور تمنع من الانقياد والمقصود خلافه.

أصل [في المعجز]

المعجز أمر خارق للعادة مطابق للـدعوى، مقرون بالتحـدّي، متعذر على الخلق الإتيان بمثله جنساً أو صـفة، فالأمر شامل للإثبات كقلب العصا حيّة، وللنفي كمنع القادر، وبالخارق خرج المعتاد وإن كان متعذّراً كطلوع الشمس من المشرق،

1- يونس 35

2- فى «د»: (الغلظ)

3- في النسختين : (ولا عهر عاهراً)

وبالمطابِق خرج ما جاء على العكس كقصّة مسيلمة (1)، وبالتحدّي خرج الكرامات والإرهاص (2)، وبالتعذّر خرج ما لا يكون كذلك والسحر والشعبذة. والمراد بتعذّر جنسه كخلق الحياة، وصفته كقلع مدينة جملة .

ويشترط أن يكون من فعل الله ، وأن يكون في زمن التكليف، وأن يكون عقيب الدعوى، أو في زمان نبيّ، ولم يدّعِ أحدٌ غيره، ويجوز ظهور هذا المعنى على الأولياء كقصّة مريم (3) وآصف (4) وفعل الأئمّة عليهم السّلام (5) .

أصل [في نبوّة نبيّنا صلّى الله عليه و آله]

سيّدنا محمد بن عبدالله نبيّ حقّ لأنّه ادعى ذلك وظهر المعجز (6) على يديه، وكلّ من كان كذلك كان نبيّاً .

1- هو مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب كان من المعمّرين ولد ونشأ باليمامة نعته رسول الله صلّى الله عليه و آله بالكذّاب، قتل سنة 12 هجريّة في خلافة أبي بكر على يد خالد بن الوليد، والمشهور أنّ الذي هذه قتله هو وحشي، وهو قاتل حمزة عمّ النبيّ صلّى الله عليه و آله حيث نقل عن وحشي قوله: قتلت بحريتي خير الناس وشرّ الناس [الدرر لابن عبد البرّ : 254 ، عمدة القارئ للعينيّ 16: 151]

2- قال الخواجة نصير الدين في تلخيص المحصّل : 350 الإرهاص : إحداث معجزات تدلّ على بعثة نبيّ قبل بعثته، وكأنّه تأسيس لقاعدة نبوّته، وفي إرشاد الطالبّن للفاضل المقداد : 307 الإرهاص هو الإتيان بخارق العادة إنذاراً بقرب بعثة النبيّ ، تمهيداً لقاعدته

3- انظر تفسير مجمع البيان 6: 41، تفسير ابن كثير 3: 120

4- آصف بن برخيا هو وزير سليمان وابن اخته ، وكان يعرف اسم الله الأعظم الذي إذا دعا به أجاب، وهو الذي حمل عرش بلقيس من سبأ إلى سليمان [جوامع الجامع 2: 711، مجمع البيان 2: 235]

5- جمع معاجز وكرامات رسول الله والأئمّة صلوات الله عليهم أجمعين السيّد هاشم البحرانيّ في كتاب أسماء مدينة المعاجز

6- في «ش» (المعجزة)

أمّا الدعوى فمعلومة ضرورةٌ.

وأمّا إتيانه بالمعجز فالقرآن، وهو معلوم تواتراً، وتحدّى به العرب الذين هم أهل الفصاحة والبلاغة بسورة من مثله (1) ، وهو معلوم بالتواتر، فعجزوا عن الإتيان بمثله، وإلّا لما عدلوا إلى محاربته التي فيها قتل أنفسهم وذهاب أموالهم مع سهولة الكلام عليهم، فيكون القرآن معجزاً مع انطباق تعريفه عليه .

فقيل : وجه الإعجاز فيه الفصاحة البالغة(2).

وقيل : الصرفة (3)؛ إمّا بمعنى أنّ الله صرفهم عن معارضته ، وإمّا بسلب القدرة أو الداعي أو العلم الذي به تحصل المكنة لقدرتهم على المفردات وعلى التركيب ويضعف القول بالصرفة أنّه لو كان الأمر كذلك لنقلوا ذلك وتحدّثوا به في مجالسهم.

وقيل: الأُسلوب (4)، وقيل : الفصاحة والأُسلوب (5) (6).

وقيل : هما مع الاشتمال على العلوم الشريفة كعلم التوحيد وتهذيب الأخلاق (7)، وهو الحقّ.

وأيضاً فقد نقل المسلمون أنّه ظهر عنه أمور خارقة كنبوع الماء من بين

1- البقرة : 23

2- حكاه الفاضل المقداد في اللوامع الإلهيّة: 288 عن أكثر المعتزلة، وقال: ولهذا كانت العرب تستعظم فصاحته كقول الوليد بن المغيرة عنه: ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجنّ ، وإنّ له الحلاوة وإنّ عليه لطلاوة ، وإنّ أعلاه لمثمر ، وإنّ أسفله المغدق، وإنّه يعلو ولا يعلى عليه وحى ذلك في إرشاد الطالبين : 309 عن الفخر الرازي والجبائيين والعلّامة في المناهج

3- حكاه الفاضل المقداد في اللوامع الإلهيّة : 288 عن السيّد والنظام، وفي إرشاد الطالبين : 308 عن السيّد المرتضى

4- حكاه فى إرشاد الطالبين: 309 عن بعضهم

5- حكاه في إرشاد الطالبين : 309 عن الجويني من الأشاعرة

6- قوله : (وقيل : الأُسلوب ، وقيل : الفصاحة والأُسلوب) سقط من «د»

7- التزم بذلك كمال الدين ابن ميثم في قواعد المرام : 132

أصابعه، وتسبيح الحصا في كفّه، وحنين الجذع ، وإطعام الخلق الكثير من الطعام اليسير حتّى أحصي له نحو من ألف (1)، وهي متواترة المعنى كشجاعة عليّ وسخاء حاتم ، ولإحالة العقل كذبها كلّها فصدق واحد كافٍ .

وقد ظهر على يده هذا الكتاب المشتمل على العلوم الشريفة والمعاني الدقيقة، وانضمّ إلى ذلك إخبار عن الغيب ومواظبة على مكارم الأخلاق (2) وتقريرات شرعيّة تتمّ بها نظام النوع ، ولا شكّ أنّ هذه لا تحصل إلّا بتأييد إلهيّ وتمكين ربّانيّ، وأمّا الكبرى فلانّه لو لم يكن صادقاً لما جاز من الله (3) خلق المعجز عقيب دعواه، فلو كان كاذباً لكان الله تعالى مصدّقاً للكاذب وتصديق الكاذب قبيح لما تقدّم؛ فيكون محمد عبدالله نبيّاً حقّاً ورسولاً صدقاً.

أصل [في البعثة للعالمين]

النبيّ صلى الله عليه و آله مبعوث إلى كافّة الخلق، ودليله إخباره عليه السّلام المعلوم صدقه من نبوّته (4) المستلزم لثبوت عصمته المانعة من الكذب، ولقوله تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ» (5) وقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً» (6) وقوله عليه السّلام: «بعثت إلى الأسود والأحمر» (7) ويلزم من عموم نبوّته كونه خاتم الأنبياء وإلّا لم تكن

1- حكى ذلك الحلبيّ في تقريب المعارف: 107، والعلّامة في معارج الفهم: 437، وأنوار الملكوت في شرح الياقوت : 186

2- في «ش»: (أخلاق)

3- قوله : «وأما الكبرى» إلى هنا سقط من «د»

4- في «د»: (ثبوت)

5- الأنبياء: 107

6- الأعراف : 158

7- انظر المبسوط للطوسي 4: 154 ، شرح نهج البلاغة 5: 54، تفسير البحر المحيط 5: 360، تفسير ابن كثير 3: 547، المحصول للرازيّ 2: 389

عامّة للخلق، ولقوله تعالى: «وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ» (1) وقوله صلّى الله عليه و آله : «لا نبيّ بعدي» (2).

أصل [نبيّنا صلّى الله عليه و آله بين أفضل الأنبياء]

إنّه صلّى الله عليه و آله أفضل من غيره من الأنبياء لقوله تعالى بعد ذكر الأنبياء : «أُولئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللّهُ فَبِهَدَاهُمُ اقْتَدِهْ» (3) أمره بالاقتداء بهداهم المشترك، فوجب أن يأتي بكلّ ما أتى به كلّ واحد منهم، فيحصل على مثل كمالات جميعهم، فيكون أفضل من كلّ واحدٍ منهم، ولقوله صلّى الله عليه و آله: «أنا أشرف البشره» (4)، وقوله صلّى الله عليه و آله: «أنا سيّد ولد آدم» (5)، وكذا قوله صلّى الله عليه و آله: «آدم ومن دونه تحت لوائي يوم القيامة» (6).

أصل [في تعبّده صلّى الله عليه و آله بالشرائع السابقة وعدمه]

إنّه عليه السّلام كان متعبّداً بشرع من قبله من الأنبياء التي انقضت الأنبياء عليها، ودلّت بصحّتها البراهين كالتوحيد والعدل والقول بالمعاد واستكمال النفوس بالعلوم

1- الأحزاب: 40

2- انظر: الأمالي للصدوق : 101 و 156 و 491 ، شرح الأخبار للقاضي نعمان 1: 97/ 20 و 2: 177. أنساب الأشراف: 15/94 و 16

3- الأنعام: 90

4- ورد في كثر العمّال 11 : 32044/435 (أنا أشرف الناس حسباً ولا فخر)

5- انظر: الأمالي للصدوق: 11/94، و 254 / 1، الاعتقادات للصدوق : 90 ، الرسائل العشر للشيخ الطوسيّ: 306 ، روضة الواعظين للفتال : 101 ، مسند أحمد 1: 281 و 295 صحيح مسلم 7: 59

6- انظر: الخرائج والجرائح 2: 876، مسند أحمد 1: 281 و 295 ، مجمع الزوائد 1: 372، تحفة الأحوذيّ 8: 465

والكمالات ومكارم الأخلاق، وذلك هو المشار إليه بقوله تعالى: «بِهدَاهُمُ اقْتَدِه»

وبقوله : «هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِيناً قِيَماً مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً» (1) لا من حيث إنّهم تعبّدوا (2) بها ، بل من حيث إنّها كمالات في أنفسها.

وأمّا الفروع المختلف في الشرائع فالحقّ إنّه عليه السّلام لم يكن متعبّداً بها وإلّا لاشتهر ذلك ولافتخر به أربابها، ولأنّها منسوخة فلا يكون متعبّداً بشيء من الشرائع لا قبل النبوّة ولا بعدها إلّا بما تقدّم ، وتحقيقه في أُصول الفقه (3).

أصل [في وجوب قبول كلامه]

لمّا ثبتت نبوّته وعصمته وجب أنّ كلّ ما جاء به من الأحكام وأخبر به أُمّته من أحوال القرون الماضية، وأخبار السماء وأحوال القيامة، وكيفيّة حشر الأجساد والجنّة والنار حقٌّ وصدقٌ لإمكانه وإخبار الصادق بوقوعه، وشرعه عليه السّلام محفوظ بالإمام المعصوم الذي لا يجوز خلوّ زمان التكليف منه كما يجيء، فيتلقّاه المكلّفون حال الحضور وفي (4) حال الغيبة؛ فأُصول الشرع مضبوطة مقبولة بالتواتر عن المعصوم ، وفروعه معلومة بالإجماع أو بطريق الاجتهاد كما ورد عنهم عليهم السّلام: «علينا أن نلقي إليكم الأُصول وعليكم أن تفرّعوا) (5) ، وكما

1- الأنعام: 161

2- في «د»: (تعدّوا)

3- انظر: الذريعة للسيّد المرتضى 2: 595 ، عدّة الأُصول (الطبعة الجديدة) 2: 590 وفي (الطبعة القديمة) 3: 60، معارج الأصول: 121

4- الواو سقطت من «د»

5- انظر: مستطرفات السرائر : 575 وعنه في وسائل الشيعة 27: 61 باب عدم جواز القضاء والحكم بالرأي، رسائل المحقّق الكركيّ 3: 49، الفصول المهمّة في أُصول الأئمّة 1: 1/554

ورد: «انظروا إلى رجل قد عرف من حلالنا وحرامنا فاجعلوه قاضياً فإنّي قد جعلته قاضياً» (1) .

أصل [الأنبياء عليهم السّلام أفضل من الملائكة]

الأنبياء عليهم السّلام أفضل من الملائكة، لأنّهم يعبدون الله الشهوة والغضب

مع والاهتمام بالأهل والولد بخلاف الملائكة فإنّهم مجبلون (2) على الخير ، فيكون الأوّل أشقّ، وهو ظاهر، فيكون أفضل لقوله : «أفضل الأعمال أحمزها» (3) أي أشقّها، ولقوله تعالى: «إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ» (4) فتدخل الملائكة، ولأنّه أمر الملائكة بالسجود لآدم وهو أعظم ما يكون من الخضوع، وأمر العالي بذلك للسافل [غير] منافٍ للحكمة، ولأنّه معلّم فيكون أفضل. وخلاف المعتزلة والحكماء (5) هنا ضعيف .

والملائكة معصومون كالأنبياء ؛ أمّا الرسل فظاهر، وأمّا غيرهم فلقوله تعالى:

1- ورد مضمونه في الكافي 7: 4/412 من كتاب القضاء والأحكام، دعائم الإسلام 2: 530 / 1885 ، من لا يحضره الفقيه 3: 3216/3، تهذيب الأحكام 6: 8/219

2- في «ش»: (مجبولون)

3- نقله الحربيّ في غريب الحديث 2: 480 ، ولم يسنده إلى أحد ، والجوهريّ في الصحاح 3: 875 عن ابن عباس وقال العلّامة في تذكرة الفقهاء 8: 171 لقوله عليه السّلام وفي تفسير الرازيّ 2: 217 لقوله عليه الصلاة والسلام

4- آل عمران : 33

5- حكاه الجرجانيّ في شرح المواقف 8: 283 ، والمقداد السيوريّ في إرشاد الطالبين: 322 عن المعتزلة والقاضي أبي بكر والأوائل، والتفتازانيّ في شرح المقاصد 2 : 200 عن المعتزلة والقاضي وعبد الله الحليميّ من الأشاعرة

«لا يَعْصُونَ اللّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ» (1) ، وللإجماع (2).

والملائكة أجسام شفّافة نورانيّة قادرون على التشكّل بالأشكال، مجبولون (3) على الخير والطاعة، فاعلون بالاختيار لدلالة الإجماع.

أصل [النسخ]

النسخ رفع حكم شرعي متراخ عنه على وجه لولاـ الثاني لبقي الأوّل (4)، وهو واقع لأنّ الأحكام منوطة بالمصالح والمصالح تختلف باختلاف الأوقات والأشخاص فيتغيّر الحكم المعلّق بها فيجب النسخ وإلّا لزم التكليف بالقبيح وهو محال على الحكيم، وإذا ثبتت نبوّة نبيّنا محمّد صلّى الله عليه و آله استلزم رفع كثير من الشرائع فقد وقع النسخ والإجماع واقع به.

وإذا تقرّر ذلك فاعلم أنّ من اليهود من منعه عقلاً وسمعاً ؛ أمّا عقلاً فلاستلزامه البداء، وهو رفع الحكم قبل العمل به، وهو محال عليه تعالى لأنّ رفع الحكم قبل العمل به جهل بمصلحته (5) التي شرع لأجلها، وأمّا سمعاً فلقول موسى عليه السّلام: «تمسّكوا بالسبت أبداً» (6).

1- التحريم: 6

2- حكاه في شرح المقاصد 2: 54 عن أكثر الأُمّة، وحكاه العلّامة المجلسيّ في البحار 56: 204 عن المحقّق الدوانيّ

3- فى «د»: (مجبوبون)

4- معارج الأُصول للمحقّق الحلّيّ : 161، مبادئ الأُصول للعلّامة الحلّيّ: 174، معالم الدين: 221

5- فى «ش»: (بمصلحة)

6- حكاه الحلبيّ في تقريب المعارف في الأحكام: 114 ، والمحقّق في المسلك في أُصول الدين : 169 وابن ميثم في قواعد المرام : 134 ، والعلّامة في شرح التجريد (تحقيق الزنجانيّ) : 386

وأجيب بأنّ النسخ ليس كالبداء، فإنّ النسخ يشترط فيه اختلاف الوقت، والبداء الوقت فيه واحد، وعن الخبر بالمنع من صحّته (1)، ذكر أنّ [ابن] الراونديّ (2) وضعه لهم (3) ، سلّمنا لكنّه آحاد والمسألة علميّة، سلّمنا لكنّه يحتمل التأويل وهو أن يراد بالأبد المدّة الطويلة (4).

ص: 116

1- قواعد المرام لابن ميثم: 134 المسلك في أُصول الدين : 170، اللوامع الإلهية: 301

2- مابين المعقوفين من عندنا، فإنّ الراونديّ على إطلاقه ينصرف إلى الإمام سعيد بن هبة الله الراونديّ الشيعي ، المتوفّى سنة 573 هجريّة. والمراد بالمذكور فى المتن أعلاه ابن الراوندي المشتهر بالزندقة والإلحاد والذي تنسب إليه الفرقة الراوندية، قال ابن كثير: أحد مشاهير الزنادقة، طلبه السلطان فهرب ولجأ إلى ابن لاويّ اليهوديّ بالأهواز ، وصنّف له في مدّة مقامه عنده كتابه الذي سمّاه الدامع للقرآن

3- راجع إرشاد الطالبين للمقداد: 320، وقال العلّامة الشعراني في شرح التجريد: 503 إنّي راجعت التوراة ففيها ذكرت لفظة السبت ثلاثة مرّات أو أربعة وليس فيها كلمة : «أبداً»

4- انظر: المسلك في أُصول الدين: 169 ، قواعد المرام : 134

المعراج الرابع في الإمامة

اشارة

ص: 117

أصل [تعريف الإمامة ووجوبها]

الإمامة رئاسة عامّة (1) الشخص إنسانيّ في الدين والدنيا خلافة عن النبيّ ؛ فالرئاسة جنسٌ قريبٌ، والبعيد النسبة، وبالعموم خرج ولاية قرية، وتعلّقها بالدين يخرج الملوك والدنيا يخرج العلماء، وبقيد الشخص الإنسانيّ يخرج الملك والجنّ ، وبقيد الخلافة يخرج النبوّة لانطباق التعريف عليها.

إذا تقرّر هذا فذهب الأكثر إلى وجوبها مطلقاً (2) ثمّ اختلفوا، فقالت الأشاعرة بوجوبها سمعاً (3)، وقالت الإماميّة وجماعة من المعتزلة بوجوبها عقلاً (4).

ثمّ اختلفوا، فبوجوبها على الخلق قالت المعتزلة (5) وقالت الإماميّة بوجوبها على

1- قوله : (عامّة) لم يرد في «د»

2- نعم ذهب إلى عدم وجوب الإمامة جماعة من المعتزلة كالأصم عبد الرحمن بن كيسان، حكى ذلك العلّامة في معارج القهم : 473

3- انظر شرح المواقف 8: 345 شرح المقاصد 5: 232 ، وانظر رسالة الإمامة للخواجة نصير الدين: 426 ، تلخيص المحصّل : 406

4- انظر: رسالة الإمامة للخواجة نصير : 426 ، تلخيص المحصل : 406 ، معارج الفهم : 473

5- قوله : (بوجوبها عقلاً) إلى هنا سقط من «ش»

الله من حيث الحكمة (1)، وهو الحقّ لأنّها لطف وكلّ لطف واجب؛ أمّا صغرى فلأنّ الناس إذا كان لهم رئيس مُرشد آخذ على يد الزاني والجاني كانوا معه إلى الصلاح أقرب ومن الفساد أبعد، ولا نعنى باللطف إلّا ذلك، وأمّا الكبرى فقد تقدّمت.

أصل [في طريق تعيين الإمام]

اختلف في الطريق إلى تعيين الإمام، فقال الجمهور: إنّه البيعة لمن هو مستعدّ للإمامة ولو (2) استولى ذو الشوكة بشوكته على خطط الإسلام فقد تعيّنت إمامته ، أو (3) النصّ على تعيينه كما اتّفق في أبي بكر وعمر ، فإنّ أبا بكر أخذها بالبيعة له، وعمر بالنصّ منه ، وعثمان بالشورى، وبعض الأُمويّة والعبّاسيّة بالشوكة والاستيلاء (4).

وقالت الإماميّة : ليس طريق إلى التعيين إلّا النصّ الجلي القولي أو الفعلي، وهو الحق لأنّ العصمة شرط في الإمامة كما يجيء ، وهي ليست معلومة لكلّ أحد لأنّها من الأُمور الباطنة التي لا يعلمها إلّا الله فلا بد فيها من النصّ (5).

أصل [في أنّ الإمامة لطف]

قد تقدّم أنّ الحقّ أنّ الإمامة لطف، وكلّ لطف واجب ، وقد تقدّم بيان ذلك.

1- انظر: الشّافي في الإمامة 1: 72، المسلك في أُصول الدين: 188، معارج الفهم : 474

2- في النسختين: (أو)، والمثبت أنسب

3- في «د» : (و)

4- انظر النافع يوم الحشر : 101

5- انظر: الشافي في الإمامة للسيّد المرتضى 2: 43، المسلك في أُصول الدين: 210، معارج الفهم : 483

لا يقال : إنّ اللطف قد يقوم غيره مقامه فلا يجب، وقد يشتمل على وجه مفسدة لا نعلمها ، وأين اللطف إذا كان غائباً .

وأُجيب: رجوع (1) الناس في سائر البلدان إلى نصب الرؤساء دليل على أنّ غيره لا يقوم مقامه ، ووجوه المفاسد معلومة لنا لأنّا مكلّفون باجتنابها ، وليس في الإمامة شيء منها، والإمامة لطف مطلقاً أمّا مع حضوره فظاهر، وأمّا مع غيبته فلأنّ تجويز ظهوره كلّ وقتٍ لطف مقرّب. فاللطف يتمّ بأُمور ثلاثة :

أ: كونه من الله تعالى وهو تعيينه ونصبه وقد فعل.

ب: منه صلّى الله عليه و آله وهو قيامه بأعبائها وقد حصل.

ج : منّا وهو الانقياد له ولم يحصل فعدم تمامه منّا .

أصل [في شرطيّة العصمة للإمام]

العصمة شرط وإلّا لزم التسلسل، واللازم كالملزوم في البطلان .

بيان الملازمة : أنّ علّة احتياج الناس إلى الإمام هو جواز الخطأ ، فلو جاز عليه لاحتاج (2) إلى إمام آخر وتسلسل، ولأنّه حافظ للشرع، وكلّما كان حافظاً وجب كونه معصوماً ؛ أمّا الصغرى فلأنّ الحافظ ليس الكتاب العزيز ولا السنّة المتواترة لأنّ كلّ واحد منهما غير وافٍ بأحكام الشرع، ولأنّ فيهما إجمال وتشابه (3)، فلابدّ لهما من مُفصّل ومُبيّن.

ولا الإجماع لعدم حصوله في الكلّ، ولأن من شرط صحّته دخول المعصوم

1- في النسختين: (برجوع)

2- في «ش»: (الاحتجاج)

3- في النسختين: (متشابه)

لجواز الخطأ على كلّ واحدٍ فيجوز على المجموع.

ولا القياس للنهي عن العمل به، وكذا ما شابهه من الاستصحاب والاستحسان للنهى أيضاً.

ولا البراءة الأصليّة لأنّها تنفي جميع الأحكام، فلم يبق إلّا الإمام، فيجب أن يكون معصوماً لنا من التغيير والتبديل .

ولأنّه لو لم يكن معصوماً لجاز منه الخطأ، فلنفرض ، وقوعه فإن أنكر عليه سقط محله (1) وانتفت فائدة ،نصبه وإن لم ينكر عليه لزم سقوط (2) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكلا الأمرين محال .

ولأنّ الله تعالى أمرنا باتّباعه مطلقاً، والحكيم لا يأمر باتّباع غير المعصوم مطلقاً.

ولأنّ غير المعصوم ظالم ، والظالم لا تصحّ إمامته لأن الظالم من يضع الشيء في غير موضعه، وغير المعصوم كذلك. وبيان أنّ الظالم لا تصحّ إمامته قوله تعالى : «لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظّالِمِينَ» (3) والمراد عهد الإمامة لقوله تعالى: «إِنّي جَاعِلُكَ للنّاسِ إماماً» (4) الآية .

أصل [الإمام أكمل أهل زمانه]

يشترط كونه أفضل أهل زمانه في سائر الكمالات وإلا لكان إمّا مساوياً أو مفضولاً؛ والأوّل ترجيح بلا مرجّح ، والثاني قبيح عقلاً وسمعاً، وقد تقدّم في

1- في «د» : (فعله)

2- في «د»: (سقوطه)

3- البقرة : 124

4- البقرة : 124

النبوّة ، فكلّ ما شرطناه من الكمال شرط في الإمام.

ويجب تنزيهه عن كلّ ما تقدّم تنزيهه في باب النبوة من المنفّر، فإنّ الدليل بعينه قائم هنا .

ويجب أن يكون منصوصاً عليه، وقد تقدّم أنّه لا طريق إلى معرفة الإمام إلّا النصّ الجلي، وهو الذي لا يحتاج إلى مقدّمة فى المطلوب إن كان قوليّاً، وقد يكون النصّ فعليّاً كخلق (1) المعجز على يديه فى بعض الأوقات، فيجب أن يكون له آيات ودلالات خارقة للعادة.

أصل في إثبات إمامة عليّ عليه السّلام

ويدلّ على إمامته بعد رسول الله صلى الله عليه و آله وجوه :

أ: كلّما وجب أن يكون الإمام معصوماً وجب أن يكون هو عليّ ، لكن المقدّم حقّ لما تقدّم فالتالي مثله، بيان الشرطيّة أنّ القائل قائلان: قائل باشتراط العصمة والإمام عليّ عليه السّلام ، وقائل بعدم اشتراطها فالإمام أبوبكر أو العبّاس ، وكونهما معصومين باطل اتّفاقاً فلا يكونا إمامين فيكون علياً، وهو المطلوب.

ب: كلّما وجب كونه أفضل فالإمام عليّ عليه السّلام ،والمقدّم حقّ والتالي مثله.

والتقرير كما سبق .

ج: كلّما وجب كونه منصوصاً عليه فالإمام هو عليّ عليه السّلام ، لكن المقدّم حقّ فالتالي مثله وبيانه كما سبق آنفاً .

د: النصّ الجلي أي غير المفتقر إلى ضمّ مقدّمة كقوله صلّى الله عليه و آله: «أنت الخليفة من

1- في «ش»: (لخلق)

بعدي» (1)، وعن ابن عبّاس عن النبيّ صـلّى الله عليه و آله: «إنّ الله اطلّع إلى الأرض فاختارني منها فجعلني نبياً ثم اطلع ثانياً فاختار منها عليّاً (2)فجعله إماماً ثمّ أمرني أن أتّخذه أخاً ووصيّاً ووزيراً» (3).

وعن عبد الرحمن بن سـمرة قال: قلت: يا رسول الله، أرشدني إلى النجاة، فقال: «يابن سمرة إذا اختلفت الأهواء وتفرّقت الآراء فعليك بعليّ بن أبي طالب، فإنّه إمام أُمّتي وخليفتي عليهم» (4) .

وعن سـلمان قال: دخلت على رسول الله صـلّى الله عليه و آله وإذا الحسين على فخذيه وهو يقبّل عينيه ويلثم فاه وهو يقول: «أنت سيّد ابن سيّد، أنت إمام ابن إمام أبو أئمّة ، «أنت حجّة ابن حجّة أبو حجج تسـعة من صلبك تاسعهم قائمهم» (5) إلى غير ذلك من الأحاديث، وهي متواترة لفظاً ومعنى، وقـد نقلها المؤلف والمخالف كصاحب حلية الأولياء أبو نعيم والخوارزميّ (6) وقاضي القضاة الشيخ كمال الدين ابن طلحة (7)

1- انظر: الرسائل العشر للطوسيّ : 97، جواهر الفقه : 249 تقريب المعارف : 196 و 209 و 210 ، قواعد المرام : 187

2- قوله : (عليّاً) سقط من «د»

3- انظر : كمال الـدين : 2/257 ، شـرح الأخبار للقاضي نعمان 3: 59 كفاية الأثر : 10، الروضة في فضائل أمير المؤمنين عليه السّلام: 124 ، الفضائل : 134، إعلام الورى 2: 182، إرشاد القلوب : 184

4- انظر: الأمالي للصـدوق : 3/78 ، كمال الـدين : 1/257، روضة الواعظين : 100، المسـلك في أُصول الدين : 222 و 273 و 308 ، التحصين : 625 ، الدرّ النظيم : 796 ، العدد القويّة : 90 ، الصراط المستقيم 2: 115

5- الإمامة والتبصرة: 110 ، انظر: عيون أخبـار الرضا عليه السّلام 2 : 17/56 ، الخصال: 38/475، كمال الـدين : 9/262 كفاية الأثر للخزّاز القمّيّ : 46، الاختصاص: 207، الاستبصار للكراجكيّ : 9 الطرائف: 174

6- انظر: الخوارزميّ في مقتله: 145 ، وحكاه عنه في الطرائف في مذاهب الطوائف : 174، والمجلسيّ في البحار 36: 241

7- مطالب السؤول في مناقب آل الرسول صلّى الله عليه و آله: 58

و مسند ابن حنبل (1) وغير ذلك من كتب المخالفين (2)، وأمّا كتب الإمامية فكثيرة جدّاً من أرادها وقف عليها .

وأمّا النصّ الخفي فأنواعه كثيرة كقوله تعالى : «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ» (3) الآية ، وحديث الغدير (4)، وآية أُولي الأرحام (5) ، والنجوى (6)، والمباهلة (7)، وكتقديمه في السرايا والحروب والتنويه بفضائله، ومؤاخاته، وتزوّجه ابنته، وتصويب فتاويه وأحكامه، وتوليته المدينة لمّا خرج إلى تبوك، وقوله صلّى الله عليه و آله: «إنّ المدينة لا تصلح إلّا بي أو بك» (8) وحديث المنزلة، وقصّة براءة، وقوله صلّى الله عليه و آله: «أنت أخي ووصيّي وخليفتي من بعدي وقاضي ديني» (9) وقد ورد فيه بكسر الدال وهو صريح في الإمامة .

1- لاحظ : مسند أحمد 3: 32، فضائل الصحابة : 13 و 14

2- لاحظ ترجمته في أنساب الأشراف: 89 وما بعدها

3- المائدة : 55

4- انظر: الاستذكار لابن عبد البرّ 8: 239، شرح نهج البلاغة 2: 289، أُسد الغابة 5: 205، ذيل تاريخ بغداد لابن النّجار 520/10:3

5- الأحزاب: 6 والأنفال: 75

6- المجادلة : 6

7- آل عمران: 61

8- حكاه الحاكم النيسابوريّ في المستدرك على الصحيحين 2 : 337، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، كنز العمّال 607:11 / 32933 و 13 : 172 / 36517، كمال الدين: 278 ، الإرشاد للمفيد :1 155 ، المسترشد لابن جرير الطبريّ : 335، التعجّب للكراجكيّ : 100 ، كنز الفوائد : 283 ، الاحتجاج 1: 216 ، مناقب آل أبي طالب 1: 182، كشف اليقين: 145-146، منهاج الكرامة : 74

9- انظر: الأمالي للطوسيّ : 517 / ضمن حديث 37، مناقب آل أبي طالب 306:1، نهج الإيمان : 219 ، كتاب الأربعين للقمّيّ: 38، تاريخ مدينة دمشق 4:2 50 نهاية العقول للرازيّ: الورقة 190 (مخطوط)، المواقف 603:3 و 619

وكذا ادّعاؤه الإمامة، وظهور المعجز على يديه، وكونه أفضل الخلق، وكون العبّاس وأبي بكر غير صالحين للإمامة لسبق كفرهم وعدم ادّعاء الإمامة لغير هذه الثلاثة ، وإذا بطلت إمامتهما لعدم العصمة وجب أن يكون عليّاً عليه السّلام، وهو المطلوب.

أصل [في إمامة أولاد علي]

تجب إمامة (1) الأحد عشر عليهم السّلام لأنّ كلّ من قال بالعصمة والأفضليّة والنصّ قال بإمامتهم ، ومن لم يقل لم يقل، فمن قال بإمامة غيرهم مع كون العصمة والأفضليّة والنصّ شرطاً كان خرقاً للإجماع فتعيّن القول بإمامتهم، وقد نقلت الإماميّة تواتر النصّ عليهم من النبيّ صلّى الله عليه و آله بأسمائهم ، وذلك مشهورٌ في الأحاديث (2)، وكذا نقلت الإماميّة نصّ كلّ واحد منهم على من بعده متواتراً، ولمّا ثبتت عصمة الأوّل وإمامته وجب قبول قوله فى من بعده.

وقد ورد من طرق الجمهور متّصلاً إلى النبيّ صلى الله عليه و آله: «يكون بعدي اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش» (3)؛ رواه البخاريّ عن جابر بن سمرة (4)، وكلّ من قال بذلك قال: إنّهم المعنون (5).

1- فى «د»: (الإمامة)

2- الكافي 1 : 285 باب الإشارة والنصّ على أمير المؤمنين عليه السّلام وما بعدها وراجع كفاية الأثر للخزّاز القمّيّ فإنّه مختص بهذا الموضوع

3- انظر مسند أحمد 5 : 90 و 93 و 98 و 101 و 106 ، صحيح ابن حبّان 6: 3 و 4 ، سنن أبي داود 2: 4280/309 ، مسند أبي داود : 105 و 180 ، الآحاد والمثاني 3: 126 / 1448 ، كتاب السنّة : 518 / 1122 ، المعجم الكبير 2: 195 و 222، كنز العمّال 11: 246 / 31398 و 12 : 32/ 33850 و 33851

4- صحيح البخاريّ 8: 127 باب الاستخلاف

5- انظر: مسند أحمد 5 : 92 حديث جابر بن سمرة

ولأنّهم ادّعوا الإمامـة وظهر على يـديهم المعاجز، وكلّ واحـد واحـد أفضل أهل زمانه، وكلّ من كان كذلك كان إماماً ؛ أمّا الدعوى وظهور المعاجز وكونهم أفضل أهل زمانهم فإنّ ذلك معلوم بتواتر الشـيعة، ويكفيك كتاب الخرائج (1) وغيره في معاجزهم وفضلهم (2) لا ينكره إلّا معاند ، وأمّا الكبرى فتقريرها كما تقدّم.

والأئمّة أفضل من الملائكة لزيادة المشقّة في طاعتهم بمعارضة الشهوة والغضب ولأنّهم من آل إبراهيم وآل إبراهيم أفضل للآية.

أصل [في إمامة المهدي عليه السّلام]

لمّا تقرّر أن كلّ زمان لا يخلو من إمام معصوم وجب القول بأنّ الإمام المهدي محمّد بن الحسن عليهماالسّلام حيّ موجود من حين موت أبيه إلى آخر زمـان التكليف وإلّا وجب القول بإمامـة معصوم غيره ، أو خلوّ الزمان عن إمام معصوم ؛ والأوّل خلاف الإجماع، والثاني باطل بما تقدّم، ولدلالة الأخبار المتواترة على بقائه وغيبته وظهوره بعد ذلك (3) فيكون وجوده حقّاً .

1- أي الخرائج والجرائح للقطب الراونديّ

2- مثل كتاب بصائر الـدرجات للصـفّار ونوادر المعجزات للطبريّ، وعيون المعجزات للحسـين بن عبـد الوهّاب، ومأة منقبـة لابن شاذان العمـدة لابن بطريق والخرائـج والجرائـح للقطب الدين الراونديّ، وبشارة المصـطفى لشـيعة المرتضـى للطبريّ ، والثاقب فى المناقب لابن حمزة، ومناقب آل أبي طالب لابن شـهر آشوب، وكشف الغمّة للإربليّ، وكنز المطالب للسـيّد ولي الله الحسـينيّ ، ومدينة المعاجز وحلية الأبرار للسيّد هاشم البحرانيّ ... وغيرها كثير من الكتب والرسائل المطبوعة والمخطوطة

3- انظر : كتاب المختار من كلمات الإمام المهدي عليه السّلام للشيخ محمّد الغرويّ ومعجم أحاديث الإمام المهدي عليه السّلام للشيخ الكورانيّ فإنّهما مخصوصان لهذه الأُمور

وقد تقدّم وجه لطفيّته حال غيبته ، وغيبته عليه السّلام لا يجوز أن تكون قبيحة ، لأنّها إمّا منه أو بأمره تعالى، وكلاهما لا يفعل القبيح فتكون حسنة، ولا يجب علينا معرفة وجه حسنها تفصيلاً، ويجوز أن يكون للخوف كما استتر النبيّ صلى الله عليه و آله في الغار(1)، وتارة في الشعب الشعب (2) خوفاً من المشركين، وقد دلّ بعض الأخبار على أنّ غيبته كذلك (3)، ويكون الإثم في تعطيل الحدود والأحكام على من أخافه، وهو عليه السّلام غير متعبّد بالتقيّة كفعل آبائه بل فرضه الجهاد ومنابذة الأعداء كما دلّ عليه الأخبار المتواترة لما ورد عنهم عليه السّلام: «ما منّا إلّا من وقعت في عنقه بيعة لطاغية زمانه إلّا قائمنا فإنّه يخرج ولا بيعة لأحد في عنقه» (4) .

وإنّما لم يظهر لشيعته لأنّ كلّ واحد منهم غير معصوم فجاز أن يدعوهم دواعي الشيطان إلى الإغراء به طمعاً في الدنيا كما دعت أُمم الأنبياء إلى الارتداد عن شرايعهم .

واستبعاد طول عمره بعد إمكانه – ووجود المعمّرين من الصلحاء كالخضر – ونوح عليهماالسّلام، والأشقياء كالدّجال والسامريّ، وأخبار المعمّرين مشهورة (5) – جهل محض .

1- ينظر تفصيل قضيّة الغار تفسير الآية 40 من سورة التوبة «إِلّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنّ اللّهَ مَعَنَا» إلى آخر الآية

2- قصّة دخول الشعب تجدها في عيون الأثر لابن سيد الناس 1: 165

3- راجع كتاب الغيبة للنعمانيّ: 143 / باب ما روي في غيبة الإمام المنتظر الثاني عشر عليه السّلام ، وكتاب الغيبة للشيخ الطوسيّ : 97 / باب علّة غيبة الإمام عليه السّلام

4- انظر: كمال الدين : 2/316 و 485/ 4 كفاية الأثر: 225 ، الغيبة للطوسيّ : 247/292، الاحتجاج 2: 284، إعلام الورى 2: 272 ، الخرائج والجرائح 3: 1115 ، كشف الغمة 3: 340

5- انظر في ذلك كتاب كمال الدين وتمام النعمة : 126 ، الأمالي للسيّد المرتضى 1: 167 ، كنز الفوائد : 244 ، الغيبة للطوسي : 113

أصل [بطلان إمامة غيرهم عليهم السّلام]

إمامـة العبّاس والثلاثة باطلة لعدم العصـمة والأفضـليّة، والنصّ الذي تقدّم الاسـتدلال على كون جميع (1) ذلك شـرط في الإمام، وعدم دعوى العبّاس و انقراض من قال بإمامته.

والطعن الوارد على المشايخ الثلاثة:

أمّـا الأوّل فقـد خالف كتاب الله في عـدم توريث بنت رسول الله بخبر رواه: «نحن معاشـر الأنبياء لا نورّث» (2) وهذا صريح في تكذيب كتاب الله تعالى: «وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ» (3)، «فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيّاً» (4)، ولما ورد عن النبيّ صـلّى الله عليه و آله : «إذا جاءكم عنّي حديث فأعرضوه على كتاب الله ؛ فإن وافق فخذوه، وإن خالف فاضربوا به عرض الحائط» (5) . والمراد بالميراث المال لأنّ غيره مجاز فلا يصار إليه إلّا بـدليل ولأنّه لو أراد وراثـة العلم لكان قوله : (رضـيّاً) لغواً ، إذ مع وراثة العلم (6) والنبوّة يكون رضياً.

1- في «د»: (جمع)

2- حكاه ابن عبـد البرّ في التمهيد 8: 175، وابن أبي الحديد في شـرح نهج البلاغة 16: 214 و 224 و 237 ، والإيجي في المواقف 3: 598

3- النمل: 16

4- مريم : 5-6 وقوله تعالى : «وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيّاً» أضفناه لحاجة الاستدلال إليه

5- انظر: عدّة الأُصول 1: 350 وفي الطبعة الأُخرى 2 : 138، التبيان للطوسيُ 1:5، مجمع البيان 1: 39 الصراط المستقيم 2 : 283 ، تفسير الرازيّ 10 : 42 و 148 و 11: 163

6- من قوله : (لكان قوله) إلى هنا سقط من «د»

وكذّب فاطمة عليهاالسّلام في دعواها وكذّب عليّاً عليه السّلام في شهادته (1)، وهما معصومان. وردّ شهادة أمّ أيمن وقد شهد لها بالجنّة النبي صلّى الله عليه و آله (2).

وناقض قوله في تصديق أزواج النبيّ صلّى الله عليه و آله في ادّعاء الحُجَر لهنّ وقبل قولهنّ بغير بيّنة.

وبعث عمر إلى بيت فاطمة عليهاالسّلام فضربها على بطنها وأسقطت بمحسن، وأضرم النار ليحرق عليهم البيت وفيه فاطمة وعليّ وجماعة من بني هاشم. وأخرج عليّاً بحمائل سيفه يُقاد ، روته الشيعة (3) ورواه البلاذريّ وغيره ، ويؤيّده قوله عند موته ليتني تركت بيت فاطمة لم أكشفه (4).

وشكّ في كونه محقّاً بقوله عند موته ليتني سألت رسول الله هل للأنصار في هذا الأمر حقّ (5).

وكذا قوله : ليتني في ظلّ بني ساعدة ضربت على يد أحد الرجلين فكان هو الأمير وكنت الوزير (6).

1- كتاب سليم بن قيس : 391

2- انظر: الطبقات الكبرى 8: 224، تاريخ مدينة دمشق 4: 303 ، سير أعلام النبلاء 3: 224، الإصابة 8:359

3- انظر مصادر هذه الحادثة بتفصيل فى كتاب الهجوم على بيت فاطمة عليهاالسّلام

4- انظر: تاريخ الطبريّ 2: 619، تاريخ اليعقوبيّ :2 137 ، المعجم الكبير 1: 62 ،تاريخ مدينة دمشق 30:418 و 420 و 421 و 422 ، شرح نهج البلاغة 2: 47 و 6 : 51 و 17 : 164 و 20: 24 ، ميزان الاعتدال 3: 109، لسان الميزان 4: 198، تاريخ الإسلام 3: 118، مجمع الزوائد 5: 203 ، كنز العمال 5: 14113/622 ، وحكاه العلّامة في كشف المراد: 511 وفي طبعة (تحقيق السبحانيّ): 207

5- لاحظ: شرح نهج البلاغة 17: 167 ، وحكاه العلّامة في نهج الحقّ : 265

6- انظر: تاريخ الطبريّ 4: 52، مروج الذهب 2: 302، الإمامة والسياسة 1: 36، وفي طبعة أُخرى: 24 ، تاريخ اليعقوبيّ 2: 127 ، الشافي في الإمامة 4: 138 ، وحكاه العلّامة في منهاج الكرامة : 181

وتخلّف عن جيش أسامة وقد أمر رسول الله بتنفيذه (1) .

وقال : أقيلوني فلست بخيركم وعليٌّ فيكم (2).

وقول عمر: كانت بيعته فلتة وقى الله المسلمين شرّها فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه (3).

وقوله : والهفاه على سليل بني تيم مرّة تقدّمني ظالماً وخرج إلي منها إثماً (4).

و كان جاهلاً بالأحكام؛ فقطع يسار سارق (5)، وقال في الكلالـة: أقول فيها وكان جاهـد برأيي فإن كان صواباً فمن الله و إن كان خطأ فمنّي ومن الشيطان (6) .

1- لاحظ : شـرح نهج البلاغة 10: 184، وللمولى المير محمّد بن الحسن الشـيروانيّ المتوفّى سنة 1098 هجريّة رسالة في التخلّف عن جيش أُسامة موجودة عن جيش أسامة موجودة في مكتبة المشكاة كما في فهرسها [انظر الذريعة 11: 881/141]

2- انظر: الروضة في فضائل أمير المؤمنين عليه السّلام: 121 ، الفضائل : 133 ، الطرائف : 402 ، الصراط المستقيم 2: 294، شرح نهج البلاغة 1: 168 ، روى كثير من المخالفين بلفظ : (أقيلوني أقيلوني فلست بخيركم) أو (أقيلونى ولّيتكم ولست بخيركم) فإن كانت إمامته حقّاً فاستقالته معصية و إن كانت باطلة لزم الطعن

3- انظر: صحيح البخاريّ 8: 26 ، المصـنّف لابن أبي شيبة الكوفيّ 7: 615 و 8: 570/ 1، تاريخ اليعقوبيّ 2 : 158 ، السنن الكبرى 4: 272 / 7151، صحيح ابن حبّان 2: 157، الاستذكار 7: 258، الشافي في الإمامة 2: 115، شرح نهج البلاغة 2: 26 و 27 و 29 و 2 : 21، تاريخ مدينة دمشق 30: 283، المواقف 3: 600 و 611 ، التمهيد للباقلانيّ : 495 ، منهاج الكرامة : 99 و 110 و 179، نهج الحقّ : 264 ، قال العلّامـة الحلّيّ بعـد نقل الخبر: ولو كانت إمامته صـحيحة لم يسـتحقّ فاعلها القتل، فيلزم تطرّق الطعن إلى عمر ، و إن كانت باطلة لزم الطعن عليهما معاً

4- انظر: الإيضاح للفضل بن شاذان :148، المستر شد: 251، الشافي في الإمامة 4: 132، شرح : نهج البلاغة 2: 32، وفيها : (ضئيل) بدلاً من: (سليل)

5- حكاه التفتازانيّ في شرح المقاصد 2: 293 والعلّامة في كشف المراد: 510 وفي (طبعة السبحانيّ) : 205 ومنهاج الكرامة : 100

6- انظر: سنن الدارميّ 2: 365 ، السنن الكبرى 6: 223، التمهيد لابن عبد البرّ 5: 196

وولّى عليه النبيّ صلّى الله عليه و آله أسامة بن زيد (1)، وعزله لمّا بعثه ببراءة (2)، ورجع في خيبر منهزماً (3).

وأمّا الثاني فجَهْلُه بالأحكام ظاهر لأنّه أمر برجم امرأة حامل فقال له معاذ: إن كان لك عليها سبيل فلا سبيل لك على ما في بطنها (4).

وأمر برجم مجنونة فنهاه عليّ عليه السّلام وقال : «رُفِعَ القلم عن ثلاثة»، فقال: «لولا عليّ لهلك عمر (5).

وقال في خطبته: من غلا في مهر امرأته جعلته في بيت المال، فقالت امرأة: لم تمنعنا ما فرضه الله لنا بقوله تعالى: «وَإِنْ آتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطاراً فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً» (6) فقال : كلّ أفقه من عمر حتّى المخدّرات في البيوت (7).

وإنّه فضّل عائشة وحفصة في العطاء من بيت المال على غيرهنّ من

1- انظر: كتاب تثبيت الإمامة : 18 للهادي يحيى بن الحسين، شرح نهج البلاغة 9: 196 و 12: 83 و 17 : 175 و 176 ، المواقف 3: 650

2- انظر: شواهد التنزيل 1: 308، أحكام القرآن لابن العربي 4: 62، عمدة القارئ 9: 265

3- انظر المستدرك على الصحيحين 3 :373

4- انظر: دعائم الإسلام 2: 453 / 1584، الإرشاد 1: 204، الشافي في الإمامة 4: 179، تقريب المعارف: 318، مناقب آل أبي طالب 2: 184 ، المصنّف لابن أبي شيبة 6: 5/558، الفصول في الأُصول للجصّاص 4: 18 ، المبسوط للسرخسيّ 6: 44، شرح نهج البلاغة 12: 202 ، المجموع للنوويّ 18: 453 كنز العمّال 37499/583:13

5- انظر: مسند أحمد 1: 140، سنن أبي داود 2: 339 /4399، الأحكام لابن حزم 2: 242 و 3: 349 ، و 6: 816، وحكاه العلّامة في كشف المراد : 524 وفي (طبعة الزنجانيّ): 410 وفي (طبعة السبحانيّ) : 219 منهاج الكرامة : 104

6- النساء : 20

7- انظر: رسالة في المهر للمفيد : 27 ، المبسوط للطوسي 4: 272 ، السنن الكبرى 7: 233، شرح نهج البلاغة 1: 182 ، تفسير النسفيّ 3: 206 ، تفسير الرازيّ ،10 : 13 ، تفسير القرطبيّ 5 : 99 و 15: 179، مجمع الزوائد 4: 284، كنز العمّال 16: 537 / 45796

نسائه صلّى الله عليه و آله (1) ، ومنع أهل البيت خمسهم (2) ، ونهى عن المتعتين (3).

وخرق كتاب فاطمة فدعت عليه واستجيب منها بما وقع من بقر بطنه روي ذلك في التاسع من ربيع الأوّل، وقد وردت فيه رواية عن الهادي عليه السّلام وأنّه من أفضل الأعياد عند آل محمّد (4)، واستخرجنا منه ما ينيف عن ثلاثين فائدة، ويستخرج منه أكثر من ذلك لمن نظر فيه واعتبره .

وقال المفيد: إنّه السادس والعشرون من ذي الحجّة (5)، ولعل مرجعه إلى أهل التواريخ.

1- حكاه في شرح نهج البلاغة 12: 210

2- انظر: الشافي في الإمامة 4: 185 ، وحكاه في شرح نهج البلاغة 12: 210 ، شرح المقاصد 2: 294

3- انظر: مسند أحمد 3: 325، السنن الكبرى 7: 206، شرح معاني الآثار لابن سلمة 2: 144 و 146 و 195، معرفة السنن والآثار للبيهقي 5: 345 ، روى كثير منهم أنّ عمر قال : متعتان كانتا على عهد رسول الله صلّى الله عليه و آله وأنا أنهى عنهما وأُعاقب عليهما

4- حكاه في العقد النضيد والدرّ الفريد: 61، المحتضر لحسن بن سليمان: 89، بحار الأنوار 31: 120

5- انظر: تاريخ الطبريّ 3: 264، تاريخ ابن خلدون 2: 124 القسم الثاني وحكى القصّة في خلاصة عيقات الأنوار 3: 336. هذا قول المصنّف في تعيين يوم هلاكه ، ولكن قال ابن إدريس في السرائر [1: 419]: وقد يلتبس على بعض أصحابنا يوم قبض عمر بن الخطّاب، فيظنّ أنّه يوم التاسع من ربيع الأوّل، وهذا خطأ من قائله بإجماع أهل التاريخ والسير، وقد حقّق ذلك شيخنا المفيد في كتابه كتاب التواريخ وذهب إلى ما قلناه انتهى كلامه. وبالجملة الدلائل التي تقوّي القول بهلاكه في يوم تاسع من ربيع الأوّل هي: أ - الرواية التي وردت عن الإمام الهادي عليه السّلام. ب: الرواية التي أخبر عنها السيد ابن طاوس في زوائد الفوائد عن الإمام الصادق عليه السّلام بروايته عن ابن بابويه. ج: الأعمال التي وردت عن المعصومين عليهم السّلام لهذا اليوم - من الغسل والصوم ... وغيرهما - التي تدلّ على أنّه يوم عيد . د: اتّفاق بعض أصحابنا الإماميّة على هلاكه في هذا اليوم كما قال ابن إدريس. قال السيّد ابن طاوس في تحقيق المطلب : اعلم أنّ هذا اليوم وجدنا فيه رواية عظيمة الشأن ووجدنا جماعة من العجم والإخوان يعظّمون السرور فيه، يذكرون أنّه يوم هلاك بعض من كان يهوّن بالله ورسوله صلوات الله عليه ويعاديه ولم أجد فيما تصفّحت من الكتب إلى الآن موافقة أعتمد عليها للرواية التي رويناها عن ابن بابويه تغمّده الله بالرضوان، فإن أراد أحد تعظيمه مطلقاً لسرّ يكون في مطاويه عن غير الوجه الذي ظهر فيه احتياطاً للرواية الشريفة عن الشيخ الشقّ محمّد بن جرير بن رستم الطبريّ الإماميّ في كتاب «دلائل الإمامة» أنّ وفاة مولانا الحسن العسكريّ صلوات الله عليه كانت لثمان خلون من شهر ربيع الأوّل وكذلك ذكر محمّد بن يعقوب الكلينيّ رحمه الله في كتاب الحجّة... إلى أن قال: فإن كانت وفاة مولانا الحسن العسكريّ عليه السّلام كما ذكر هؤلاء لثمان خلون من ربيع الأوّل فيكون ابتداء ولاية المهدي عليه السّلام على الأُمّة يوم تاسع ربيع الأوّل لهذا الوقت المفضل والعناية لمولى المعظّم المكمل. وقال بعده : فصل: أقول وإن كان يمكن أن يكون تأويل ما رواه أبو جعفر ابن بابويه في أنّ قتل من ذكر كان يوم تاسع ربيع الأوّل لعلّ معناه أنّ السبب الذي اقتضى عزم القاتل على القتل كان ذلك السبب يوم تاسع ربيع الأوّل فيكون اليوم الذي فيه سبب القتل أصل القتل، ويمكن أن يسمّى مجازاً بالقتل، ويمكن أن يتأوّل بتأويل آخر وهو أن يكون توجّه القاتل من بلده إلى البلد الذي وقع القتل فيه يوم تاسع من ربيع الأوّل، أو يوم وصول القاتل إلى المدينة التي وقع فيها القتل كان يوم تاسع من ربيع الأوّل، أمّا تأويل من تأوّل أنّ الخبر بالقتل وصل إلى بلد أبي جعفر ابن بابويه يوم تاسع من ربيع الأوّل فلانّه لا يصحّ لأنّ الحديث الذي رواه ابن بابويه عن الصادق عليه السّلام ضمن أنّ القتل كان في يوم تاسع ربيع الأوّل فكيف يصحّ تأويل أنّه يوم بلغ الخبر إليهم ،

انتهى كلامه. ويمكن أن يقال في تأويل الخبر أنّ الأئمّة عليهم السّلام أبدلوا ثواب التعظيم والسرور بسبب قتل من قتل لأشياعهم إلى يوم تاسع من ربيع الأوّل من باب التقية، والله أعلم. وقد طبع عن العلّامة الخبير محمّد باقر المجلسيّ رحمه الله لتحقيق المطلب رسالة فارسيّة بعنوان : «تاريخ قتل عمر بن الخطّاب»

وقال عن رسول الله صـلّى الله عليه و آله : إنّه ليهجر – أي يهـذي – وذلك لما قال صـلى الله عليه و آله في مرض موته: «أتوني بدواة وكتف أكتب ما لا تضلّون بعدي» ، فقال عمر : حسبنا كتاب الله إنّه ليهجر (1) .

ص: 134

1- انظر مسند أحمد 1: 324 و 336، صحيح البخاريّ 5 : 137 و 7: 9، صحيح مسلم 5: 76 ، السقيفة وفدك : 76

وشـهد لأهل الشورى بالجنّـة والرضا من رسول الله ثمّ أحضـرهم وذكر لكل واحـد منهم عيباً، وقال عن عليّ: إنّ فيك دعابـة، أمّا والله لإن ولّيتهم لتحملنّهم على المحجّة البيضاء، والحقّ الواضح (1).

ثمّ أمر لأبي طلحة الأنصاريّ مع خمسـين من الأنصار أن يحمل سنّة على التشاور والاتّفاق، فإن اتّفق خمسة وأبى واحد فاضرب عنقه، وكذا الاثنان والثلاثة الذين ليس فيهم عبد الرحمن، وإن مضـى ثلاثة أيّام ولم يتّفقوا على واحد فليضـرب أعناق الجميع ودع المسـلمين وشأنهم . (2)

وفي ذلك مثالب كثيرة يعرفها من كان له نظر وفكر (3).

وأمّا الثالث: فولّي على أن يعمل بسيرة الشيخين وعلى الكتاب والسنّة (4) ولم يفعل واستعمل الوليد بن عقبة (5) حتّى شرب الخمر وسكر ودخل عليه من نزع خاتمه وصلّى وهو سكران ثمّ التفت وقال أزيدكم، فقالوا: لا قد صلّينا صلاتنا (6).

1- انظر: شرح نهج البلاغة 1: 186

2- انظر: شرح نهج البلاغة 1: 187

3- وقـد خرج من عند العلماء قديماً وجديداً كتباً كثيرة في هذا المجال تتضـمّن الأحاديث والأخبار قطعت لنا بالبرائة ممّن غصب الإمامة، وهذه الكتب مثل : مثالب النواصب لابن شـهر آشوب، رشح الولاء في شـرح الدعاء لأبي السـعادات الأصبهانيّ، المجلّد الثامن من الطبع الحجري من كتاب بحار الأنوار المعروف بـ: « مطاعن البحار»، نفحات اللاهوت للمحقّق الكركيّ، الحجّة في شـرح دعاء صنمي قريش لعيسـى بن عليّ الأـردبيليّ (مخطوط)، مجمع الفضائـل لارباب القبائـح للهزار جريبيّ، من حياة الخليفـة عمر بن الخطّاب لعبـد الرحمن البكريّ وغيرها من الكتب

4- انظر : شرح نهج البلاغة 1: 194 و 12 : 273 ، المحصول للرازيّ 6: 131

5- هو الوليـد بن عقبة بن أبي معيط الذي بعثه رسول الله صـلى الله عليه و آله إلى بني المصـطلق من خزاعة ونزلت بحقّه آية «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بنبأ فَتَبَيَّنُوا» لما أتى بأخبار كاذبة لرسول الله صلى الله عليه و آله [الطبقات الكبرى 2: 161]

6- انظر: مسند أحمد 1: 144 ، صحيح مسلم 5: 126، معرفة السنن والآثار للبيهقيّ 6: 459، الاستيعاب 4: 1556 ، شرح نهج البلاغة 17: 229

واستعمل سعيد بن العاص على الكوفة حتّى ظهر منه ما لأجله أخرج (1) . واستعمل عبد الله بن أبي سرح (2) على مصر فلمّا تظلّموا منه صرفه عنهم وولّى محمّد بن أبي بكر ثمّ كتب إلى عبد الله أن استمرّ على ولايتك (3)، وقيل: إنّه كتب بقتل محمّد بن أبي بكر فظفر بالكتاب وجرى عليه ما جرى (4).

وأعطى الحكم بن العاص مائة ألف بعد ما ردّه، وكان طريد رسول الله ولم (5) يردّه أبو بكر ولا عمر (6).

وأعطى أقاربه من مال المسلمين ما لا يجوز إعطاؤه (7).

وأقطع الحارث بن الحكم (8) موضع سوق بالمدينة يُعرف بمهزور (9)، وكان رسول الله قد تصدّق به على المسلمين (10) .

وأقطع مروان فدكاً ملك فاطمة عليهاالسّلام (11) .

واذى كبار الصحابة، فضرب ابن مسعود حتّى كسر أضلاعه، وأحرق

1- انظر: المصنّف لابن أبي شيبة 8: 616 ، تاريخ مدينة دمشق 21: 124 ، وحكاه العلّامة في كشف المراد : 515 وفي طبعة (تحقيق الزنجانيّ) : 405 وفي طبعة (تحقيق السبحانيّ): 211

2- في النسختين (سويج) وما أثبتناه من هامش «ش» وهو الصحيح

3- انظر تاريخ ابن خلدون 2: 128

4- انظر: شرح نهج البلاغة 13: 12 ، البداية والنهاية 7: 196

5- قوله : (لم) سقط من «د»

6- انظر: شرح نهج البلاغة 13: 31 المعارف لابن قتيبة : 353 ، تاريخ اليعقوبيّ 2: 164 ، وقد اشتهرت مقولة رسول الله صلى الله عليه و آله فيه وفي أبيه : «اللّهمّ العن الوزغ بن الوزغ»

7- انظر : شرح نهج البلاغة 1: 199 و 3: 7 و 36

8- هو الحارث بن الحكم بن أبي العاص بن أميّة بن عبد شمس الأُمويّ أخو مروان [تاريخ مدينة دمشق 11: 412]

9- شرح نهج البلاغة 1 : 66 ، بهروز ومهزور وادي بني قريظة بالمدينة وكان خصباً

10- انظر: العقد الفريد 5: 35، شرح نهج البلاغة 1: 198

11- انظر: السنن الكبرى 6 : 301، شرح نهج البلاغة 1: 66

مصحفه (1) ، وضرب عمّاراً حتّى أصابه فتق (2) ، ونفى أبو ذرّ بعد ما ضربه (3) (4) ولبس خاتم ذهب وجعل على بابه حُجّاباً، وبالجملة أحدث أُموراً كثيرة منكرة حتّى أنّ أهل البصرة والكوفة ومصر اجتمعوا عليه وحاصروه وقتلوه بعد ما أوردوا عليه أحداثه، وكبار الصحابة لم يعينوه بل خذلوه، ودلّت القرائن على أنّهم راضون بماجرى عليه حتّى أنّ عليّاً عليه السّلام قال: «الله قتله وأنا معه» أي مع الله ، ولم يدفن إلا بعد ثلاثة أيام (5).

وإذا كان حال هذه الثلاثة كذلك فكيف يجوز لمسلم (6) اعتقاد إمامتهم وأنّهم نوّاب الله في أرضه، ولا يجوز فى العقل والنقل أن يكون خلفاء الله فسقة ولا ظلمة ، بل تجب عصمتهم لقيامهم مقام النبيّ صلّى الله عليه و آله ، وإذاً (7) بطل ما تعتقده أهل السنّة من خلافة الثلاثة وخلافة العبّاس وما خرج عن الإماميّة. وصّح قول النبيّ صلى الله عليه و آله «افترقت أُمّة أخي موسى على إحدى وسبعين فرقة؛ فرقة واحدة ناجية والباقي في النار، وافترقت أُمّة أخي عيسى على اثنين وسبعين فرقة؛ فرقة واحدة ناجية والباقي في النار، وستفترق أُمّتي على ثلاث وسبعين فرقه؛ فرقة واحدة ناجية والباقي في النار» (8).

1- انظر: شرح نهج البلاغة 1: 199 و 3: 40، الشافي في الإمامة 4: 279 نهج الحقّ 1: 295

2- انظر : شرح نهج البلاغة 3: 50، الشافي في الإمامة 4: 291 نهج الحقّ 1 : 297

3- فى «د»: (ضرب)

4- انظر : شرح نهج البلاغة 1: 198 و 3: 40. وحكى كلّ هذا العلّامة في كشف المراد : 516 وفي طبعة (تحقيق الزنجانيّ): 406 وفي طبعة (تحقيق السبحانيّ): 212

5- انظر: المصنّف لابن أبي شيبة الكوفيّ 8: 684 و 685 ، صحيح ابن حبّان 2: 337، شرح نهج البلاغة 2: 128 و 3: 62 و 66 و 7: 74

6- فى «ش»: (للمسلم)

7- فى «ش» : (وإذ)

8- انظر سنن الدارميّ 2: 241 ، تهذيب تاريخ مدينة دمشق 4: 118 ، الأحكام للآمديّ 4: 227 ، الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف: 381، بحار الأنوار 10: 114

ولا ـ شكّ أنّ أهل البيت فرقة من هذه الثلاثة وسبعين ولا يجوز أن يكونوا من الفرق الهالكة إجماعاً لما دلّ عليه البراهين من عصمتهم وطهارتهم وشرف أُصولهم وفضلهم وعلمهم وزهدهم والنصّ على إمامتهم وظهور كراماتهم ، فيقي ما عداهم من الفرق الهالكة قطعاً .

ولنا هنا رسالة حسنة سمّيناها ب_: «الرسالة المُهدية إلى مذهب الإماميّة» مشتملة على أربعين دليلاً: عشرين منها دالّة على أنّ مذهب الإماميّة الذي يجب على كلّ عاقل أن يختاره ويرتضيه لنفسه، ويقتدي بالأئمّة من آل محمّد، ويخالف من ارتكب غير طريقهم وتمسّك بغير شريعتهم، وعشرين دالة على أنّ أمير المؤمنين عليّ عليه السّلام أفضل من جميع الأنبياء والأولياء والملائكة ما عدا رسول الله صلى الله عليه و آله فإنّ له الفضل على جميع خلق الله كما دلّ القرآن والأثر وحصل عليه الإجماع من كافّة البشر؛ فمن أرادها وقف عليها (1).

1- وقد صنّف في أفضليّته عليه السّلام جمع كثير من العلماء والمحدّثين، وذلك مثل : أبي الحسن عليّ بن عيسى الرّمانيّ، أبي عبد الله البصريّ، الصاحب بن عبّاد، الشيخ المفيد، الشريف المرتضى، أبي الفتح الكراجكيّ ، حسن بن سليمان الحلّيّ، السيّد ولي الله الحسينيّ، العلّامة المجلسيّ ومحمّد كاظم الهزار جريبيّ رحمهم الله

المعراج الخامس في المعاد

اشارة

ص: 139

أصل [في إمكان إعدام العالم]

العالم ممكن ، وكلّ ممكن يجوز ،عـدمه، فهذا العالم يجوز عدمه، والمقدّمتان تقدّمتا، ولأنّه لو امتنع فإن كان لذاته لزم الوجوب وهو باطل، وإن كان لغيره كان جائزاً نظراً إلى ذاته. ومنع الحكماء (1) ضعيف.

وهل يقع هـذا الجائز؟ منع أبو الحسـين (2) (3) وإلّا لمـا أُعيـد واللازم باطل بالإجماع على وقوع المعاد، وبيان الملازمـة بامتناع إعادة المعدوم كما يجيء، وجوّزه (4)آخرون لقوله تعالى: «كُلُّ شَيْءٍ هَالِكُ» (5) وأوّله (6) بخروجه

1- حكاه عن الفلاسفة العلّامة في معارج الفهم : 563 ، وقال : ذهب جمهور الفلاسفة إلى أنّ العالم ممكن الذائه واجب لغيره، وإنّ ذلك الغير يستحيل عدمه ، فالعالم يستحيل عدمه استحالة بالنظر إلى الغير

2- أبو الحسـين في كتب الكلاـم ينصـرف إلى أبي الحسـين البصـريّ المعتزليّ محمّـد بن عليّ بن الطيب، الساكن ببغـداد والـدارس فيها، والمتوفّى فيها سنة 436 هجريّة، والمدفون في مقبرة الشونيزيّ [تاريخ بغداد 3: 10 ، وفيات الأعيان 4: 271]

3- حكاه عن أبي الحسين البصريّ العلّامة في معارج الفهم : 565

4- في «ش»: (جوزوه)

5- القصص : 88

6- في «د» : (وأنّ له)

عن (1) الانتفاع (2) ، ويجوز انحراف (3) الأفلاك وانتشار الكواكب لأنّها ممكنة، والنقل متواتر بها والعدم بالفاعل المختار لا بطريان الضدّ الذي هو الفناء، وأنّه عرض قائم بنفسه تعدم به الجواهر ثمّ يعدم لذاته ؛ فأبو هاشم فناء واحد، وأبو عليّ كلّ جوهر له (4) فناء (5)، وهذا باطل لاستحالة عرض لا في محلّ. وقول الكعبيّ (6): قائم بالمحلّ (7) باطل أيضاً لأنّه يفتقر إلى الجوهر، فلو افتقر هو إليه دار.

أصل [في إعادة المعدوم وامتناعه]

المحقّقون على امتناع إعادة المعدوم وادّعوا الضرورة (8) لأنّ ما عدم لم يبق له هوية يشار إليها فيحكم عليها بصحّة العود مع أنّ الحكم على الشيء مشروط بتحقيق ماهيّته، ولو أُعيد بعينه لزم تخلّل العدم بين الشيء ونفسه وهو محال. وبيانه: أنّ الوجود الثانى إن كان هو الأوّل فهو ما قلناه، وإن كان غيره فهو ما طلبناه.

وقالت نفاة الأشاعرة بإعادته وإلّا لخرج عن الإمكان إلى الامتناع وهو باطل

1- في «د»: (على)

2- حكى العلّامة في معارج الفهم : 566 عن المانعين أنّهم قالوا: إنّ الهلاك هو الخروج عن الانتفاع

3- في «ش»: (انحراق)

4- قوله : (له) ليس في «د»

5- حكاه المحقّق في المسلك في أُصول الدين: 131، والعلّامة في معارج الفهم : 571

6- هو عبد الله بن أحمد الكعبيّ تلميذ أبي الحسين الخيّاط من معتزلة بغداد، أصله من بلخ وعاش في بغداد ثمّ رجع إلى بلخ، توفّي سنة 319 هجريّة [طبقات المعتزلة : 88]

7- حكاه المحقّق في المسلك في أُصول الدين: 131 ، والعلّامة في معارج الفهم : 571

8- حكاه ابن ميثم في قواعد المرام : 147 والإيجي في المواقف 3:466 عن الفلاسفة

لما ثبت من إمكانه الذاتي (1).

أصل [في إدراك النفس]

قالت الحكماء : الإنسان جوهر مجرّد لأنّ هنا معلومات غير منقسمة والعلم بها غير منقسم فمحلّ العلم غير منقسم، وكلّ جسم أو جسمانيّ منقسم، ينتج أنّ محلّ العلم ليس جسماً ولا جسمانيّاً فيكون جوهراً مجرّداً ومحلّه النفس الإنسانيّة فتكون النفس عبارة عن الجوهر المجرّد وهو المطلوب (2).

أمّا الأُولى فلأنّ واجب الوجود والنقطة والوحدة معلومتان غير منقسمة.

وأمّا الثانية أنّ العلم بهذا المعلوم غير منقسم لأنّه لو انقسم لكان جزؤه، إمّا أن يكون علماً بذلك المعلوم أم لا ؛ فمن الأوّل يلزم مساواة الجزء للكلّ وهو باطل، وإن كان الثاني فعند اجتماع الأجزاء إمّا أن يحصل أمراً زائداً على الأجزاء يحصل به العلم بالمعلوم أو لا؛ فإن حصل فذلك الحاصل هو العلم بالحقيقة، إذ بوجوده يوجد المعلوم وبعدمه ينتفي، فإمّا أن يكون حاصلاً من الأجزاء أو من غيرها، فإن كان حاصلاً من الأجزاء كانت فاعلة له فيكون التركيب في فاعل العلم لا فيه، وإن لم يكن حاصلاً من الأجزاء كان التركيب في قابل العلم فهو في الأجزاء لا في العلم، وإن لم يكن أمراً زائداً لم يكن ذلك علماً بالمعلوم وقد فرض.

وأمّا الثالثة أعنى كون محلّ العلم غير منقسم لأنّه لو انقسم لا يخلو إمّا أن يكون العلم حالّاً في كلّ جزء منه أو في بعضه؛ فإن كان حالّاً في جزء منه لم يكن حالاً

1- حكاه في شرح المقاصد 5 : 84 عن منكري الأشاعرة

2- انظر: الشفاء (الطبيعيّات) 2 : 14 ، وحكاه عن الحكماء العلّامة في مناهج اليقين : 227 وفي طبعه (تحقيق الأنصاريّ) : 138 ، ومعارج الفهم : 534 و 535

فيه بل في بعضه وقد فرض حلوله فيه، وإن كان حالاّ في كل جزء من أجزائه يلزم حلول العرض الواحد في محالّ متعدّدة وهو باطل.

وأمّا الرابعة فإنّ كلّ جسم و جسمانيّ منقسم وهو بناء على نفي الجزء الذي لا يتجزّى فلا يكون محلّ العلم جسماً ولا جسمانيّاً فيكون مجرّداً.

وقال المتكلّمون إنّ الإنسان عبارة عن أجزاء أصليّة لا يتطرّق إليها الزيادة والنقصان (1) ، وهو الأقرب، لأنّا نحكم على ذواتنا بأحكام صادقة كالقدرة والعلم وغير ذلك، وليس المحكوم عليه هو المجرّد وإلّا لما أمكن تحصيل الأحكام المذكورة إلّا من عالم به وليس الأمر كذلك فإنّ كثيراً من العوام يحكم بها ولم يتصوّر المجرّد ولم يشعر به فيكون غيره، وليس هو هذا الهيكل المحسوس (2) لتغيّره وتبدّله ، وكلّ واحدٍ يعرف أنّه (3) ذاته لم يزد ولم ينقص ولم يتغيّر فيكون عبارة عن أجزاء أصليّة، ولأنّه لمّا كان مُدرك الجزئيّات جسماً كان مدرك الكلّيّات جسماً ، والمقدّم حقّ باعتراف الحكماء فالتالي مثله.

وبيان الشرطيّة : أنّا نحكم على زيد بالإنسانيّة، والحاكم على الشيء مدرك له، فالنفس مدركة للجزئيّات فتكون جسماً ، ولأنّ ما عدا هذين القولين ضعيف جدّاً، وإذا بطل الأوّل ثبت الثاني وهو المطلوب.

أصل [في المعاد الجسماني]

المعاد الجسماني حقّ لأنّ الأجسام ممكنة لما تقدّم، وثبت أنّه تعالى قادرٌ على

1- انظر المباحث المشرقيّة للرازي 2: 350، واعتبره العلّامة في معارج الفهم : 534 ثاني الأقوال في النفس

2- الذي ذهب إليه المعتزلة كما هو المحكيّ عنهم في المباحث المشرقيّة 2: 350 ومعارج الفهم : 534

3- قوله : (أنّه) لم يرد في «د»

كلّ ممكن، وعالم بكمّيّة الأجزاء وكيفيّة ترتيبها، والصادق الشارع قد أخبر بها متواتراً، ولأنّه لولاه لقبح التكليف المستلزم للجزاء لما تقدّم من أنّ التكليف حسن واجب، والجزاء أيضاً، وإلّا لزم الظلم عليه تعالى، وهو محال، فيجب أن يكون المعاد حقّاً لأنّ المطيع والعاصي يدركهما الموت من غير أن يصل إلى أحدهما ما يستحقّ ، فلو لم يحشر ليوصل إليهما الجزاء لزم بطلانه، وهو محال .

أصل [في أنّ الجنّة والنار مخلوقتان]

الجنّة والنار مخلوقتان الآن لقوله تعالى: «جَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ» (1)شبه عرضها بعرضها وإلّا لزم كون الجنّة نفس السماوات والأرض (2)، ثمّ أخبر تعالى عن إعدادها وتهيّئها بلفظ الماضي فتكون الآن واقعة، ولأنّه أخبر عن إسكان آدم الجنّة وإخراجه منها (3).

وأمّا النار فلقوله تعالى : «أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ» (4) والتقرير كما سبق . ومنع أبو هاشم والقاضي (5) عبد الجبّار (6) ضعيف .

1- آل عمران : 133

2- قوله : (والأرض) لم يرد في «د»

3- قوله تعالى في الآية 35 و 36 من سورة البقرة «وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ * فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ»

4- البقرة: 24

5- في «ش» زيادة: (و)

6- حكاه عنهما في تلخيص المحصّل : 395، والعلّامة في معارج الفهم : 572، والتفتازانيّ في شرح المقاصد 5 : 107

[عذاب القبر]

وعذاب القبر حقّ لأنه لطف مقرّب، ولقوله تعالى: «النّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوّاً وَعَشِيّاً وَيَوْمَ تَقُومُ السّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدّ الْعَذَابِ» (1) وهو صريح في وقوع تعذيب بعد الموت وقبل البعث، وقوله تعالى عن قوم نوح: «أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَاراً» (2) أتى بفاء التعقيب عقب الإغراق فيكون إدخالهم النار عقيب الإغراق وهو قبل يوم القيامة وذلك عذاب القبر.

ومنع ضرار (3) وجماعة من المعتزلة عذاب القبر لقوله تعالى : «لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلّا الْمَوْتَةَ الأولى» (4) ولو عذّبهم في القبر لصاروا أحياءً فيه لأنّ تعذيب الجماد غير معقول، ولو صاروا أحياءً فيه لماتوا (5) مرّة أُخرى فلا تكون الموتة واحدة، ولقوله تعالى: «وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مّن فِي الْقُبُورِ» (6) وهو دليل على أنّ من في القبر ليس بحيّ (7).

وأُجيب عن الأوّل: أنّ نعيم الجنّة لا ينقطع بالموت كما انقطع نعيم الدنيا،

1- غافر : 46

2- نوح: 25

3- هو ضرار بن عمرو الغطفانيّ كان من كبار المعتزلة ثمّ خالفهم فكفروه وطردوه، وصنّف نحو ثلاثين كتاباً، بعضها في الردّ عليهم وعلى الخوارج مات نحو 190 هجريّة واليه تنسب الضراريّة، وفي طبقات المعتزلة : 72 قال أبو الحسن : سألت أبا علي عن عذاب القبر، فقال: سألت الشحام فقال: ما منّا - أي المعتزلة - أحد أنكره، وإنّما يحكى ذلك عن ضرار

4- الدخان : 56

5- في «ش»: (لما)

6- فاطر: 22

7- حكاه عنه المحقّق في المسلك في أُصول الدين: 139 والتفتازانيّ في شرح المقاصد 5 : 113

وإنّما قلنا ذلك لأنّ الله تعالى أحيى كثيراً من الناس في زمن الأنبياء ثمّ أماتهم ثانياً (1) ، فوجب حمل الآية على ما ذكرناه لإصالة عدم مجاز آخر.

وعن الثاني : أنّ عدم استماعهم لا يستلزم عدم إدراكهم لوجود مانع وهو القبر، أو أنّ المراد لا يقدر أن يسمع الجهّال استماعاً ينتفعون به لأنّه لمّا استعار للجهّال (2) اسم الأموات رشح ذلك بقوله : «مَنْ فِي الْقُبُورِ» لأنّ الأموات من شأنهم ذلك.

أصل [في الحساب والصراط والميزان]

الحساب والصراط والميزان وتطائر الكتب وإنطاق الجوارح وأحوال أهل الجنّة والنار أُمور ممكنة أخبر الصادق بوقوعها (3) فتكون حقّاً وإلّا لخرج عن كونه صادقاً ؛ هذا خلف.

فالحساب إيقاف العبد على أعماله الصالحة والطالحة .

والصراط دنيويّ وهو ما قصر عن العلوّ وارتفع عن التقصير واستقام، ولم يعدل إلى شيء من الباطل، وأُخرويّ وهو المراد هنا، فقيل: إنّه جسر بين الجنّة والنار (4)، وقيل: الأعمال الرديّة التي يسأل عنها ويؤاخذ بها (5).

1- كما في قصّة إحياء عيسى بن مريم عليه السّلام يحيى بن زكريّا المذكورة في الكافي 3: 37/260 وقصّة أُخرى في زمان بني إسرائيل في الثاقب في المناقب : 257/306

2- قوله : (استماعاً ينتفعون به لأنّه لما استعار للجهال) لم يرد في «ش»

3- قد ألف السيّد هاشم البحرانيّ المتوفّى سنة 1107 هجريّة كتاباً في هذا الشأن وجمع فيه روايات الجنّة والنار والصراط سماه معالم الزلفي

4- حكى ذلك بلفظ : «قيل» الفاضل المقداد في اللوامع الإلهية : 426

5- حكى ذلك بلفظ : «قيل» الفاضل المقداد في اللوامع الإلهية : 426

وأمّا الميزان فالمشـهور أن يوزن صـحائف الأعمال، وقيل: هو العـدل في القضاء (1)، وقيل : ملك يقابل الحسـنات بالسيّئات (2) ، وباقى المعاني ظاهر .

أصل

النقل الشريف دلّ على أنّ جميع المخلوقات الحيوانيّة تحشر لقوله تعالى: «وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ» إلى قوله: «ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ» (3) فالذي عليه حقّ أو له حق تجب بعثته عقلاً وما عدا ذلك يجوز عقلاً ويجب نقلاً .

أصل [في الوعد والوعيد]

الوعد إخبار بوصول نفع أو دفع ضرر من المخبر مستقبلاً، والوعيد إخبار بوصول ضرر أو فوات نفع كذلك ، والمدح هو قول منبئ عن تعظيم حال الغير مع القصد، والذمّ قول منبئ عن اتّضاع حال الغير كذلك، والثواب نفع خالص مسـتحقّ مقارن للتعظيم والإجلال، والعقاب ضرر مسـتحقّ مقارن للاستحقاق والإهانة، ويستحقّ المدح والثواب بفعل الواجب لوجوبه ، والندب لندبه ، أو (4) لوجههما، وترك القبيح لقبحه أو لوجه ،قبحه، وترك المكروه كذلك، ويُستحقّ الذمّ والعقاب بفعل القبيح والإخلال بالواجب.

1- حكى ذلك بلفظ : «قيل» الفاضل المقداد في اللوامع الإلهيّة : 42

2- انظر: مجمع البيان 4: 220 ذيل الآية : «وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ»

3- الأنعام: 38

4- في «د»: (و)

أصل [في الثواب والعقاب]

الطاعـة علّة في اسـتحقاق الثواب إذا كانت شاقّة لأنّها مشـقّة أُلزم المكلّف بها ، فلو لـم يكن في مقابلها نفع لزم الظلم والمقدّمتان ظاهرتان، والمعصـية علّة لاستحقاق العقاب إذا كان تركها شاقّاً (1) لاشـتمالها على اللطفيّة، واللطف واجب كما تقدّم، وأمّا الأُولى فلأنّ المكلّف إذا عرف اسـتحقاق العقـاب على المعصـية يبعـد من فعلها وهو ظاهر ، ولدلالـة السـمع في البابين بقوله تعالى: «جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» (2) وخلاف الأشعريّة (3) ضعيف بناءاً على أنّه لا فاعل إلّا الله، وأنّه لا حكم (4) عليه، وقد أبطلناهما .

وقال البلخيّ : إنّ الطاعة وقعت شـكراً لإنعام عظيم فلا يسـتحقّ فاعلها شيئاً، والثواب تفضّل (5) وأُجيب بأنّه يقبح في الشاهد أن ينعم على غيره ثمّ يكلّفه ويوجب عليه شكره ولا يعوّضه ولا يثيبه فلا ينسب إلى أكرم الأكرمين.

أصل [في دوام الثواب والعقاب]

العلم بدوام العقاب والثواب عقليّ لأنّ ذلك باعث للعبد على فعل الطاعة

1- فى النسختين : (شاق)

2- الأحقاف: 14 ، الواقعة : 24 . وفي «ش»: «جزاءٌ لما كنتم تعلمون»

3- حكاه في قواعد المرام : 158 والتفتازانيّ في شرح المقاصد 5 : 126 وانظر شرح المواقف 306:8

4- في «ش» : (حاكم)

5- حكاه في قواعد المرام: 158، شرح المقاصد 5: 126، مناهج اليقين: 505 وفي طبعة (الأنصاريّ): 346

وترك المعصـية، فيكون لطفاً، وهو واجب، ولأنّ فاعلهما إذا لم يظهر منه نـدم اسـتحقّ المـدح على الطاعة والذمّ على المعصـية دائماً فكذا استحقاق الثواب والعقاب دائماً ، لأنّ دوام إحدى المعلولين يستلزم دوام الآخر لأنّ العلّة تكون دائمة.

ويجب أن يكونا خالصـين من شوائب الضدّ ؛ أمّا الثواب فلأنّه لو لم يكن خالصاً لكان أنقص من درجة التفضّل والعوض، لأنّا نوجب فيهما خلوّهما اتّفاقاً ، فلو لم يكونا كذلك لكان أنقص وهو باطل، ولأنّ ذلك أشدّ في اللطفيّة فيكونا خاليين من الشوائب وهو المطلوب.

ويجوز توقّف الثواب على شـرط ، وكـذا العقاب وإلّا لاسـتحقّ العارف بالله الجاهل بالنبيّ الثواب، وهو باطل إجماعاً. بيان ذلك: أنّ طاعة الله تعالى مسـتقلّة بنفسـها فتكون موجبة للثواب؛ هذا خلف لأنّ الإجماع على أنّ العارف بالله الجاهل بالنبيّ لا يستحقّ ثواباً فهو مشروط بالموافاة وهو بقاؤه على الأُمور المعتبرة إلى حين الموت.

أصل [في استحقاق الثواب والعقاب معاً]

الحقّ عندنا يجوز استحقاق الثواب والعقاب معاً، ويوصلان على التعاقب للمؤمن الفاسق لما تقدّم أنّ الطاعة والمعصية سببان في استحقاق الثواب والعقاب، فلا يجوز اجتماعهما دفعة لتنافيهما ، ولا خلوّه عنهما لاستحقاقهما ولا استحقاق الثواب أوّلاً ثمّ العقاب فبقى العكس وهو استحقاق العقاب أوّلاً ثمّ الثواب لأنّ استحقاق الثواب أوّلاً ثمّ العقاب خلاف الإجماع، فبقي القسم الرابع وهو المطلوب.

أصل [في الإيمان والكفر والنفاق والفسق]

الإيمان لغة التصديق (1) ، وعرفاً التصـديق بجميع ما جاء به النبيّ (2) في كلّ ما علم به ضـرورة مجيئه (3)، نعم الإقرار باللسان كاشف ، والأعمال ثمرات فلا يقبل الزيادة والنقصان .

والكفر لغة الستر (4)، وعرفاً إنكار ما علم بالضـرورة مجيء الرسول به فقـد يكون من المسـلمين وهو خمسـة : الغلاة (5) والمجسّمة (6) والمشبّهة (7) والخوارج (8) ومنكر ما أجمع عليه كالصـلاة والزكاة، ومنكر النصّ المتواتر على إمامة أمير المؤمنين أو ما ثبت بطريق يعتقد صحّته (9) ، وكـذا سابّ أحـد الأئمّة الذين اجتمعت الإماميّة على عصـمتهم وطهارتهم، ومن إذا نسب إلى أهل البيت فضـيلة كرهها وإذا نسب (10) إليهم شـيئاً من النقص فرح بفعل ذلك، وكـذا أذيّة الشـيعة لأجل ولايتهم لأهل بيت رسول الله ، أمّا القائل بالفضـيلة والتقدمة لشبه

1- انظر: الصحاح 5: 2071، النهاية 1: 69

2- في «د»: (الرسول)

3- حكاه ابن نجيم المصريّ في البحر الرائق 5 : 202، والإيجيّ في المواقف 3: 541 والطبرسيّ في مجمع البيان 9: 264

4- انظر: الصحاح 2 : 807، النهاية 4: 187

5- انظر: الملل والنحل 1: 152

6- وهم جماعة من الحنابلة ولينظر المطالب العالية في العلم الإلهي 26:1

7- انظر: الملل والنحل 1: 105

8- الملل والنحل 173:1

9- فى «د»: (صحّة)

10- قوله : (إلى أهل) إلى هنا سقط من «د»

التقليد وهو عاجز عن النظر في (1) الأدلّة غير معاند فالأقرب الحكم بفسقه. والنفاق لغة إبطان الشخص خلاف ما يظهر (2)، وعرفاً إظهار الإيمان وإبطان الكفر.

والفسق لغة الخروج (3)، وعرفاً الخروج عن طاعة الله مع الإيمان، ففاعل الكبيرة مؤمن لتصديقه والخوارج [أنّه] كافر (4) ، والحسن البصريّ (5) [أنّه] منافق (6)، والمعتزلة له منزلة بين المنزلتين (7) والحقّ الأوّل.

وحكم المؤمن في الدنيا المدح والتعظيم والمناكحة والموارثة والغسل والصلاة والدفن في مقابر المسلمين وفي الآخرة استحقاق الثواب الدائم للإجماع، وأطفالهم تابعون.

وحكم الكافر ضدّ ما تقدّم في الدنيا والآخرة، وقد دلّ الإجماع والقرآن على تخليدهم . وأمّا أطفالهم فالحقّ أنّ عقابهم قبيح لا يفعله الحكيم لعدم التكليف، ويجوز التفضّل لعموم «رَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلّ شَيْءٍ» (8).

وللمرتدّ أحكام وجوب القتل إن كان عن فطرة، ولا تقبل توبته ظاهراً، وفي قبولها باطناً وجه قويّ، وعن ملّة لا يقتل بل يستتاب؛ فإن تاب وإلّا قُتل. والمرأة

1- في «د»: (و)

2- انظر: الفروق اللغويّة لأبي هلال : 547 ، معجم مقاييس اللغة 5: 455

3- الصحاح 4: 1543

4- حكاه عنهم الإيجيّ في المواقف 3: 548

5- هو الحسن بن يسار البصريّ، المولود سنة 21 للهجرة والمتوفّى سنة 110 للهجرة وكان يرسل كثيرا ويدلس، وكان يروي عن جماعة لم يسمع منهم من تلاميذه ابن أبي العوجاء [الوافي بالوفيات 12: 190]

6- حكاه عنه الإيجيّ في المواقف 3: 548

7- انظر شرح نهج البلاغة 7 : 184 ، و 9: 208، وحكاه عنهم الإيجيّ في المواقف 3: 548

8- الأعراف : 156

لا تُقتل مطلقاً بل تحبس وتضرب أوقات الصلوات. وقاتل المرتدّ الإمام أو نائبه، فلو بادر غيرهما أثم.

وتمنع الردّة قبول الجزية وصحّة النكاح لكافرة أو مسلمة، وحلّ الذبيحة والإرقاق، والحكم بنجاسته فلا يغسّل ولا يكفّن ولا يدفن بين المسلمين ولا بين الكفّار ، ولا يدرأ عنه غرامة المتلفات، ولا عقوبة الجنايات، وأمّا ماله فيخرج عنه إلى الوارث إن كان عن فطرة، وتقضى منه ديونه ولا ينفق عليه منه إذا فات السلطان، وإن كان عن ملّة حجر عليه ولم يزل ملكه ويدخل في ملكه المتجدّدات وينفق عليه مادام حيّاً، وكذا من تجب نفقته عليه، ولهما أحكام كثيرة هي بالفقه أنسب .

والمنافق إن أظهر الإسلام عومل بأحكامه في الدنيا.

وحكم الفاسق المدح له على إيمانه والذمّ له على عصيانه؛ فهو ممدوح مذموم باعتبارين، وأمّا الآخرة فإن كانت صغيرة فهي مغفورة إجماعاً، وإن كانت كبيرةً فإن مات ولم يتب فقالت المرجئة (1) بعدم عقابه (2) وقطع الوعيديّة (3) بعقابه وتخليده (4)، وقالت أصحابنا: يجوز عقابه وعدمه لكن لو عوقب لكان عقابه منقطعاً (5). فقيل : إنّ الذنوب كلّها كبائر نظراً

1- فى الملل والنحل للشهرستانيّ 1: 139 بيان الإرجاء ومعانيه، ومنهم اليونسيّة والعسّانيّة : والثوبانيّة والتومنيّة والصالحيّة

2- قال السيّد المرتضى في رسائله 2 : 284 المرجئة هم الواقفة في الفسّاق هل لهم عذاب أم لا؟

3- قال في تاج العروس 5 : 319 الوعيديّة فرقة من الخوارج أفرطوا في الوعيد فقالوا: بخلود الفسّاق في النار

4- حكاه عن الوعيديّة أبو الصلاح الحلبيّ في الكافي : 479 والرازيّ في تفسيره 2: 34 و 143 والغزاليّ في المنخول: 209 والعلّامة في كشف المراد في طبعة (تحقيق الأمليّ): 563 وفي طبعة (تحقيق الزنجانيّ) : 442 وفي طبعة (تحقيق السبحانيّ): 280

5- انظر: المسلك في أُصول الدين: 142، كشف المراد في طبعة (تحقيق الأمليّ): 573 وفي طبعة (تحقيق الزنجانيّ): 450 وفي طبعة (تحقيق السبحانيّ): 297

لاشتراكها (1) في المخالفة (2)، وإنّما سمّي بعضها صغيراً بالنسبة إلى ما فوقه كالقبلة فإنّها صغيرة بالنسبة إلى الزنا وكبيرة بالنسبة إلى النظرة.

وقيل : الكبيرة ما توعّد عليه بالنار (3) ، فبعض عدّ سبعة (4)، وبعض سبعين (5) .وقال ابن عبّاس : هي إلى سبعمائة أقرب، غير أنّه لا صغيرة مع إصرار، ولا كبيرة

استغفار (6) .

أصل [في التوبة]

التوبة واجبة لأنّها دافعة للخوف، وللأمر بها ، ووجوب قبولها تفضّل (7) . وقيل :

واجب (8) .

وهى العزم على ترك المعاودة مع الندم على المعصية (9)، وتجب من جميع الذنوب لما تقدّم، وتصحّ من قبيح دون قبيح وإلّا لم يصحّ الإتيان بواجب دون واجب واللازم باطل إجماعاً .

1- في «ش»: (إلى اشتراكها)

2- حكاه الثعالبي في تفسير 2 : 246

3- انظر: شرح الأُصول الخمسة : 632 وحكاه العلّامة في معارج الفهم : 575 عن المعتزلة

4- ورد بذلك رواية عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام في الكافي 2: 13/281، وسائل الشيعة 15: 325 /20643

5- انظر جامع البيان 5: 58

6- انظر مجمع البيان 3: 72، جامع البيان 5: 59، عمدة القاري للعينيّ 22: 88

7- انظر التبيان للطوسيّ 2: 49 و 567 ، مجمع البيان 3: 332، و 8: 428

8- حكاه عن المعتزلة في شرح المقاصد 5: 166

9- كما فى الوسيلة لابن حمزة: 231 ومختلف الشيعة للعلّامة 6: 411 ومفردات غريب القرآن للراغب : 76

وبيان الملازمـة بأنّه تجب التوبة عن القبيح لقبحه، وفعل الواجب لوجوبه، والاشتراك في العلّة يوجب المساواة في الحكم وسـقوط العقاب لـذاتها لا لكثرة ثوابها، ويجب أن ينـدم على القبيح لكونه قبيحاً، فإنّ من (1) تاب عن شـرب الخمر لإضرارها ببدنه غير تائب منها لقبحها ، فعلى هذا لو تاب من المعصية خوفاً من النار أو شوقاً إلى الجنّة (2) لم يكن تائباً إذا جعل ذلك هو الغاية فقط.

ثمّ القبيح إمّا من حقوق الله أو الآدمى:

والأوّل: إمّا فعل محرّم كالزنا والشرب للخمر (3) فيكفي الندم والعزم المتقدّمان، أو ترك واجب ؛ فإن لم يكن له وقت معيّن كالزكاة أتى به، وإن كان له وقت معيّن فإن سقط بخروجه كصلاة العيد كفى الندم، وإن لم يسقط وجب قضاؤه كالصلاة اليوميّة .

والثانى: إمّا أن يكون إضلالاً أو غيره، والأوّل يجب إرشاد من أضلّه، والثانى إن كان ممّا يوجب القصاص يجب الانقياد لمستحقّه ليستوفي أو يعفو و (4) إن كان مالاً يجب الإيصال إلى المسـتحقّ أو وارثه أو الاستيهاب، ومع التعـذّر العزم عليهما (5) عند المكنة وكذا حدّ القذف، وإن كان اغتياباً فإن بلغ المغتاب وجب النـدم والاعتـذار، وإن لم يبلغ كفى النـدم والعزم، ويكفي النـدم الإجمالي، وإن كان عارفا بـذنوبه وتعدادها والتوبة منها مفصلاً أنسب، ولا يجب تجديد التوبة عند الذكر وإن كان أكمل.

1- كلمة : (من) لم يرد في «د»

2- قوله : (لو تاب من المعصية) إلى هنا لم يرد في «د»

3- قوله : (للخمر) لم يرد في «د»

4- الواو لم يرد في «د»

5- في «د»: (عليها)

أصل [في الشفاعة]

الشفاعة من الرسول والأئمّة ثابتة للإجماع ، وقوله تعالى: «عَسىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُوداً» (1) قيل : هو مقام الشفاعة (2)، وقوله تعالى: «وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ» (3) واستغفاره واجب للأمر به فلا يردّ لقوله تعالى: «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى» (4) وهى لإسقاط المضارّ لا لزيادة الدرجات، وإلّا لكنّا شافعين فيه ولقوله صلّى الله عليه و آله: «ادّخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أُمّتي» (5).

والعفو جائز لأنّه إحسان وكلّ إحسان حسن، ولأنّه حقّه تعالى فجاز العفو عنه، وواقع لقوله تعالى: «وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ» (6) وقوله تعالى: «إِنَّ اللّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ» (7) وقوله تعالى: «يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِن رَحْمَةِ اللّهِ إِنَّ اللّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرحيم» (8) خرج الكفر بالإجماع فيبقى الباقي على حاله، ولأنّ المؤمن العاصي

1- الإسراء: 79

2- قال الطبرسيّ في تفسير مجمع البيان 6: 284 وقد أجمع المفسّرون على أنّ المقام المحمود هو مقام الشفاعة، وهو المقام الذي يشفع فيه للناس، وفي تفسير البغويّ 3: 130 المقام المحمود هو مقام الشفاعة

3- محمّد صلّى الله عليه و آله: 19

4- الضحى : 5

5- النكت في مقدّمات الأُصول للشيخ المفيد : 54 ، الكافي للحلبيّ : 469، الاقتصاد للطوسيّ : 127، التبيان للطوسيّ 1 : 213، المعجم الأوسط للطبراني 6: 106

6- الرعد 6

7- النساء : 48 و 116

8- الزمر: 53

أتى بأتمّ الطاعات وأعظمها ولم يأت بأعظم المعاصي وهو الكفر، فوجب ترجيح جانب وعده كما قال سيّد العابدين عليّ بن الحسين عليه وعلى آبائه وأبنائه الطاهرين أفضل الصلاة والسلام:

«يا ربّ إن كنت عصيتك فقد أطعتك في أُحبّ الأشياء إليك وهو التوحيد ، وإن لم أطعك لم أعصك في أبغض الأشياء إليك وهو الشرك» (1).

ولبعضهم شعر (2):

إن كانت الأعضاء خالفت الذي *** أُمرت به في سالف الأزمان

فسلوا الفؤاد عن الذي أودعتم *** فيه من التوحيد والإيمان

تجدوه قد أدّى الأمانة فيهما *** فهوه ما أخطاه بالجثمان (3)

والآن فلنقطع الكلام حامدين لله على آلائه العظام، شاكرين له على جميل بلائه وجزيل نعمائه في جميع الأقسام، ونسأله في موقف الخضوع والابتهال أن يجعلنا من أهل عفوه ورحمته ويدخلنا مع حزب محمّد صلى الله عليه و آله وذرّيّته، ويرسل علينا شابيب كرمه و ميازيب نعمته، ويسلك بنا إلى رياض معرفته مسالك أهل عنايته، وينوّر قلوبنا بأنوار الهداية إلى حقائق دقائق معرفته فهو المسؤول المجيب، فلا تفنى خزائن برّه وكرامته السميع القريب الذي لا تدرك عقول الأولياء كنه ذاته وحقيقته إنه بالإجابة جدير وهو نعم المولى ونعم النصير.

وقع الفراغ من تقرير مقاصدها وتحرير مراصدها وإبراز جواهرها من مكامنها،

1- أمالي الصدوق : 389 ح 12 (دعاء الإمام السجّاد عليه السّلام)

2- قوله : (شعر) لم يرد في «د»، قال الصفدي في الوافي بالوفيات 15: 288 في ذيل ترجمة علم الدين الشجاعيّ المنصوريّ وزير الديار المصريّة ما نصّه : ووجد بخط الشجاعيّ بعد موته من الكامل، وذكر الأبيات المذكورة في المتن

3- في المصدر : (فهبوا له ما زلّ بالأركان) بدل العجز الأخير

وإحراز دُرَرها في معادنها ضحوة نهار الاثنين، ثاني عشر ربيع الأول من شهور سنة خمس وثمانين وثمانمائة هجريّة على مشرّفها السلام، على يد مؤلّفها الذليل الحقير الضعيف (1) الفقير إلى الله الغنيّ الكبير العليّ القدير أحمد بن عليّ بن حسن بن محمّد (2) بن إسماعيل بن صالح ؛ أقلّ الناس جِرماً وأكثرهم جُرماً ، القليل عملاً ، الكثير زللاً ، اللويزاويّ (3) محتدّاً (4)، الكفعميّ (5) منشأ ، والأنصاريّ (6) مولداً ، الإماميّ مذهباً ، الجباعيّ (7) أباً ، أسكنه الله تعالى وجميع إخوانه المؤمنين في جوار الأئمّة المعصومين بمحمّد وآله الطاهرين، والحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيّد المرسلين محمّد وذرّيّته الأكرمين (8).

1- في «د»: (الصغير)

2- قوله: (بن محمّد) لم يرد في «د»

3- نسبة إلى اللويزة قرية في جبل عامل

4- يقال : حتد بالمكان يحتد أقام به وثبت، والمحتد الأصل، وفي لسان العرب: المحتد الأصل والطبع ، [انظر: الصحاح 2: 462 ، لسان العرب 3: 139]

5- نسبة إلى كفر عيما قريبة من ناحية الشقيف في جبل عامل [معجم البلدان 4: 149]

6- في «د» : (والأنصار) بدل من : (والأنصاريّ)، ويمكن أن تقرأ على ضعف : (والإفصار)

7- نسبة إلى جبع، ويقال: جباع قرية من قرى جبل عامل على رأس جبل عال، غاية في عذوبة الماء [أعيان الشيعة 2: 185]

8- جاءت في نهاية نسخة «د»: تمّت كتابة الرسالة المسماة بـ: «معارج الوصول إلى علم الأصول»، وصلى الله على محمد وآله أجمعين حرّره العبد الحقير الفقير المحتاج إلى رحمة الله الباري بها قال بن بها قال [كذا] بن شمس الدين الحسينيّ اللّهمّ اغفر له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات وصلّى الله على محمد وآله أجمعين. وفي نهاية نسخة «ش»: تمّت الرسالة المسماة بـ: «معراج الوصول إلى علم الأُصول» المنقولة من النسخة

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنيّة

فهرس الأحاديث

فهرس الآثار

فهرس الأعلام

فهرس الطوائف والقبائل والفرق

فهرس الأماكن والبلدان

فهرس الكتب الواردة في المتن

فهرس المصادر

فهرس المحتويات

ص: 159

فهرس الآيات القرآنية

الآية ... السورة/الآية ... الصفحة

«أُعِدّتْ لِلْكَافِرِينَ ...» ... البقرة: 24 ... 145

«أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَاراً ...» ... نوح: 25 ... 146

«أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمْ مَن ...» ... يونس: 35 ... 108

«إنَّ اللهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ ...» ... آل عمران : 33 ... 114

«إنّ اللهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ به...» ... النساء : 48 و 116 ... 156

«إنّمَا وَلِيُّكُمُ الله ...» ... المائدة: 55 ... 125

«إِنّي جَاعِلُكَ للنّاسِ إِمَاماً ...» ... البقرة: 124 ... 122

«أُولئِكَ الّذِينَ هَدَى اللّهُ فَبِهَدَاهُمُ اقْتَدِه ...» ... الأنعام: 90 ... 112

«بِهدَاهُمُ اقْتَدِة ...» ... الأنعام: 90 ... 113

«جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» ... الأحقاف : 14 و... ... 149

«جَنّةٍ عَرْضُهَا السّماوَاتُ وَالأَرْضُ ...» ... آل عمران: 133 ... 145

«رَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلّ شَيْ...» ... الأعراف : 156 ... 152

الآية ... السورة/الآية ... الصفحة

«سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ...» ... محمّد صلّى الله عليه و آله: 5 ... 88

«عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً محموداً ...» ... الإسراء : 79 ... 156

«فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ ...» ... محمّد صلّى الله عليه و آله: 4 ... 88

«فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً * يَرِثُنِي ...» ... مريم: 5-6 ... 129

«قَدَّرْنَاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ ...» ... النمل: 57 ... 87

«كُلِّ شَيْءٍ هَالِك ...» ... القصص : 88 ... 141

«لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ ...» ... الأنعام: 103 ... 78

«لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلّا الْمَوْتَةَ ...» ... الدخان : 56 ... 146

«لا يَعْصُونَ اللهَ ما أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ ...» ... التحريم : 6 ... 115

«لا يَنَالُ عَهْدِي الظّالِمِينَ» ... البقرة: 124 ... 122

«لن تراني ...» ... الأعراف : 143 ... 78

«لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتّى نَرَى...» ... البقرة : 55 ... 79

«ما يَأْتِيهِم مِن ذِكْرٍ مِن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ...» ... الأنبياء : 2 ... 68

«من في القبور» ... فاطر: 22 ... 147

«النّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوّاً وَعَشِيّاً وَيَوْمَ ...» ... غافر : 46 ... 146

«وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ» ... محمّد صلّى الله عليه و آله 9: 19 ... 156

وَإِنْ أَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنّ قِنْطاراً فَلَا ...» ... النساء : 20 ... 132

«وَإِنّ رَبّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنّاسِ عَلَى...» ... الرعد : 6 ... 156

«وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِك ...» ... الزخرف : 44 ... 68

«وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى ...» ... القيامة : 22 و 23 ... 79

«وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ...» ... الأحزاب: 40 ... 112

ص: 162

الآية ... السورة/الآية ... الصفحة

«وَقَدّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا ...» ... فصّلت: 10-12 ... 87

«وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَ تَعْبُدُوا إِلّا إِيّاهُ ...» ... الإسراء : 23 ... 87

«وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي ...» ... الإسراء : 4 ... 87

«وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ...» ... الزمر : 7 ... 90

«وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى» ... الضحى : 5 ... 156

«وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرّ ...» ... الأعراف : 143 ... 79

«وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ» ... الأنبياء : 107 ... 111

«وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ من فِي الْقُبُورِ» ... فاطر: 22 ... 146

«وَمَا مِن دَابّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا طائر يطير ...» ... الأنعام: 38 ... 148

«وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ ...» ... النمل : 16 ... 129

«هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِيناً ...» ... الأنعام: 161 ... 113

«يَا أَيُّهَا النّاسُ إِلى رَسُول الله...» ... الأعراف : 158 ... 111

«يَا عِبَادِيَ الّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ ...» ... الزمر: 53 ... 156

فهرس الأحاديث

الحديث ... القائل ... الصفحة

آتوني بدواة وكتف أكتب ما لا تضلّون بعدي ... رسول الله صلّى الله عليه و آله ... 134

آدم و من دونه تحت لوائي يوم القيامة ... رسول الله صلّى الله عليه و آله ... 112

ادّخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أُمّتي ... رسول الله صلّى الله عليه و آله ... 156

إذا جاءكم عنّي حديث فأعرضوه على كتاب الله... ... رسول الله صلّى الله عليه و آله ... 129

افترقت أُمّة أخي موسى على إحدى وسبعين فرقة ؛ فرقة ... رسول الله صلّى الله عليه و آله ... 137

أفضل الأعمال أحمزها ... رسول الله صلّى الله عليه و آله ... 114

الله قتله وأنا معه ... أميرالمؤمنين عليه السّلام ... 137

إنّ الله اطّلع إلى الأرض فاختارني منها فجعلني... ... رسول الله صلّى الله عليه و آله ... 124

إنّ المدينة لا تصلح إلّا بي أو بك ... رسول الله صلّى الله عليه و آله ... 125

أنا أشرف البشر ... رسول الله صلّى الله عليه و آله ... 112

أنا سيّد ولد آدم ... رسول الله صلّى الله عليه و آله ... 112

أنت الخليفة من بعدي ... رسول الله صلّى الله عليه و آله ... 123

الحديث ... القائل ... الصفحة

أنت أخي ووصتي وخليفتي من بعدي وقاضي ديني ... رسول الله صلّى الله عليه و آله ... 125

أنت حجّة ابن حجّة أبو حجج تسعة من صلبك تاسعهم قائمهم ... رسول الله صلّى الله عليه و آله ... 124

أنت سيّد ابن سيّد ، أنت إمام ابن إمام أبو أئمّة ... رسول الله صلّى الله عليه و آله ... 124

انظروا إلى رجل قد عرف من حلالنا وحرامنا فاجعلوه... أحد المعصومين عليهم السّلام ... 114

بعثت إلى الأسود والأحمر ... رسول الله صلّى الله عليه و آله ... 111

تمسّكوا بالسبت أبداً ... موسى بن عمران عليه السّلام ... 115

جرح العجماء جَبَار ... رسول الله صلّى الله عليه و آله ... 99

رُفِعَ القلم عن ثلاثة ... اميرالمؤمنين عليه السّلام ... 132

ستفترق أُمّتي على ثلاث وسبعين فرقة ؛ فرقة واحدة ناجية ... رسول الله صلّى الله عليه و آله ... 137

علينا أن نلقي إليكم الأُصول وعليكم أن تفرّعوا ... أحدالمعصومين عليهم السّلام ... 128

لا نبيّ بعدي ... رسول الله صلّى الله عليه و آله ... 112

ما منّا إلّا من وقعت في عنقه بيعة لطاغية زمانه إلّا... ... أحدالمعصومين عليهم السّلام ... 128

وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه لشهادة... ... اميرالمؤمنين عليه السّلام ... 71

يا بن سمرة إذا اختلفت الأهواء وتفرّقت الآراء فعليك بعليّ... ... رسول الله صلى الله عليه و آله ... 124

يا ربّ إن كنت عصيتك فقد أطعتك في أحبّ الأشياء إليك... ... الإمام السجاد عليه السّلام ... 157

يا من لا يعلم ما هو إلّا هو ... أحد المعصومين عليهم السّلام ... 73

يكون بعدي اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش ... رسول الله صلى الله عليه و آله ... 126

ينتصف للجمّاء من القَرناء ... رسول الله صلى الله عليه و آله ... 98

فهرس الآثار

الاثر ... القائل ... الصفحة

أقيلوني فلست بخيركم وعليٌّ فيكم ... أبوبكر ... 131

أمّا والله لإن ولّيتهم لتحملتّهم على المحجّة البيضاء... ... عمر ... 135

حسبنا كتاب الله إنّه ليهجر ... عمر ... 134

دخلت على رسول الله صلّى الله عليه و آله وإذا الحسين على فخذيه وهو يقبل عينيه... ... سلمان ... 124

قلت: يا رسول الله ، أرشدني إلى النجاة... ... عبد الرحمن بن سمرة ... 124

كانت بيعته فلتة وقى الله المسلمين شرّها ؛ فمن عاد... ... عمر ... 131

كلّ أفقه من عمر حتّى المخدّرات في البيوت ... عمر ... 131

لو لا عليّ لهلك عمر ... عمر ... 132

ليتني تركت بيت فاطمة لم أكشفه ... أبوبكر ... 130

ليتني سألت رسول الله هل للأنصار في هذا الأمر حقّ ... أبوبكر ... 130

ليتني في ظلّ بني ساعدة ضربت على يد أحد الرجلين... ... أبوبكر ... 130

من غلا في مهر امرأته جعلته في بيت المال ... عمر ... 132

والهفاه على سليل بني تيم مرّة تقدّمني ظالماً... ... عمر ... 131

فهرس الأعلام

نقدّم أسماء المعصومين الأربعة عشر عليهم السّلام

رسول الله صلّى الله عليه و آله: 41 52، 85، 90، 109، 111، 115، 119، 123، 124، 126، 128، 129، 130، 131، 132، 134، 136، 137، 138، 150، 151، 156، 157، 158.

أمير المؤمنين عليه السّلام: 71، 111، 123، 124، 126، 130، 131، 132، 135، 137، 138، 151.

فاطمة الزهراء عليهاالسّلام: 130، 133، 136.

الإمام الحسين عليه السّلام: 124، 151.

الإمام السجاد عليه السّلام: 157.

الإمام الهادي عليه السّلام: 133.

الإمام المهدى عليه السّلام: 124، 127، 128.

آدم عليه السّلام: 112، 114.

آصف: 109.

ابن الراونديّ : 116.

ابن عبّاس : 124، 154.

ابن مسعود : 136.

اين نوبخت: 76.

الاشعريّ = أبو الحسن : 68، 84، 86، 89.

أبو الحسين: 102 ، 141.

أبو الهذيل : 97.

أبو بكر : 120، 123، 126، 136.

أبو ذرّ : 137.

أبو طلحة الأنصاريّ : 135.

أبو علىّ (الجبائيّ): 93، 142.

ص: 167

أبو نعيم : 124.

أبو هاشم (الجبائيّ): 93، 101، 142، 145.

أحمد بن عليّ بن حسن بن محمّد بن إسماعيل بن صالح : 158.

أُسامة بن زيد: 131، 132.

أُمّ أيمن : 130.

البخاريّ : 126.

بشر: 86.

البلاذريّ : 130.

البلخيّ : 63، 101، 102، 149.

جابر بن سمرة : 126.

الجبّائيّان : 63، 92، 102.

جهم : 85.

حاتم : 111.

الحارث بن الحكم: 136.

الحسن البصريّ : 152.

حفصة : 132.

الحكم بن العاص : 136.

الخضر عليه السّلام : 128.

الخوارزميّ : 92، 124.

داود عليه السّلام : 129.

الدجّال: 128.

السامريّ : 128.

سعيد بن العاص : 136.

سلمان: 124.

سليمان عليه السّلام: 129.

(السيّد) المرتضى: 101.

ضرار: 146.

عائشة : 132.

عباد بن سليمان: 62.

العبّاس (بن عبد المطلب): 123، 126، 129، 137.

عبد الجبّار (القاضى): 145.

عبد الرحمن بن سمرة : 124.

عبد الرحمن (بن عوف): 135.

عبد الله بن أبي سرح : 136.

عثمان: 120.

عمّار: 137.

عمر: 120، 130، 131، 132، 134، 136.

عيسى عليه السّلام: 137.

فرعون : 73.

الكعبيّ : 142.

كمال الدين ابن طلحة : 124.

محسن (بن أمير المؤمنين عليه السّلام): 130.

محمّد بن أبي بكر : 136.

مروان (بن الحكم): 136.

مريم عليهاالسّلام : 109.

المسيح عليه السّلام : 74.

مسيلمة : 109.

معاذ : 132.

ص: 168

المفيد : 133.

موسى عليه السّلام: 73، 78، 115، 137.

النّظام : 62.

نوح عليه السّلام: 114، 128، 146.

الوليد بن عقبة : 135.

فهرس الطوائف والقبائل والفرق

آل إبراهيم عليه السّلام: 114، 127.

آل عمران : 114.

آل فرعون : 146.

آل محمّد صلّى الله عليه و آله: 133، 138.

آل يعقوب : 129.

الأشاعرة : 53، 66،78، 119، 142.

الأشعريّة : 67، 149.

الاماميّة : 119، 120، 125،126،137،138.

الأُمويّة : 120.

الأنصار: 130، 135.

البراهمة : 84، 105.

البصريّون : 102.

البصريّون (من المعتزلة) : 97، 102.

البغداديّون (من المعتزلة) : 97، 102.

بنوتيم مرّة: 131.

بنو هاشم: 130.

الحكماء : 53، 54، 60، 61، 69، 70، 76، 114، 141، 143، 144

الحنابلة : 66.

الخوارج : 151، 152.

السمنيّة: 50.

الشيعة: 130، 151.

الصوفيّة : 96.

ظلّ بني ساعدة : 130.

العارفون : 75.

العباسيّة : 120.

العدليّة : 86.

الغلاة : 151.

قريش : 126.

الكرامية : 66، 76.

ص: 170

المتصوّفة : 75.

المتكلّمون: 61، 69، 144.

المجسّمة : 151.

المرجئة : 153.

المسلمون: 110، 131، 135، 136، 151، 152، 153.

المشبّهة: 151.

المشركون : 128.

المعتزلة : 66، 97، 114، 119، 146، 152.

المهندسون : 50.

النصارى: 72، 74.

الوعيديّة : 153.

اليهود : 115.

فهرس الأماكن والبلدان

البصرة : 137.

تبوك : 125.

فدك : 136.

الكوفة : 136، 137.

المدينة : 125، 136.

مصر: 136، 137.

مهزور: 136.

ص: 172

فهرس الكتب الواردة في المتن

حلية الأولياء : 124.

الخرائج : 127.

الرسالة المُهدية إلى مذهب الإماميّة : 138.

القرآن : 68، 86، 110، 138، 152.

مسند ابن حنبل : 125.

معارج الأفهام إلى علم الكلام : 42.

فهرس مصادر التحقيق

«حرف الألف»

1 – الإبانة عن أُصول الديانة : لعليّ بن إسماعيل الأشعريّ (324هـ) ، دار الأنصار – القاهرة.

2 – الأحكام في أُصول الدين : لعليّ بن أحمد الأندلسيّ (456هـ)، دار الكتب العلميّة – بيروت.

3 – الاحتجاج : أحمد بن عليّ بن أبي طالب الطبرسيّ (560 هـ)، دار النعمان – قم.

4 – الاختصاص للشيخ المفيد (413 هـ)، مؤسّسة النشر الإسلامي – قم .

5 – أحكام القرآن : لمحمّد بن عبد الله بن العربيّ (504 هـ)، دار المعرفة ودار الفكر – بيروت .

6 – الإحكام في أُصول الأحكام: للآمديّ (631 هـ)، دار الكتب العلميّة في بيروت والمكتب الإسلامي في دمشق.

7 – الأربعون في أُصول الدين الفخر الدين الرازيّ (606 هـ)، الكليات الأزهريّة – القاهرة.

8 – الإرشاد إلى قواطع الأدلّة في أُصول الاعتقاد للجوينيّ (478 هـ)، مطبعة السعادة – مصر.

9 – الإرشاد: للشيخ المفيد (413 هـ)، مؤسسة آل البيت عليهم السّلام.

10 – إرشاد القلوب : للحسن بن أبي الحسن محمّد الديلميّ (ق 8 هـ)، دار الأُسوة – قم.

11 – إرشاد الطالبين : للمقداد بن عبد الله السيوريّ (826هـ)، مكتبة السيّد المرعشيّ – قم .

12 – الاستنصار: لأبي الفتح الكراجكيّ (449 هـ)، دار الأُضواء – بيروت.

13 – الاستذكار لابن عبد البرّ الأندلسيّ (463 هـ)، دار الكتب العلميّة – بيروت.

14 – الاستيعاب في معرفة الأصحاب : لابن عبد البرّ الأندلسيّ (463 هـ)، دار الجيل – بيروت.

15 – أُسد الغابة : لابن الأثير (630 هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

16 – الأسرار الخفيّة: للحسن بن يوسف الحلّيّ (726هـ)، مكتب الإعلام الإسلامي – قم

17 – الإصابة : لابن حجر العسقلانيّ (852 هـ) ، دار الكتب العلميّة – بيروت.

18 – أُصول الدين: لأبي منصور عبد القاهر البغداديّ 429 هـ)، دار الكتب العلميّة – بيروت.

19 – أُصول الدين لمحمّد بن عمر فخر الدين الرازيّ (606 هـ)، الكليّات الأزهريّة – مصر.

20 – اعتقادات فرق المسلمين والمشركين: لفخر الدين الرازيّ (606هـ) ، القاهرة.

21 – الاعتقادات في دين الإماميّة : للشيخ الصدوق (381هـ) ، دار المفيد – بيروت.

22 – الأعلام لخير الدين الزركليّ ، نشر دار العلم للملايين – بيروت .

23 – إعلام الورى: للفضل بن الحسن الطبرسيّ (548 هـ)، مؤسّسة آل البيت عليهم السّلام.

24 – أعيان الشيعة: للسيّد محسن الأمين (1371 هـ)، دار التعارف للمطبوعات – بيروت.

25 – الإفصاح : للشيخ المفيد (413 هـ)، المؤتمر العالمي للذكرى الألفية للشيخ المفيد .

26 – الإفصاح في فقه اللغة : لحسين يوسف موسى وعبد الفتّاح الصعيد، الدار الإسلاميّة في بيروت ومركز النشر الإسلامى فى قم .

27 – الاقتصاد في الاعتقاد : لمحمّد الغزالي (505هـ)، مطبعة السعادة – مصر.

28 – الاقتصاد : لمحمّد بن الحسن الطوسيّ (460 هـ) ، دار الأضواء – بيروت.

29 – الأمالي : للشيخ الصدوق محمّد بن عليّ بن بابويه (381هـ) ، مؤسّسة الأعلمي – بيروت.

30 – الأمالي : للشيخ المفيد (413 هـ) ، دار المفيد – بيروت.

31 – الأمالي لمحمّد بن الحسن الطوسيّ (460 هـ)، مؤسّسة البعثة – قم.

32 – الأمالي : للشريف المرتضى (436 هـ)، مكتبة السيّد المرعشيّ – قم.

3 – الإمامة والتبصرة : لعليّ بن الحسين بن بابويه (329هـ)، مدرسة الإمام المهدي – قم.

34 – الإمامة والسياسة : لابن قتيبة الدينوريّ (276هـ)، الشريف الرضي – قم.

35 – أمل الآمل : لمحمّد بن الحسن الحرّ العامليّ (1104 هـ)، مكتبة الأندلس – بغداد.

ص: 175

36 – أنوار الملكوت : للحسن بن يوسف الحلّيّ (726 هـ) الشريف الرضي – قم.

37 – الأنساب : لأبي سعيد عبد الكريم بن محمّد السمعانيّ (562 هـ)، دار الجنان – بيروت.

38 – أوائل المقالات للشيخ المفيد (413 هـ)، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد في قم.

39– الإيضاح: للفضل بن شاذان النيسابوريّ (260هـ)، مطبعة جامعة طهران.

40 – إيضاح المكنون: الإسماعيل باشا البغداديّ (1339 هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

«حرف الباء»

41 – بحار الأنوار: للشيخ محمّد باقر المجلسيّ (1111 هـ)، مؤسّسة الوفاء – بيروت.

42 – البحر الرائق: لابن نجيم المصريّ الحنفيّ (970 هـ)، دار الكتب العلميّة – بيروت.

43 – البداية والنهاية : لابن كثير الدمشقيّ (774هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

«حرف التاء»

44 – تاج العروس: للسيّد محمّد مرتضى الزبيديّ (1205 هـ) المطبعة الخيريّة – مصر.

45 – تاريخ ابن خلدون : لابن خلدون (808هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

46 – تاريخ بغداد لأحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ (463 هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت.

47 – تاريخ الطبريّ : لابن جرير الطبريّ (310هـ)، مؤسّسة الأعلمي – بيروت.

48 – تاريخ المعتزلة فكرهم وعقائدهم : للدكتور فالح الربيعيّ ، الدار الثقافية للنشر – القاهرة.

49 – تاريخ مدينة دمشق: لعليّ بن الحسين الدمشقيّ المعروف بابن عساكر (571 هـ)، دار المعارف ودار الفكر – بيروت.

50 – تاريخ اليعقوبيّ : لأحمد بن أبي يعقوب اليعقوبيّ (284 هـ)، دار صادر – بيروت.

51 – التبصير في الدين : لأبي المظفر الاسفرائينيّ (471 هـ)، مطبعة الخانجي – مصر.

52 – تثبيت الإمامة : للقاسم بن إبراهيم الرّسيّ (246هـ)، مؤسسة الغدير للطباعة والنشر – بيروت.

53 – تثبيت الإمامة : ليحيى بن الحسين بن القاسم الزيديّ (298 هـ)، دار الإمام السجّاد عليه السّلام– بيروت.

54 – التحصين: للسيّد عليّ بن طاوس (664هـ)، مؤسّسة دار الكتاب للطباعة والنشر – قم.

55 – تحفة الأحوذي : لابن عبد الرحيم المباركفوريّ (1353 هـ)، دار الكتب العلميّة – بيروت .

56 – تذكرة الحفّاظ : الشمس الدين الذهبيّ (748هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

57 – تذكرة الفقهاء : للحسن بن يوسف الحلّيّ (726 هـ)، مؤسسة آل البيت عليهم السّلام.

58 – تصحيح اعتقادات الإماميّة : للشيخ المفيد (413 هـ)، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد.

59 – تفسير ابن كثير: لابن كثير الدمشقيّ (774 هـ) ، دار المعرفة – بيروت.

60 – تفسير البحر المحيط : لأبي حيّان الأندلسيّ (745هـ)، دار الكتب العلميّة – بيروت .

61 – تفسير البغويّ : للبغويّ (510 هـ)، دار المعرفة – بيروت.

62 – تفسير التبيان لمحمّد بن الحسن الطوسيّ (460 هـ) ، مكتب الإعلام الإسلامي – قم.

63 – تفسير جوامع الجامع : لعليّ بن الحسن الطبرسيّ (548 هـ) ، مؤسّسة النشر الإسلامي – قم .

64 – تفسير القرطبيّ : لمحمّد بن أحمد القرطبيّ (671 هـ)، دار إحياء التراث العربي .

65 – التفسير الكبير لفخر الدين محمّد بن عمر الرازيّ (606 هـ)، دار الكتب العلميّة – بيروت.

66 – تفسير مجمع البيان: لأمين الإسلام الطبرسيّ (548 هـ)، المكتبة الإسلاميّة – طهران.

67 – تقريب المعارف : لأبي الصلاح تقي الدين الحلبيّ (447 هـ)، بتحقيق فارس تبريزيان.

68 – التعجّب: لأبي الفتح الكراجكيّ (449 هـ)، دار الغدير.

69 – تكملة أمل الآمل : للسيّد حسن الصدر (1354هـ)، مكتبة السيّد المرعشيّ – قم .

70 – تلخيص المحصّل: للخواجة نصير الدين الطوسيّ (672هـ)، دار الأضواء – بيروت .

71 – التمهيد لابن عبد البرّ الأندلسيّ (462 هـ) وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلاميّة – المغرب.

72 – التمهيد في أُصول الدين: لمحمّد بن الطيب بن محمد الباقلانيّ (403 هـ) ، طبع في القاهرة.

73 – تهذيب الأحكام لمحمّد بن الحسن الطوسي (460 هـ)، دار الكتب الإسلاميّة – طهران

«حرف الثاء»

74 – الثاقب في المناقب: لابن حمزة الطوسيّ (560 هـ)، مؤسّسة أنصاريان – قم.

نحرف الجيم»

75 – جامع الأُصول : لابن الأثير الجزريّ (606 هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

ص: 177

76 – جامع البيان عن تأويل القرآن : لمحمّد بن جرير الطبري (210 هـ)، دار الفكر – بيروت.

77 – الجامع الصحيح المسلم بن الحجّاج النيشابوريّ (261هـ) ، دار الفكر – بيروت. 78 – جواهر الفقه للقاضي ابن البرّاج (481هـ) ، مؤسسة النشر الإسلامي – قم

«حرف الحاء»

79 – الحدود والحقائق: للشريف المرتضى (436 هـ) ، مطبعة الخيّام – قم ، ضمن رسائله.

80– حلية الأبرار: للسيّد هاشم بن البحرانيّ (1107هـ)، دار الكتب العلمية – قم. 81 – حلية الأولياء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الإصبهانيّ (430 هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت :

«حرف الخاء»

82 – الخرائج والجرائح : لقطب الدين الراونديّ (573 هـ)، مدرسة الإمام المهدي عليه السّلام – قم .

83 – خصائص الوحي المبين : لابن البطريق (600 هـ)، وزارة الإرشاد الإسلاميّ – طهران.

84 – الخصال : للشيخ الصدوق (381هـ)، مؤسسة الأعلمي – بيروت.

85 – الخلاف: لمحمّد بن الحسن الطوسيّ (460 هـ)، مؤسّسة نشر الإسلامي – قم .

«حرف الدال»

86 – الدرّ المنثور: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطيّ (911 هـ) المطبعة الميمنية – مصر.

87 – الدرر في اختصار المغازي والسير: لابن عبد البرّ الأندلسيّ (463 هـ).

88 – الدرّ النظيم : لابن حاتم الشاميّ العامليّ (664 هـ)، مؤسّسة النشر الإسلامي – قم.

89 – دعائم الإسلام: لأبي حنيفة النعمان بن محمّد المغربيّ (363 هـ)، دار المعارف – القاهرة.

«حرف الذال»

90 – الذخيرة في علم الكلام : للشريف المرتضى (436 هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي – قم .

91 – الذريعة إلى تصانيف الشيعة : لآقا بزرگ الطهرانيّ، دار الكتب العلميّة – قم .

92 – الذريعة إلى أصول الشريعة : للشريف المرتضى (436 هـ) نشر جامعة طهران.

93 – ذيل تاريخ بغداد لابن النجار البغدادي (643 هـ) ، دار الكتب العلميّة – بيروت.

«حرف الراء»

94 – رسائل الشريف المرتضى : للشريف المرتضى (436هـ)، دار القرآن الكريم – قم .

95 – الرسائل العشر لمحمّد بن الحسن الطوسيّ (460 هـ)، مؤسّسة النشر الإسلامي – قم.

96 – رسائل المحقق الكركيّ : لعليّ بن الحسين الكركيّ (940 هـ)، مكتبة السيّد المرعشيّ – قم .

97 – رسالة الإمامة : الخواجة نصير الدين الطوسيّ (672 هـ)، جامعة طهران.

98 – روضات الجنّات: للميرزا محمّد باقر الخوانساريّ، مكتبة إسماعيليان – قم .

99 – الروضة في فضائل أمير المؤمنين: لشاذان بن جبرئيل القميّ (660 هـ) ، مركز الأمير.

100 – روضة الواعظين : لابن الفتّال النيسابوريّ (المستشهد 508 هـ)، الشريف الرضي – قم.

101 – رؤية الله في ضوء الكتاب والسنّة والعقل : للشيخ جعفر السبحانيّ ، معاصر.

102 – رياض العلماء وحياض الفضلاء : للميرزا عبدالله أفنديّ (ق 12هـ) مطبعة الخيّام – قم .

103 – ريحانة الأدب : للميرزا محمّد على المدرّس ، مطبعة الخيّام – قم .

«حرف السين»

104 – سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون : لابن نباتة المصريّ، طبع بولاق بمصر.

105 – السقيفة وفدك : لابن عبد العزيز الجوهريّ (323 هـ)، شركة الكتبي – بيروت.

106 – سنن ابن ماجة : لأبي عبد الله محمّد بن يزيد بن ماجة القزوينيّ (275هـ)، طبع في بيروت.

107 – سنن أبي داود : لأبي داود السجستانيّ (275هـ)، دار الفكر – بيروت.

108 – سنن الترمذيّ : لأبي عيسى محمّد بن عيسى الترمذيّ (279 هـ) ، دار الفكر – بيروت .

109 – سنن الدارميّ : لأبي محمّد الدارمي (255 هـ)، مطبعة الاعتدال – دمشق .

110 – السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (458 هـ)، دار المعرفة – بيروت.

111 – سير أعلام النبلاء: لمحمّد بن أحمد الذهبيّ (748 هـ)، مؤسّسة الرسالة – بيروت.

ص: 179

«حرف الشين»

112 – الشافي في الإمامة : للشريف المرتضى (436 هـ) ، مؤسّسة الصادق – طهران .

113 – الشامل في أُصول الدين : للجوينيّ (478 هـ)، مؤسّسة المطالعات الإسلاميّة – طهران.

114 – شذرات الذهب : لعبد الحيّ بن العماد الحنبليّ (1089 هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت.

115 – شرح الأخبار: لأبي حنيفة النعمان بن محمّد المغربيّ (363 هـ)، مؤسّسة النشر الإسلامي – قم.

116 – شرح الأُصول الخمسة: للقاضي عبد الجبار بن أحمد (415 هـ) ، مكتبة وهبة .

117 – شرح التجريد: لعلاء الدين عليّ بن محمّد الحنفي القوشجيّ (879هـ) ، طبع القاهرة.

118 – شرح جمل العلم والعمل : للشريف المرتضى (436 هـ)، دار الأُسوة – طهران.

119 – شرح المصطلحات الكلامية : إعداد قسم الكلام في مجمع البحوث الإسلاميّة ، الآستانة الرضويّة المقدّسة – مشهد.

120 – شرح مائة كلمة : لابن ميثم البحرانيّ (699 هـ)، بتحقيق السيّد جلال الدين الأُرموي.

121 – شرح معاني الآثار لأحمد بن محمّد بن سلمة (321هـ)، دار الكتب العلميّة – بيروت.

122 – شرح المقاصد : لسعد الدين التفتازانيّ (791 هـ)، الشريف الرضي – قم .

123 – شرح المواقف: للسيّد الشريف عليّ بن محمّد الجرجانيّ (816 هـ)، الشريف الرضي – قم .

124 – شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزليّ (656هـ)، دار إحياء الكتب العربي – بيروت.

125 – الشفاء الطبيعيات) : لأبي عليّ بن سينا (427 هـ)، مكتبة السيّد المرعشيّ – قم.

126 – شواهد التنزيل : للحاكم الحسكانيّ (490هـ) وزارة الإرشاد – طهران.

127 – شوارق الإلهام : لعبد الرزاق اللاهيجيّ (1051هـ) مكتبة الفارابيّ – طهران.

128 – الشواهد الربوبيّة : الصدر الدين الشيرازيّ (1050 هـ)، نشر جامعة مشهد

«حرف الصاد»

129 – صحاح اللغة: الإسماعيل بن حمّاد الجوهري (393هـ)، دار العلم للملايين – بيروت.

130 – صحيح ابن حبّان : لابن حبّان البستيّ (354 هـ) ، مؤسّسة الرسالة – بيروت.

131 – صحيح البخاريّ : لمحمّد بن إسماعيل البخاريّ (256هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

132 – صحيح مسلم : المسلم بن الحجّاج النيسابوريّ (261هـ)، دار الفكر – بيروت.

133 – الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم : لعليّ بن يونس البياضيّ النّباطيّ (877 هـ)، المكتبة المرتضويّة .

«حرف الطاء»

134 – الطبيعيات (النجاة): لأبيّ علي بن سينا (428هـ)، طبع مصر.

135 – طبقات أعلام الشيعة: لآقا بزرگ الطهرانيّ، مؤسّسة مطبوعاتي إسماعيليان – قم.

136 – الطبقات الكبرى: لمحمّد بن سعد (230 هـ)، دار صادر – بيروت.

137 – طبقات المعتزلة : لأحمد بن يحيى المرتضى (840هـ)، دار المنتظر – بيروت.

138 – الطرائف : للسيّد عليّ بن طاوس (664 هـ) ، مطبعة الخيام – قم .

«حرف العين»

139 – العبر في خبر من غبر : للحافظ الذهبيّ (746هـ) ، دار الكتب العلميّة – بيروت.

140 – عبقات الأنوار: للسيّد حامد الهنديّ (1306هـ)، نشر سيّد الشهداء – قم.

141 – العدّة في أصول الفقه : لمحمّد بن الحسن الطوسيّ (460 هـ) المطبعة ستاره – ق.

142 – العدد القويّة: للحسن بن يوسف الحلّيّ (705هـ)، مكتبة السيّد المرعشيّ – قم .

143 – العقد النضيد والدرّ الفريد : لمحمّد بن الحسن القمّيّ (ق 7 هـ)، دار الحديث – قم .

144 – عمدة الطالب لأحمد بن عليّ بن عنبة الحسينيّ (828هـ)، الشريف الرضي ومؤسّسة انصاريان – قم .

145 – عمدة القاري : للعينيّ (855 هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

146 – العين : لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ (175 هـ)، دار الهجرة – قم.

147 – عيون أخبار الرضا عليه السّلام : الشيخ الصدوق (381هـ) ، مؤسّسة الأعلمي – بيروت.

148 – عيون الأثر : لابن سيد الناس (734هـ) ، مؤسسة عزّ الدين – بيروت.

«حرف الغين»

149 – غاية المرام : للسيّد هاشم البحرانيّ (1107 هـ).

150 – الغدير: للشيخ عبد الحسين الأمينيّ (1392 هـ) ، دار الكتاب العربي – بيروت.

151 – غريب الحديث : لابن سلام (224هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت .

152 – غريب الحديث : للحربيّ (285هـ) ، دار المدينة للطباعة والنشر – جدّة.

153 – الغيبة : لمحمّد بن الحسن الطوسي (460 هـ)، مؤسسة المعارف الإسلاميّة – قم .

154 – الغيبة : لمحمّد بن إبراهيم النعمانيّ (360 هـ)، منشورات أنوار الهدى – قم.

«حرف الفاء»

155 – الفرق بين الفرق : لعبد القاهر الاسفراييني (429 هـ)، دار المعرفة ودار الآفاق – بيروت.

156 – الفروق اللغوية: لأبي هلال العسكريّ (395هـ)، مؤسّسة النشر الإسلامي – قم .

157 – الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم الأندلسيّ (456 هـ) ، دار الجيل – بيروت.

158 – الفصول المهمّة عليهم السّلام لابن الصبّاغ المالكيّ (855هـ) ، مطبعة العدل – النجف.

159 – الفضائل : لشاذان بن جبرئيل القمّيّ (660 هـ) مكتبة الحيدريّة – النجف . 160 – فضائل الصحابة : لأحمد بن حنبل الشيبانيّ (241هـ)، مؤسّسة الرسالة – بيروت .

161 – الفهرست : لمحمّد بن إسحاق المعروف بابن النديم (385 هـ)، طهران .

«حرف القاف»

162 – القاموس المحيط : لمحمّد بن يعقوب الفيروزآباديّ (817 هـ)، دار الجيل – بيروت .

163 – قواعد العقائد : للخواجة نصير الدين الطوسيّ (672 هـ)، مؤسّسة مطالعات إسلامي في طهران بذيل تلخيص المحصّل.

164 – قواعد المرام في علم الكلام : لابن ميثم البحرانيّ (699 هـ)، مطبعة مهر – قم .

165 – قوانين الأُصول: للميرزا القمّيّ (1231هـ) ، أو فسيت انتشارات علمية اسلامى .

«حرف الكاف»

166 – الكافي : لأبي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني (328هـ)، دار الكتب الإسلاميّة – طهران.

167 – الكافي في الفقه : لأبي الصلاح الحلبي (374هـ)، مكتبة أمير المؤمنين عليه السّلام – الإصفهان .

168 – كتاب سليم بن قيس الهلاليّ (76هـ) ، نشر مؤسسة الهادي – قم.

169 – كشف الفوائد للحسن بن يوسف الحلّي (726 هـ)، دار الصفوة – بيروت.

170 – كشف الغمّة : لعليّ بن عيسى الإربليّ (693 هـ)، دار الأضواء – بيروت .

171 – كشف اليقين: للحسن بن يوسف الحلّيّ (726 هـ)، وزارة الإرشاد الإسلامي – طهران.

172 – كشف المراد: للحسن بن يوسف الحلّيّ (726 هـ)، استفدنا من طبعاته الثلاثة بتحقيق الزنجانيّ والأمليّ والسبحانيّ .

173 – كفاية الأثر للخزّاز القمّيّ (400 هـ)، انتشارات بيدار.

174 – كفايه الطالب: لمحمّد بن يوسف الكنجيّ (658هـ) ، دار إحياء تراث أهل البيت عليهم السّلام – طهران.

175 – كمال الدين وتمام النعمة: للشيخ الصدوق (381هـ)، مؤسّسة النشر الإسلامي – قم .

176 – كنز الفوائد: لأبي الفتح الكراجكيّ (449 هـ)، مكتبة المصطفويّ – قم.

177 – كنز العمّال: للمتّقى الهنديّ (975 هـ) ، مؤسّسة الرسالة – بيروت.

178 – الكنى والألقاب : للشيخ عبّاس القمّيّ (1359 هـ)، مكتبة الصدر – طهران.

«حرف اللام»

179 – لسان العرب: لابن منظور (711هـ)، نشر أدب الحوزة – قم .

180 – لسان الميزان: لابن حجر العسقلانيّ (852 هـ)، مؤسّسة الأعلمي – بيروت.

181 – اللوامع الإلهية : للفاضل المقداد السيوريّ الحلّيّ (826هـ)، مكتب الإعلام الإسلامي – قم.

«حرف الميم»

182 – المباحث المشرقيّة : لفخر الدين الرازيّ (606هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت.

183 – المبدأ والمعاد : لأبي عليّ بن سينا (427 هـ)، مؤسّسة المطالعات الإسلاميّة – جامعة طهران.

184 – المبسوط : لمحمّد بن الحسن الطوسيّ (460 هـ)، المكتبة المرتضويّة – طهران.

185 – مجمع الزوائد للهيثميّ (807هـ)، دار الكتاب العربي ودار الكتب العلميّة – بيروت.

186 – مجموعة مصنّفات شيخ الإشراق : الشهاب الدين السهروردي (587 هـ)، مؤسسة مطالعات وتحقيقات فرهنگی – طهران .

187 – المحتضر : لحسن بن سليمان الحلّيّ (ق 8 هـ) المكتبة الحيدريّة – النجف .

188 – محصل أفكار المتقدّمين والمتأخّرين : لفخر الدين الرازيّ (606 هـ)، الشريف الرضي – قم.

189 – المحصول في علم أُصول الفقه : لفخر الدين الرازيّ (606 هـ)، المكتبة العصرية – بيروت .

190 – المحيط بالتكليف : للقاضي عبد الجبّار بن أحمد (415 هـ)، مؤسّسة المصرية العامة.

191 – المختار من كلمات الإمام المهدي : للشيخ محمّد الغرويّ، معاصر.

192 – مختلف الشيعة : للحسن بن يوسف الحلّيّ (726هـ)، مؤسّسة النشر الإسلامي – قم .

193 – المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوريّ (405 هـ)، دار الكتب العلميّة – بيروت.

194 – مستدرك الوسائل : للميرزا حسين النوريّ الطبرسيّ (1320 هـ)، مؤسّسة آل البيت عليهم السّلام.

195 – المسترشد : لمحمّد بن جرير الطبري الإمامي (ق 4 هـ)، مؤسّسة الثقافة الإسلاميّة – قم.

196 – مستطرفات السرائر : لا بن إدريس الحلّيّ (598 هـ) ، مؤسّسة النشر الإسلامي – قم .

197 – المسلك في أُصول الدين : للمحقق الحلّيّ (676 هـ) ، مجمع البحوث الإسلاميّة – مشهد .

198 – مسند أحمد لأحمد بن محمّد بن حنبل (241هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

199 – المصنّف : لابن أبي شيبة الكوفيّ (235هـ)، دار الفكر – بيروت.

200 – المصنّف : لعبد الرزّاق بن همّام الصنعانيّ (211 هـ)، دار الكتب العلميّة – بيروت.

201 – المطالب العالية : لفخر الدين محمّد بن عمر الرازيّ (606هـ) ، دار الفكر اللساني – بيروت.

202 – معارج الأُصول : لنجم الدين جعفر بن الحسن الحلّيّ (676 هـ)، مؤسّسة آل البيت عليهم السّلام.

203 – معارج الفهم: للحسن بن يوسف الحلّيّ (726هـ)، مكتبة العلّامة المجلسيّ – قم .

204 – المعارف : لابن قتيبة الدينوريّ (276هـ)، دار المعارف – القاهرة .

205 – المعتبر في الحكمة: لعليّ بن ملكا البغداديّ (560 هـ)، نشر جامعة إصفهان.

206 – معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السّلام : الشيخ عليّ الكورانيّ، مؤسّسة المعارف الإسلاميّة – قم.

207 – المعجم الأوسط : لأبي القاسم الطبرانيّ (360 هـ) ، دار الحرمين للطباعة والنشر.

208 – معجم البلدان لياقوت الحمويّ (626هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

209 – معجم مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس (395 هـ)، مكتب الإعلام الإسلامي – قم .

210 – معرفة السنن والآثار: للبيهقيّ (458 هـ)، دار الكتب العلميّة – بيروت.

211 – المغني : للقاضي عبد الجبّار الهمدانيّ (415 هـ)، المؤسّسة المصريّة.

212 – مفردات غريب القرآن : للراغب الأصفهانيّ (502 هـ)، دفتر نشر كتاب.

213 – مقالات الإسلاميّين: لعليّ بن إسماعيل الأشعريّ (330هـ)، مكتبة النهضة المصريّة.

214 – الملخّص في أصول الدين : للشريف المرتضى (436هـ)، مكتبة مجلس شورى – طهران.

215 – الملل والنحل: لمحمّد بن عبد الكريم الشهرستانيّ (548 هـ)، المكتبة الأنجلو مصريّة.

216 – مناقب آل أبي طالب: لابن شهر آشوب السرويّ (588 هـ)، المكتبة الحيدريّة – النجف .

217 – مناهج اليقين: للحسن بن يوسف الحلّيّ (726 هـ) ، مطيعة ياران – قم.

218 – منهاج الكرامة : للحسن بن يوسف الحلّيّ (726هـ)، مؤسّسة تاسوعاء – مشهد.

219 – المنخول في علم الأُصول : لأبي حامد الغزالي (505هـ).

220 – المنطقيّات : لمحمّد بن أحمد الفارابي (339 هـ)، مكتبة السيّد المرعشيّ – قم.

221 – من لا يحضره الفقيه : للشيخ الصدوق (381هـ)، مؤسّسة النشر الإسلامي – قم.

222 – المنية والأمل في شرح الملل والنحل : لأحمد بن يحيى بن مرتضى اليمنيّ (840هـ) ، طبع في حيدرآباد في الهند.

223 – المواقف : للقاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجيّ (756 هـ)، دار الجيل – بيروت .

224 – موسوعة الفرق الإسلاميّة : لمحمّد جواد مشكور ، مجمع البحوث الإسلاميّة – مشهد وبيروت.

225 – الموسوعة الفلسفيّة: لعبد المنعم الحنفيّ ، دار ابن زيدون – بيروت.

226 – ميزان الاعتدال في نقد الرجال : لمحمّد بن أحمد الذهبيّ (748 هـ) ، دار المعرفة – بيروت .

«حرف النون»

227 - الناصريّات: للشريف المرتضى (436 هـ)، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلاميّة إيران.

ص: 185

228 – النجاة في الحكمة الإلهيّة: لأبي عليّ بن سينا (427 هـ)، طبع مصر .

229 – النكت الاعتقاديّة: للشيخ المفيد (413 هـ)، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد – قم.

230 – نهاية المرام: للحسن بن يوسف الحلّيّ (726هـ)، مؤسّسة الإمام الصادق عليه السّلام – قم . 231

231 – نهج البلاغة : جمع الشريف الرضي (406 هـ)، دار الذخائر – قم.

232 – نهج الإيمان : لعليّ بن يوسف بن جبر (ق 7 هـ)، مجتمع امام هادي عليه السّلام– مشهد.

233 – نهج الحقِّ وكشف الصدق : للحسن بن يوسف الحلّيّ (726هـ) ، دار الهجرة – قم .

234 – نهج المسترشدين : للحسن بن يوسف الحلي (726هـ)، مكتبة السيّد المرعشي – قم.

«حرف الواو»

235 – الوافي بالوفيات: لخليل بن أيبك الصفدي (767هـ)، دار النشر فرانز شتانيز بفيسبادن .

236 – وسائل الشيعة : لمحمّد بن الحسن الحرّ العامليّ (1104 هـ)، مؤسّسة آل البيت عليهم السّلام.

237 – الوسيلة إلى نيل الفضيلة : لابن حمزة الطوسيّ (560هـ)، مكتبة السيّد المرعشيّ – قم .

238 – وفيات الأعيان: لأحمد بن محمّد بن أبي بكر بن خلكان (681 هـ)، الشريف الرضي – قم .

«حرف الهاء»

239 – الهجوم على بيت فاطمة عليهاالسّلام: لعبد الزهراء مهدي .

فهرس الموضوعات

مقدمة المكتبة ... 5

مقدّمة التحقيق ... 7

سطور في حياة المؤلّف ... 11

اسمه ونسبه ... 11

وكلمات العلماء فيه ... 11

والده ... 12

إخوانه ... 13

اتّصال العائلة بالحارث الهمدانيّ ... 16

مشايخه والرواة عنه ... 16

وفاته ... 17

مشجّر العائلة الكريمة ... 18

كفر عيما واللويزة وجبع ونسبته إليها ... 20

مؤلّفاته ... 21

الأوّل: زبدة البيان في عمل شهر رمضان ... 22

الثاني : الرسالة المُهدية إلى مذهب الإماميّة ... 24

الثالث : كتاب معارج الأفهام إلى علم الكلام ... 25

اسم الكتاب ... 25

موضوع الكتاب وترتيبه ... 26

نسخ الكتاب ... 26

عملنا في تحقيق الكتاب ... 28

نماذج من نسخ الكتاب ... 31

المعراج الأوّل: في التوحيد / 43

أصل: في أقسام الموجود والمعدوم ... 45

أصل: في بداهة الوجود ... 46

أصل: في اشتراك الوجود معنويّاً ... 46

أصل: في زيادة الوجود على الماهيّة ... 46

أصل: في الوجود الذهني ... 46

أصل: في الوجوب والإمكان والامتناع ... 47

أصل: في خواص الواجب ... 48

أصل: في خواصّ الممكن ... 48

أصل: النظر ... 50

أصل: في تعريف النظر ... 50

أصل: في أنّ العلم عقيب النظر ... 51

أصل: وجوب النظر عقلي ... 51

أصل: الدليل قطعي وظنّي ... 51

أصل: في أنواع القديم ... 52

أصل: في أنّه لا علّة للقديم ... 52

أصل: في أنّ القديم لا يعدم ... 53

اصل: في الوحدة والكثرة ... 53

ص: 188

أصل: في أنواع العلّة ... 54

أصل: في العلّة التامّة ... 54

أصل: في أنّ العلّة مركبة وبسيطة ... 54

أصل: في أنّه لا يكون للمعلول الواحد علّة مركبة ... 55

أصل في عدم تعاكس العلل و عدم تراميها ... 55

أصل: في الجوهر والعرض ... 56

أصل: في أحكام الجواهر ... 57

أصل: في خواص الأعراض ... 56

أصل: ما سوى الواجب ممكن ... 59

المقصد الأوّل : فى إثبات الصانع وصفاته الثبوتيّة ... 60

أصل: في وجوده تعالى ... 60

أصل: في قدمه تعالى وأزليّته ... 61

أصل: في قدرته تعالى الذاتيّة ... 61

أصل: في قدرته تعالى على كلّ مقدور ... 62

أصل: في علمه تعالى ... 64

أصل: في أنّه تعالى عالم بكلّ معلوم ... 65

أصل: في أنّه تعالى عالم بذاته ... 65

أصل: في أنّه تعالى حيّ ... 65

أصل: في إرادته تعالى ... 66

أصل: في أنّه تعالى سميع بصير ... 67

أصل: في أنّه تعالى متكلّم ... 68

أصل: في حدوث الكلام ... 68

أصل: في أنّه تعالى صادق ... 69

ص: 189

أصل: الله تعالى واحد ... 69

أصل: في صفاته تعالى عند الحكماء ... 70

المقصد الثاني : في الصفات الجلاليّة ... 72

أصل: في أنّ حقيقته تعالى غير معلومة ... 72

أصل: في أنّ حقيقته تعالى ليست مماثلة لغيره ... 73

أصل فى أنّه تعالى لا ضد له ... 73

أصل: فى أنّه تعالى غير محتاج ... 74

أصل: في أنّه غير متحد بغيره ... 74

أصل: في أنّه تعالى غير حالّ في شيء ... 75

أصل: في أنّه تعالى لا يقوم به شيء من الحوادث ... 75

أصل: في سلب الأعراض عنه تعالى ... 75

أصل: في أنّه تعالى لا مكان له ... 76

أصل: في أنّه تعالى ليس بجسم ... 77

أصل: في أنّه ليس حالّ فى المتحيّز ... 77

أصل: في أنّه تعالى ليس بمرئي ... 77

المعراج الثاني: في العدل / 81

أصل: في تقسيم الفعل ... 83

أصل: في الحسن والقبح ... 83

أصل: في أفعال العباد ... 85

أصل: فى القضاء والقدر ... 87

أصل: الهداية والضلال ... 88

أصل: في أنّه تعالى لا يفعل القبيح ... 89

ص: 190

أصل: في أنّ إرادة القبيح قبيحة ... 89

أصل: في التكليف ... 90

أصل: في أقسام التكليف ... 90

أصل: في شرائط التكليف ... 90

أصل: في حسن التكليف ... 91

أصل: في عموم التكليف ... 92

أصل: في انقطاع التكليف ... 93

أصل: في اللُّطف ... 93

أصل: في أنواع اللطف ... 94

أصل: في أنّ اللطف للمسلم والكافر ... 94

أصل: في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ... 95

أصل: في الرزق ... 95

أصل: في الأسعار ... 96

أصل: في الأَجَل ... 96

أصل: في العوض ... 98

أصل: في الألم ... 99

أصل: في الانتصاف للمظلوم ... 100

أصل: في دوام العوض ... 101

أصل: في فعل الأصلح ... 102

المعراج الثالث: في النبوّة / 103

أصل: في النبوّة وفوائدها ... 105

أصل: في وجوب البعثة ... 106

أصل: في العصمة ... 107

ص: 191

أصل: في المعجز ... 108

أصل: في نبوّة نبيّنا صلّى الله عليه و آله ... 109

أصل: في البعثة للعالمين ... 111

أصل: نبيّنا صلّى الله عليه و آله أفضل الأنبياء ... 112

أصل: في تعبّده صلّى الله عليه و آله بالشرائع السابقة وعدمه ... 112

أصل: في وجوب قبول كلامه ... 113

أصل: الأنبياء عليهم السّلام أفضل من الملائكة ... 114

أصل: النسخ ... 115

المعراج الرابع: في الإمامة / 117

أصل: تعريف الإمامة ووجوبها ... 119

أصل: في طريق تعيين الإمام ... 120

أصل في أنّ الإمامة لطف ... 120

أصل: في شرطية العصمة للإمام ... 121

أصل: الإمام أكمل أهل زمانه ... 122

أصل: فى إثبات إمامة علىّ عليه السّلام ... 123

أصل: في إمامة أولاد علي عليه السّلام ... 126

أصل: في إمامة المهدي عليه السّلام ... 127

أصل: بطلان إمامة غيرهم عليهم السّلام ... 129

المعراج الخامس: في المعاد / 139

أصل: في إمكان إعدام العالم ... 141

أصل: في إعادة المعدوم وامتناعه ... 142

أصل: في إدراك النفس ... 143

ص: 192

أصل: في المعاد الجسماني ... 144

أصل: في أن الجنّة والنار مخلوقتان ... 145

عذاب القبر ... 146

أصل: في الحساب والصراط والميزان ... 147

أصل: أصل ... 148

فى الوعد والوعيد ... 148

أصل: في الثواب والعقاب ... 149

أصل: في دوام الثواب والعقاب ... 149

أصل: في استحقاق الثواب والعقاب معاً ... 150

أصل: في الإيمان والكفر والنفاق والفسق ... 151

أصل: في التوبة ... 154

أصل: في الشفاعة ... 156

الفهارس الفنيّة / 159

فهرس الآيات القرآنيّة ... 161

فهرس الأحاديث ... 164

فهرس الآثار ... 166

فهرس الأعلام ... 167

فهرس الطوائف والقبائل والفرق ... 170

فهرس الأماكن والبلدان ... 172

فهرس الكتب الواردة في المتن ... 173

فهرس مصادر التحقيق ... 174

فهرس الموضوعات ... 187

ص: 193

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

جَاهِدُواْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ

(التوبه : 41)

منذ عدة سنوات حتى الآن ، يقوم مركز القائمية لأبحاث الكمبيوتر بإنتاج برامج الهاتف المحمول والمكتبات الرقمية وتقديمها مجانًا. يحظى هذا المركز بشعبية كبيرة ويدعمه الهدايا والنذور والأوقاف وتخصيص النصيب المبارك للإمام عليه السلام. لمزيد من الخدمة ، يمكنك أيضًا الانضمام إلى الأشخاص الخيريين في المركز أينما كنت.

هل تعلم أن ليس كل مال يستحق أن ينفق على طريق أهل البيت عليهم السلام؟

ولن ينال كل شخص هذا النجاح؟

تهانينا لكم.

رقم البطاقة :

6104-3388-0008-7732

رقم حساب بنك ميلات:

9586839652

رقم حساب شيبا:

IR390120020000009586839652

المسمى: (معهد الغيمية لبحوث الحاسوب).

قم بإيداع مبالغ الهدية الخاصة بك.

عنوان المكتب المركزي :

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 88318722 ـ 021

قسم البيع 09132000109شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹